

فضيلة التكفير في الفقه الاسلامي

دكتور

أحمد محمود كريمه

فقه الكفر في الفقه الإسلامي

دكتور

أحمد محمود كريمة
جامعة الأزهر - القاهرة

الطبعة الأولى
١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾

الآية ٥٤ من سورة المائدة -

* ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾

- الآية ٨٣ من سورة النساء -

* ((المسلم أخو المسلم : لا يظلمه ولا يحقره ولا يفذه ،
التقوى هاهنا - ويشير إلى صدره ثلاث مرات - ، بحسب
أمرى من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على
المسلم حرام : دمه وماله وعرضه))

- حديث شريف رواه مسلم في صحيحه -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإفتتاحية

الحمد لله العزيز القائل في قرآنه المجيد ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ والصلاة والسلام على عبده ومصطفاه سيدنا محمد بن عبد الله أرسله ربه ﴿ شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله يأذنه وسراجاً منيراً ﴾ ، ورضى الله -تبارك وتعالى- عن آله وأصحابه وأحبابه وأتباعه ﴿ أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون ﴾ وبعد

فإن الإسلام دين الله رب العالمين ، حملته النبيون والمرسلون - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - من لدن آدم إلى محمد - عليهما الصلاة والسلام - ، بلسماً شافياً للبشرية ، وسراجاً هادياً للإنسانية في حياتها ، وإيماناً صحيحاً خالصاً في عقيدتها ، وضياءاً في أعمالها ، وصرافاً مستقيماً في معاملاتها ، وميزاناً قوياً في سلوكياتها .

لذلك كان وسيظل الدين أجل نعم المنعم الوهاب - تقدست صفاته - .

وقدم مر الدين منذ بدء الخليقة بأطوار حتى استوى وكمل بالبعثة المحمدية الخاتمة للنبوات والرسالات ، ومن المعلوم أن سبل الإلتزام بالدين الحق قد تحفه الغواية والضلالة ، وتعرضه العقبات ، وتقف دونه الحوائل ، ويبرز في جنباته ومنعطفاته شياطين الإنس والجن يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول

غروراً . ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون . ولتصغى
إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقتربوا ما هم
مقتربون ﴿ ١١٢ ﴾ وما بعدها من سورة الأنعام - ، فتضيع
حقائق ، وتغيب جواهر بين الركام ، وتتشابه أشباح فى الظلام
!! ويصبح الدين عرضة للإجتراء من كارهيه وللإفتراء من
بعض منسوبيه !! وديننا الحق - كما هو معلوم لكل ذى بصر
وبصيرة - جوهرة ثمينة نفيسة ، دواء لكل داء ، قد أشتبه بين
أفراد فغالى به فريق فشوهوه ، وفرط به أفراد فعابوه !!

، ولصد عوادي (الإجتراء والإفتراء) على الدين الحق ،
جاء هذا البحث مساهمة متواضعة فى المناقشة والمدافعة عن
(الإسلام) وأسميته ((قضية التكفير فى الفقه الإسلامى))
وأحسب أنه يمتاز عن أشباهه ونظائره ، فى أنه ليس لفريق له
دعوى ضارة بحقيقة الدين ، وإهمال فريق له مزاعم تهدد بنيان
الدين . بل لكليهما معاً !! وليس من زاوية الفكر العقائدى -
فحسب - وهو أمر علمى مجرد - بل من وجه الفقه الإسلامى
المتصل بالحياة العملية للناس .، من هنا جاءت أهمية الموضوع
وقد تناولت ما ينيف على ثمان وسبعين مسألة فقهية منها
ما هو متفق عليه ، ومنها ما هو مختلف فيه ، وذلك وفق
نهج (الفقه الإسلامى المقارن) من :-

- ذكر ما اتفق عليه الفقهاء فى المسألة إن كان هناك إتفاق
وسنده ما أمكننى إلى ذلك سبيلا .

- تحرير محل الخلاف بين الفقهاء فى المسألة وذكر عدد المذاهب فيها حسب اتفاقهم واختلافهم

- جمع أصحاب كل رأى فى مذهب واحد مع ذكر أصحاب هذه الآراء

- بيان سبب الخلاف قدر الإمكان إن وجد .

- ذكر أدلة كل مذهب ، ومناقشة الأدلة إن وجدت أو أمكن لها مناقشة ، وإتباع ذلك بما يمكن الإجابة عليه من هذه المناقشات.

- إختيار الرأى الراجح لقوة دليله أو لتحقيقه مصلحة ودفعه مفسدة .

* وقد أستقيت المادة العلمية من المصنفات التراثية المعتمدة ، وقد أذكر المعاصرة استئناساً أو تقوية لفكرة .

- إقتصرت على المذاهب الأربعة المشهورة (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) .

- وقد أذكر الظاهرية وبعض أهل العلم فى بعض المسائل إن كان لهم رأى فيها .

والخطة التى سرت عليها تتكون من :- إفتتاحية وتمهيد وبابين وخاتمة :

الإفتتاحية : - تشتمل على أسباب ونهج وخطة الكتابة فى موضوع البحث .

التمهيد : ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : معنى الإسلام وما يتصل به وفيه مطلبان .
المبحث الثانى : آثار الإلتزام بالإسلام وفيه أربعة مطالب
المبحث الثالث : الآثار اللاحقة للدخول فى الإسلام
وفيه أربعة مطالب

المبحث الرابع : التحرز من تكفير المسلم
المبحث الخامس : التحذير من الإعتداء على الدين
الباب الأول : (حقيقة التكفير) وفيه ثلاث فصول
الفصل الأول :- (معنى التكفير وحكمه وأركانه وشروطه)
وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول :- معنى التكفير وفيه مطلبان
المبحث الثانى :- الحكم التكملى للتكفير
المبحث الثالث :- أركان التكفير وفيه مطلبان
المبحث الرابع :- شروط التكفير وفيه ثلاثة مطالب
الفصل الثانى : (موجبات التكفير وموانعه) وفيه مبحثان
المبحث الأول : موجبات التكفير وفيه أربعة مطالب
المبحث الثانى :- موانع التكفير وفيه خمسة مطالب
الفصل الثالث : (إثبات التكفير والحكم به) وفيه مبحثان
المبحث الأول : وسائل إثبات التكفير وفيه مطلبان
المبحث الثانى : من يحكم بالتكفير ؟
الباب الثانى : (مظاهر التكفير وآثاره) وفيه فصلان
الفصل الأول : " مظاهر التكفير " وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : التكفير الفردى

المبحث الثانى : التكفير الجماعى

المبحث الثالث : التكفير الدولى

الفصل الثانى : آثار التكفير وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول :- ما يرجع إلى نفس المكفر

وفيه ستة مطالب

المبحث الثانى :- ما يرجع إلى مال المكفر وتصرفاته

وفيه ثلاثة مطالب

المبحث الثالث :- مصير أولاد المكفر

المبحث الرابع :- آثار أخرى متنوعة

المبحث الخامس :- آثار التكفير بغير حق

الخاتمة: وتشتمل على النتائج والتوصيات وثبت المراجع والفهرست

هذا جهد المقل فان يك صواباً وهو ما تصبو إليه نفسى فإن
الفضل لله وحده ، وإن كانت الأخرى فحسبى أنى بشر أخطىء
وأصيب « **ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل
علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا
مألاً طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا
فانصرنا على القوم الكافرين** »

((وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين))

دكتور أحمد محمود كريمه
عضو هيئة التدريس بكلية
الدراسات الإسلامية والعربية
- بنين - جامعة الأزهر
القاهرة

سنة ١٤١٧هـ
سنة ١٩٩٦م

مَهْيَدٌ

- ١- معنى إلى الإسلام
- ٢- آثار الإلتزام بالإسلام
- ٣- الآثار اللاحقة لدخول الإسلام
- ٤- التحرز من تكفير المسلم
- ٥- التحذير من الإعتداء على الدين

ملهيّد: لما كان التكفير - على ما سيأتى بيانه فى معناه - يتعلق بالمسلم من جهة نسبته إلى الكفر بشروط (١) وأسباب (٢) سيأتى بيانها كذلك ، فمن المناسب تناول معنى الإسلام وآثار الإلتزام به ، والتحرز من تكفير المسلم بغير حق والتحذير من الإعتداء على الدين وذلك فى المباحث التالية:

١- الشروط : مفردها شرط ومعناه لغة : العلامة اللازمة .
وشرعاً : ما يتوقف وجود الشئ على وجوده ، وكان خارجاً عن حقيقته ، ولا يلزم من وجوده وجود الشئ ، ولكن يلزم من عدمه عدم ذلك الشئ .
* الصحاح والقاموس واللسان والمصباح مادة ((شرط))
* حاشية البنانى على جمع الجوامع ٢٠/٢ طبعة حلب .
وقيل : ما يتوقف عليه تأثير المؤثر لا وجوده :
شرح البدخشى ١٠٨/٢ وما بعدها طبعة صبيح .
ومثال الأول : الوضوء شرط لصحة الصلاة ، ومثال التعريف الثانى ((الإحصان)) فإن تأثير الزنا فى الرجم متوقف عليه أما نفس الزنا فلا ، لأن البكر قد تزنى .

٢- السبب : لغة : ما يتوصل به إلى مقصود ما .
شرعياً : ما يجعله الشرع معرفاً لحكم شرعى ، بحيث يوجد هذا الحكم عند وجوده وينعدم عند عدمه :

المستقصى للغزالى ٩٣/١ وما بعدها طبعة دار الكتب العلمية .
الإحكام للأمدى ١١/١ وما بعدها طبعة الأميرية .

المبحث الأول معنى الإسلام وما يتصل به وفيه مطلبان

المطلب الأول معنى الإسلام

أولاً :- معنى الإسلام لغة :- من معانى الإسلام لغة الإذعان والانقياد والدخول فى السلم أو فى دين الإسلام ، وبمعنى الإسلاف أى عقد السّلم ، يقال : أسلمت إلى فلان فى عشرين صاعاً مثلاً ، أى اشتريتها منه مؤجلة بثمن حال (١)

ثانياً :- معنى الإسلام شرعاً :- الإمتثال والانقياد لما جاء به النبى ﷺ مما علم من الدين بالضرورة (٢)

شرح التعريف :- "الإمتثال" معناه الطاعة والإتباع (٣) يقال : امتثل طريقته : تبعها فلم يعُدّها "والإنقياد" معناه

١- لسان العرب ، المصباح مادة ((سلم))

هذا التعريف لمعنى الإسلام منفرداً أى : الدخول فى دين الإسلام ، أو دين الإسلام نفسه ، والدخول فى الدين هو استسلام العبد لله - عز وجل - باتّباع ما جاء به رسول الله ﷺ من الشهادة باللسان والتصديق بالقلب ، والعمل بالجوارح .

ومعناه إذا ورد مقترناً بالإيمان : أعمال الجوارح الظاهرة ، من القول والعمل كالشهادتين والصلاة وسائر أركان الإسلام :

جامع العلوم والحكم ص ٢٢ - ٢٦ طبعة دار المعرفة .

٢- المختار من شرح البيجورى على الجوهرة ص ٥٩ طبعة المطبعة

العربية الحديثة .

الخضوع^(١) فدل ذلك على أن الطاعة والإتباع والخضوع تشمل ما صدق بالقلب وما ينطق باللسان ومما يعمل بالجوارح "لما جاء به" بيان لماهية الطاعة والإتباع والخضوع ، "النبي محمد" قيد في التعريف يخرج ما جاء به غيره من نبي أو غيره "مما علم" أى أن الطاعة والإتباع والخضوع لما جاء به النبي ﷺ من ربه من الأمور المشهورة المعلومة ولذا عبر عنها بأنها من "الدين بالضرورة" أى من الإسلام لقوله -تعالى- ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(٢) وقوله -تعالى- ﴿وَلِيَ الدِّينَ﴾^(٣) والضرورة هنا معناها الأمور التي لا بد منها في بناء الدين وتكون في الأمور الأصولية للعقيدة والعبادة والمعاملة والسلوك بحيث إذا أنكرت كلا أو بعضا إنخرم الإلتزام به أى الدين وفقد ركن من أركانه الأساسية ومعلما من معالمه الرئيسية .

المطلب الثاني ألفاظ ذات صلة

١- الإيمان .

أ- تعريف الإيمان لغة :- مصدر "أمن" وهو أصله من الأمن ضد الخوف يقال آمن فلان العدو يؤمنه إيماناً ، فهو مؤمن ، ومن هنا يأتي الإيمان بمعنى :- جعل الإنسان في مأمن مما يخاف ، جاء في اللسان :- قرىء في سورة التوبة براءة ﴿إِنَّهُمْ لَا إِيْمَانَ﴾^(٤) من قرأه بكسر الألف معناه :- أنهم ان أجاروا وأمنوا المسلمين لم يفوا ولم يغدروا ، والإيمان هنا الإجارة والغالب أن يكون الإيمان

= ٣- المعجم الوسيط ٨٥٣/٢ .

١- المرجع السابق ٧٦٥/٢ ، مختار الصحاح ص ٥٥٥ .

٢- من الآية ١٩ من سورة آل عمران .

٣- الآية الأخيرة من سورة الكافرون .

٤- الآية ١٢ من سورة التوبة .

لغة : التصديق ضد التكذيب (١) ، يقال : آمن الشيء إذا صدق به ، وآمن لفلان إذا صدقه فيما يقول . ففي التنزيل ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ﴾ (٢) وفيه « وإن لم تؤمنوا لي فاعتزلون » (٣)

ب- تعريف الايمان اصطلاحاً : أ- معناه منفرداً عن الإسلام تصديق القلب بما جاء به الرسول ﷺ والإقرار باللسان والعمل به (٤) .

ب- معناه مقترناً بالإسلام : الإعتقاد بالقلب والتصديق (٥) وقيل : تصديق النبي ﷺ في كل ما جاء به وعلم من الدين بالضرورة (٦) وهذا التعريف هو المشهور عند الاطلاق

١- لسان العرب ، وشرح العقائد النسفية ص ١٥١ طبعة دار الطباعة العامة باستانبول .

٢- الآية ١٧ من سورة يوسف .

٣- الآية ٢١ من سورة الدخان .

٤- المراد بالإعتقاد والتصديق أركان الإيمان الست : الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر (حديث جبريل المشهور وسؤاله : صحيح مسلم ٣٦/١ وما بعدها طبعة الحلبي) . ، والمراد بقول اللسان : النطق بالشهادتين ، والمراد بعمل الجوارح : فعلها وكفها تبعاً للأمر والنهي .

وهذا المعنى قاله السلف والمعتزلة مع اختلافهم في صفة الأعمال فالسلف جعلوها شرطاً في كماله ، والمعتزلة جعلوها شرطاً في صحته :

الإيمان لأبي عبيد القاسم ص ٥٤ ، ٧٢ طبعة المطبعة العمومية بدمشق

الإيمان لابن تيمية ص ٢٤١ - ٢٦٠ ، شرح العقائد النسفية ص ١٥٦ .

٥- جامع العلوم والحكم ص ٢٢ - ٢٦ طبعة دار المعرفة .

٦- المختار من شرح الجوهرة ص ٥٤

لدى علماء أصول الدين ، وهو المختار - من وجهة نظرى -

التوضيح : إذا كنا قد ارتضينا هذا التعريف حيث هو المتبادر للذهن المشهور عند الإطلاق ، المتفق مع الوضع اللغوى للفظ (إيمان) ولأن الأصل عدم النقل فإن المراد من :- "التصديق" أى التصديق المعهود شرعاً من الإذعان لما جاء به النبى ﷺ والقبول له وليس المراد وقوع نسبة الصديق فى القلب من غير إذعان وقبول له حتى يلزم الحكم بإيمان كثير من الكفار الذين كانوا يعرفون حقيقة نبوته ورسالته كما قال الله تعالى ﴿ يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ﴾ (١) ولذا قال عبد الله بن سلام : لقد عرفته حين رأيته كما أعرف ابنى ومعرفتى لمحمد أشد (٢) وعلى هذا فالتصديق مراده الإذعان والقبول فى كل ما جاء به النبى محمد ﷺ وعلم من الدين بالضرورة أى علم من أدلة الدين . (٣)

إذا علم هذا :- فإن الفرق بين الإسلام والإيمان - وفق ما سلف : * إن أريد " الإيمان والإسلام " (٤) المنجيان :- فهما متغايران مفهوماً أى معنى وأفراداً ، وإن تلازما شرعاً باعتبار المحل بعد إتحاد الجهة المعتبرة فلا يوجد مؤمن ليس بمسلم ولا مسلم ليس بمؤمن ولا يرد من صندوق ومات عقبه مباشرة فهو عند الله - تعالى - مؤمن ومسلم وعند المسلمين ليس كذلك بعد إتحاد الجهة المعتبرة .

١ - من الآية ١٤٦ من سورة البقرة .

٢ - المختار من شرح الجوهرة ص ٥٤ .

٣ - المرجع السابق .

٤ - أى الإيمان بمعنى التصديق ، والإسلام بمعنى العمل .

٢- إن أريد الإيمان والإسلام على غير ما ذكر - أى غير المنجيين - فلا تلازم ، بل بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فيمن صدق بقلبه وإنقاد بظاهره فقط وهذا ما يراه المحققون (١)

* إذا كان الإسلام معناه الشرعى النطق بالشهادتين والعمل بالفرائض (٢) وكان الإيمان على ما ذكر أنه التصديق مع ما ذكر فى معنى الإسلام فإن كان الإيمان بناء على ذلك أخص من الإسلام (٣)

٢- الدين

لغة : العادة والسيرة والحساب والطاعة والملة (٤)
أصطلاحاً :- يطلق الدين على الشرع ، كما يطلق على ملة كل نبي ، وقد يخص بملة الإسلام كما قال تعالى ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ .

١- هناك تفريعات وخلافيات بين المذاهب الفكرية العقائدية من السلف والخلف والأشاعرة والماتريدية والمعتزلة يضيق المقام عن استقصائها لأننا نعرض المعانى توافقه لإبراز الأمور الفقهية ومن رام الاستزادة فعليه بكتب العقيدة المعتمدة .

٢- بدليل حديث وسؤال جبريل - صحيح مسلم ٣٦/١ وما بعدها طبعة الحلبي .

٣- من رام الاستزادة فليرجع بالإضافة إلى ما سبق : فتح البارى ٤٦/١ وما بعدها ، كتاب الإيمان لابن أبى شيبة .

٤- كشف المصطلحات للتهانوى ٥٥٢/١ طبعة استانبول .

وعلى هذا :- فلا توجد فروق جوهرية بين مسمى " الإسلام
ومسمى الدين " ما عدا العموم والخصوص .

إذا علم هذا :- فإن تحديد " المسلم " و " المؤمن " شرعاً كما
يلى :-

إتفق الفقهاء على أن المسلم هو من أعلن أنه متبرئ من كل
دين غير دين الإسلام وأنه معتقد بشريعة الإسلام كلها ،
كما أتى بها سيدنا محمد ﷺ ، وأظهر شهادة التوحيد ،
يستوى في ذلك الذكر والأنثى ، الحر والعبد ، ولا خلاف
في إجراء الأحكام الظاهرة على من أظهر الإسلام ولو
أسر الكفر (١)

واتفق أهل السنة على إطلاق " الإيمان " على من آمن بالله
ورسوله وأحل الحلال وحرّم الحرام ، وأوجب الواجب ،
واعتقد بقلبه دين الإسلام إعتقاداً جازماً خالياً من الشكوك
، ونطق بالشهادتين ، سواء إستدل أم لم يستدل ، وأما من
اعتقد الإيمان بقلبه ، ولم ينطق به لسانه دون تقية ، أو
عجز فهو كافر عند الله وعند المسلمين ، وأما من عجز
عن النطق لخلل في لسانه ، أو لعدم التمكن منه لمعالجة
المنية ، أو لغير ذلك ، فإنه يكون مؤمناً .

ومن نطق بالإسلام دون أن يعتقده بقلبه ، فهو كافر عند الله
، ومن أقر وعمل على غير علم منه ، ومعرفة بربه ، أو عرفه
، وعمل وجحد بلسانه ، وكذب ما عرف من التوحيد ، فإنه لا
يستحق أسم مؤمن (٢) .

١- مراتب الإجماع ص ١٢٧ طبعة مكتبة القدس المحلى مسألة رقم ٩٦٠

، ١٣٩٨ طبعة مطبعة الإمام ، فتح البارى ١٢/٢٣٦ طبعة البهية

٢- مراتب الإجماع ص ١٧٦ ، المحلى مسألة رقم ٧٧ ، ٧٨ ، فتح البارى

٩٨/١ ، شرح صحيح مسلم ١/١٨٨ .

* وانعقد الإجماع على أن الإسلام هو الدين الذى فرضه الله - سبحانه وتعالى - على الإنس والجن ، وأنه لا دين لله - تعالى - سواه ، وأنه ناسخ لجميع الشرائع ، ولا ينسخه دين بعده أبداً ، ومن خالف ذلك كفر .

وعليه : فإن من التزم بما جاءت به التوراة أو الإنجيل أو أية ملة أخرى ، ولم يتبع القرآن ، لا يقبل منه ذلك ، وهو كافر مشرك بالإجماع (١) .

١- مراتب الإجماع ١٦٧ ، ١٧٣ ، المحلى ١٠٥٨ ، فتح الباري ١٩٧/٨ .

المبحث الثانى

آثار الإلتزام بالإسلام

وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول

الطرق الحاكمة بالإسلام

ذكر الفقهاء طرقاً ثلاثة يحكم بها على كون الشخص مسلماً وهى:

الأولى : الإسلام بالنص : وهو النطق بالشهادتين وما يقوم مقام النطق كالكتابة والإشارة المفهمة ، والتبرؤ من كل دين غير دين الإسلام .

ويكون هذا واجب فى حق من يدخل الإسلام من غير المسلمين ، أما من كان من أبناء المسلمين فهو مسلم تبعاً لوالديه ، ومحمول على ذلك ، ولو لم ينطق بالشهادتين أمام المسلمين لأنه مسلم بالأصالة ، إلا أن جمهور المحققين ذهبوا إلى أن الإقرار بالشهادتين شرط لإجراء الأحكام الدنيوية عليه ، ولا يحكم عليه بالكفر إلا إذا صدر منه ما يدل على الكفر صراحة^(١) ، وقد اتفق جمهور الفقهاء على ذلك^(٢) .

١- القسطلانى على صحيح البخارى ١٠٣/١ ، الإحياء للغزالى ١١٦/١ وما بعدها ، شرح ابن حجر على الأربعين عند الكلام على الحديث الثانى (حديث جبريل)

٢- شرح مسلم للنووى ٢٠١/١ .

الثانية : الإسلام بالتبعية : وهذا فى حق إسلام الصغير بإسلام أحد أبويه ، وقد اتفق الفقهاء على أنه إذا أسلم الأب وله أولاد صغار ، أو من فى حكمهم - كالمجنون إذا بلغ مجنوناً - فإن هؤلاء يحكم بإسلامهم تبعاً لأبيهم .

** وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة ومالك فى رواية إلى أن العبرة بإسلام أحد الأبوين ، أباً كان أو أمّاً ، فيحكم بإسلام الصغير بالتبعية (١).

ومستندهم : أن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه ، ولأنه دين الله الذى ارتضاه لعباده .

** وذهب مالك فى رواية مشهورة عنه : لأعبرة بإسلام الأم أو الجد (٢).

ومستنده : أن الولد يشرف أبیه وينتسب إلى قبيلته .

والراجع ما ذهب إليه الجمهور لأن الولد قد يشرف بنسب أمه وقبيلتها وقد تشرف القبيلة بنسبها إليها كما شرفت برسول الله - ﷺ - عدنان !. ولأن الإسلام دين الفطرة بالإتفاق .

* كذا إذا وجد لقيط فى دار الإسلام (٣) ولم يكن معه أحد أبويه ، فإنه يحكم بإسلامه ، وقد اتفق الفقهاء - فى الجملة - على ذلك (٤).

١- بدائع الصنائع ١٠٤/٤ ، حاشية ابن عابدين ٣٨٤/٤ ، رحمة الأمة ص ١٨٩ ، المغنى ١٣٩/٨ وما بعدها ، كشف القناع ١٨٣/٦ .

٢- الدسوقي على الشرح الكبير ٣٠٨/٤ ، الزرقانى على خليل ٦٩/٢ . =

الثالثة : الإسلام بالدلالة : ويعنى بذلك فعل الشخص ما اختص به شرعنا من وسائل العبادات كالتييم ومقاصدها كالصلاة وسجود التلاوة والحج وغير ذلك مما هو خاص بالشرع الذى جاء به رسول الله - ﷺ - (١).

وقد اتفق الفقهاء على ذلك (٢).

والأصل فى هذا نصوص شرعية معلومة مشهورة (٣)

- ٣ - دار الإسلام : كل بقعة تكون فيها أحكام الإسلام ظاهرة :
المبسوط ١١٤/١٠ ، بدائع الصنائع ١٣٠/٧ وما بعدها ، حاشية ابن عابدين ٢٥٣/٣ ، المدونة ٢٢/٢ ، نهاية المحتاج ٨١/٨ وما بعدها ، حاشية البيهقي ٢٢٠/٤ ، الإنصاف ١٢١/٤ ، كشف القناع ٤٣/٣ .
٤ - المغنى ١٤٠/٨ .

١ - الدر المختار ٣٦٤/١ ، ٣٩٠/١٣ ، المغنى ٢٠١/٢ .

٢ - المرجع السابق وبدائع الصنائع ١٠٣/٧

٣ - النصوص الشرعية :

* من القرآن الكريم : ﴿ إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين ﴾ الآية ١٨ من سورة التوبة .

* من السنة النبوية : أ- خبر ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله إلا الله وأنى رسول الله ، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها)) .

فتح البارى ٧٥/١ طبعة السلفية ، صحيح مسلم ٥٣/١ ، جامع الأصول ٢٤٥/١ نشر مكتبة الحلوانى .

إذا علم هذا : فمما يتصل بهذا :

إتفق الفقهاء على أن الإنسان يلزم الإسلام بإختياره وهو بالغ عاقل غير سكران :

- بإسلام أبويه قبل بلوغه ، أو بإسلام جده أو عمه إن لم يكن له أب سواء أسلم سائر قرابته أم لم يسلموا .

- لاخلاف أنه يشترط لصحة إسلامه أن يعقل الإسلام وذلك بأن يعلم أن الله تعالى - ربه لا شريك وأن محمداً عبده ورسوله - ﷺ .

إما إن كان بالغاً فأسلم أبواه أو أحدهما فاتفقوا على أنه لايجبر على الإسلام .

- إذا كان قبل بلوغه وقد وقع بالأبسر منفرداً عن أبويه (١)

= ب- خبر ((من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته)) : فتح الباري ٤٩٦/١ طبعة السلفية .

ح- خبر ((إذا رايتم الرجل يتعاهد المساجد فاشهدوا له بالإيمان)) : سنن ابن ماجه ٢٦٣/١ طبعة الحلبي ، مسند أحمد ٦٨/٣ طبعة الميمنية ، سنن الدارمي ٢٧٨/١ طبعة مطبعة الإعتدال ، المستدرك ٢١٢/١ وما بعدها نشر دار الكتاب العربي .

وقال عنه الترمذي : حسن غريب ، وتعقبه الذهبي بأن في اسناده دراج وهو كثير المناكير : تحفة الأحوذى ٣٦٥/١ وما بعدها طبعة السلفية .

١- مراتب الإجماع ص ٥٤ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٢٨ طبعة مكتبة القدس ، المغنى ٥٥١/٨ ، ٢٥٤/٩ طبعة مطبعة الإمام .

المطلب الثانى

ثبوت ووجوب العصمة

الإنسان متى ثبت إسلامه بإحدى الطرق والوسائل السالفة
البيان واستدام إسلامه فإن آثاراً تترتب على ذلك أهمها :
ثبوت ووجوب العصمة (١) : ويعنى بها فيما نحن بصدد
(العصمة المقومة) : وهى التى يثبت بها للإنسان وماله قيمة
بحيث يجب القصاص أو الدية أو الضمان على هتكها (٢)
إذا علم هذا :

فقد اتفق الفقهاء على حرمة دم المسلم الذى :
- لم يقتل مسلماً ، ولا ذمياً ، ولا مهاناً .
- ولا سب الله - تعالى - ولا رسوله - ﷺ - ، ولا سب
أحد أصحاب رسول الله - ﷺ - .
- ولا إرتد ولا جاهر بترك الزكاة والصوم ، ولا أنكر
القدر .
- ولا سعى فى الأرض فساداً ، ولا وُجد بين أهل البغى .
- ولا لحق بدار الحرب ، ولا ساكن أهل الحرب مختاراً .

١ - العصمة معناها المنع والحفظ : لسان العرب مادة ((عصم))
٢ - هناك نوعان للعصمة - غير ما ذكر - : عصمة بمعنى الحفظ وهى
واجبة للأنبياء والرسل والملائكة - عليهم السلام - فيحفظون عن الذنوب
ويستحيل وقوعها منهم .

وعصمة مؤثمة : وهى التى يآثم هتكها دون عقوبة شرعية دنيوية
كالقصاص أو الديات أو الضمان وذلك فى حق من نهى الشرع عن قتلهم
كذرارى الحربين :

حاشية ابن عابدين ٢٤٤/٣ وما بعدها ، نهاية المحتاج ٦٤/٨ .

- ولا زنا وهو محصن ، ولا زنى بمحرمة عليه ، ولا
نكح امرأة أبيه بوطء أو بعقد ، ولا لاط ولا ليط به ولا
أتى بهيمة .

- ولا سحرَ ولا ترك صلاة عمداً حتى خرج وقتها ، ولا
خُد في الخمر ثلاث مرات ثم شرب الرابعة ، ولا خُد في
السرقَة أربعة مرات (١)

لاخلاف في أنه لا يحل أذى المسلم بغير ما أمر الله تعالى أن
يؤذى به ، وأن مجرد الحدس والتهمة والشك لا يستباح
بها تأليم المسلم وإضراره بلا خلاف (٢) .

الأصل في ذلك : أحاديث وأثار صحيحة منها :

١- خبر ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا
الله وأنى رسول الله ﷺ ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا
الزكاة فإن فعلوا ذلك فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم
إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله)) (٣)

■ خبر ((. . . كل المسلم على المسلم حرام ماله ودمه
وعرضه . . .)) (٤)

* خبر ((لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزانى
، النفس بالنفس ، التارك لدينه ، المفارق للجماعة)) (٥)

١- مراتب الإجماع ص ١٣٧ وما بعدها طبعة مكتبة القدس .

٢- المحلى مسألة رقم ٢٢٣٢ طبعة مطبعة الإمام ، نيل الأوطار ١٠٤/٧
طبعة المطبعة العثمانية (أولى) .

٣- فتح البارى ٢٥٠/١٣ ، صحيح مسلم ٥٣/١ .

٤- صحيح مسلم ١١/٨ طبعة الحلبي .

٥- صحيح البخارى ٦/٩ ، صحيح مسلم ١٠٦/٥ .

* خبر ((لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس)) (١)
 * خبر ((إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا)) (٢)

وجه الدلالة : وجوب صيانة دم ومال المسلم إلا بحق (٣)
 وأعرض تفصيلاً لما سلف :
 أولاً : عصمة (دم أو بدن المسلم) فقد ثبتت بأدلة الكتاب
 والسنة والإجماع :

١- دليل الكتاب : آيات منها :

﴿ ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ﴾ (٤)
 - ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً ﴾ (٥)

-
- ١- مسند أحمد ٧٢/٥ ، مجمع الزوائد ١٧٢/٤ .
 ٢- فتح الباري ١٥٨/١ .
 ٣- حددت الشريعة الإسلامية الأحوال التي يباح بها دم المسلم وهي
 باستقراء نصوص وقواعد الشريعة الإسلامية تكون فيما يلي :
 أ- الثيب (المحصن) الزاني ب- القاتل النفس المعصومة عمداً
 ح- المرتد د- الصائل على المسلم
 هـ- الباغي و- المحارب .

وذلك وفق شروط معتبرة لكل ما سلف . انظر :-

أبواب (القصاص ، والحدود ودفع الصائل) في المصنفات الفقهية .

٤- الآية ٣٣ من نبوة الإسراء

٥- الآية ٣٣ من سورة النساء .

- ﴿ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (١)

- دليل السنة النبوية : أخبار منها :

- ((كل المسلم على المسلم حرام ماله ودمه وعرضه)) (٢)
 - ((لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث . .)) الحديث (٣)
 - ((أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة فى الدماء)) (٤)
- وجه الدلالة : دلت النصوص على حرمة المسلم وعدم استباحته إلا بحق شرعى .

٣- دليل الإجماع : أجمع المسلمون على حرمة القتل بغير حق

٤- دليل المعقول : بوجوه منها :

أن حفظ النفس من الضروريات (٥) التى هى أقوى المصالح لأن ((مقصود الشرع من الخلق خمسة : أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم)) (٦) وعلى هذا : فإذا إعتدى على بدن مسلم بالإتلاف ل كله أو بعضه فالعقوبة الدنيوية محتمة من (القصاص والديات والكفارة والحرمان من ميراثه) .

١- الآية ٣٢ من سورة المائدة .

٢- سبق تخريجه .

٣- سبق تخريجه .

٤- مختصر صحيح مسلم للمنذرى ٢/٢٧٠ .

٥- الضروريات : الأمور التى لا بد منها فى قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل فساد وتهارج : فواتح الرحموت ٢/٢٦٢ .

٦- الموافقات ٢/٨ ، المستصفى ١/٢٨٦ ، فواتح الرحموت ٢/٢٦٢ .

ثانياً : وأما عصمة (عرض) (١) المسلم فقد جاءت الشريعة الإسلامية بصيانتها فمن ذلك : خبر ((كل المسلم على المسلم حرام : ماله ودمه وعرضه)) (٢) وإتفاق الفقهاء على أن الدفاع عن العرض بمعنى البُضع واجب ، فيأثم الإنسان بتركه لأنه لاسبيل لإباحته سواء بضع اهله أو غيره ومثل البُضع مقدماته (٣) وعلى هذا : فقد حرمت الشريعة الإسلامية الزنا ومقدماته وجعلت له عقوبة دنيوية (٤) وأوجبت الدفاع عن العرض يقول رسول الله ﷺ ((: . . من قتل دون عرضه فهو شهيد)) (٥) وقال عمر رضي الله عنه ولم يعارضه أحد من الصحابة رضي الله عنهم لمن وجد رجلاً بين فخذي امرأته فقتله (إن عاد فعد) (٦) سواء الدفاع عن البُضع أو الحرمات في الدور (٧).

-
- ١- العرض هنا يراد به الحسب والبُضع وشرف الإنسان : المصباح المنير مادة (عرض)
 - ٢- صحيح مسلم ١١/٨ .
 - ٣- مجمع الضمانات ص ٢٠٣ ، الدسوقي والشرح الكبير ٣٥٧/٤ ، مغنى المحتاج ١٩٤/٤ وما بعدها ، المغنى لابن قدامة ٣٣١/٨ وما بعدها .
 - ٤- الرجم للمحصن ، الجلد والتغريب سنة للبكر (حد الزنا) ، أما مقدماته : (التعزير)
 - ٥- سنن الترمذى ٣٠/٤ .
 - ٦- السنن الصغير للبيهقى ٣٥١/٣ .
 - ٧- بحث (وسائل الدفاع الشرعى ومقاصده) حولية الدراسات الإسلامية - القاهرة ١٩٦/١٤ د. / أحمد محمود كريمه .

* عصمة المال : أوجبت الشريعة الإسلامية عصمة مال المسلم وذلك بنصوص وأدلة شرعية منها :

أ- من الكتاب : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ (١)

ب- من السنة النبوية : خبر ((إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم . . .)) (٢)

* خبر ((لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه)) (٣) وجه الدلالة : دلت النصوص على حرمة مال المسلم وعدم استباحته إلا بسبيل مشروع ورضا واختيار منه .

الإجماع : أجمع العلماء على تحريم غصب مال المسلم وإتلافه (٤)

وعلى هذا : فقد حرمت الشريعة الإسلامية أخذ مال المسلم دون رضا واختيار منه وفق معاملات شرعية معتبرة . ورتبت على أخذ ماله أو إتلافه جملة أحكام تحفظ ماله منها :

* رد العين المغصوبة حال قيامها ووجودها بذاتها (٥) والأصل فيه : خبر ((على اليد ما أخذت حتى تؤدي)) (٦) وخبر ((لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لاعباً ولا جاداً ومن أخذ عصا أخيه فليردها)) (٧) .

١- الآية ٢٩ من سورة النساء .

٢- سبق تخريجه .

٣- سبق تخريجه .

٤- رحمة الأمة ص ١٦٨ طبعة الحلبي .

٥- بدائع الصنائع ١٤٨/٧ ، القوانين الفقهية ص ٣٢٩ ، المهذب ٣١٧/١ ، كشف القناع ٧٨/٤ .

٦- سنن الترمذي ٥٥٧/٣ ، والحديث فيه مقال لأن الحسن البصري راوى الحديث مختلف في سماعه من سمرة : التلخيص لابن حجر ٥٣/٣ .

٧- سنن أبي داود ٢٧٣/٥ ، سنن الترمذي ٤٢٢/٤ .

فإن فات المغصوب رد مثله أو قيمته (١).

* ضمان المتلف والمغصوب والتعيب والتغيرات الطارئة

وعلى وضع اليد على المال بغير حق شريطة حصول

تعدى (٢) أو ضرر (٣) أو إفشاء (٤) في ملك الغير (٥) .

والأصل في ذلك أدلة شرعية منها :

من القرآن الكريم ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾ (٦)

من السنة النبوية : خبر : ((أهدت بعض أزواج النبي ﷺ إلى

النبي ﷺ طعاماً في قصعة ، فضربت عائشة -رضي الله

عنها- القصعة بيدها فألقت ما فيها ، فقال ﷺ ((طعام

بطعام وإناء بإناء)) (٧) .

١- بدائع الصنائع ١٥٠/٧ ، المغنى والشرح الكبير ٣٧٤/٥ ، ٤٢٣ .

٢- التعدى لغة : التجاوز ، واصطلاحاً : مجاوزة ما ينبغي أن يقتصر

عليه شرعاً أو عرفاً أو عادة : تفسير الرازي ١٢١/٢ ، طبعة الاستانة

(دار الطباعة العامة) تفسير الألوسي ٥١٠/٢ طبعة المنيرية .

٣- الضرر : لغة : نقص يدخل على الأعيان : المصباح المنير مادة "

ضرر" ، اصطلاحاً : إلحاق مفسدة بالغير : فتح المعين لشرح الأربعين

لابن حجر ص ٢١١ طبعة العامة الشرقية .

٤- الإفشاء : لغة : الوصول ، ولا يخرج المعنى الإصطلاحى عنه :

المصباح المنير .

٥- غمز عيون البصائر للحموى شرح الأشباه والنظائر لابن نحيم ٦/٤

طبعة الكتب العلمية

٦- الآية ١٢٦ من سورة النحل .

٧- صحيح البخارى ١٢٤/٥ ، سنن الترمذى ٦٣١/٣ .

وجه الدلالة : إن إتلاف مال الغير موجب للضمان لحرمة مال المسلم .

الإجماع : أجمع الفقهاء على أن الدماء والأموال مصونة في الشرع وأن الأصل فيها الحظر ، وأنه لا يحل دم المسلم ولا يحل ماله إلا بحق .

*** ولذلك حرمت الشريعة الإسلامية السرقة والحرابة والبيع المنهى عنها وسائر المعاملات الباطلة وكل ما فيه أخذ مال المسلم بغير رضاه واختياره أو كان عن سبيل محرم بالشرع

المطلب الثالث

جريان أحكام الشريعة الإسلامية

المسلم المكلف يتعلق به الحكم التكليفي (١) وعليه فهو مخاطب بفروع الشريعة المأمور بها والمنهى عنها ، وتصح منه التصرفات التي يشترط فيها (الإسلام) (٢) وتجرى عليه أحكام ما بعد الموت (٣)

١ - الحكم التكليفي : ما يقتضى طلب الفعل أو الكف عنه أو التخيير بين الفعل .

والترك : المسودة في أصول الفقه لابن تيمية ص ٣٦ .

واقسامه خمسة : الإيجاب ، الندب ، التحريم ، الكراهية ، الإباحية

٢ - من ذلك :

- العقد على المرأة المسلمة

- ولاية عقد نكاحها

- الشهادة على عقد نكاحها .

=

المطلب الرابع

إستحقاق الحقوق الشرعية

أى إستحقاقه الحقوق المقررة للمسلم فى المجتمع الإسلامى (١).

= - شركة المفاوضة : أن يتساوى الشركاء فى المال والدين والتصرف لدى الجمهور عدا أبى يوسف .

- شراء المصحف والوصية له .

- النذر لأنه قربة

- القضاء بين المسلمين

- الولايات العامة كلها : الخلافة وما تفرع منها ، من الولاية وإمارة الجيوش والوزارة والشرطة ، والدواوين المالية والحسبة :-

قال الله -تعالى- ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ﴾ : الآية ١٤١ من سورة النساء .

- ايجاب الجهاد عليه .

- الشهادة على المسلم فى غير ضرورة الوصية فى السفر لقوله -تعالى- ﴿ إنتشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾ الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

٣- التوارث والوصايا والغسل والتكفين والصلاة عليه والدفن بمقابر المسلمين .

١- أى كل ما هو معلوم من حقوق المسلمين التى تكفلها له الشريعة الإسلامية والأصل فيها نصوص شرعية منها :

من الكتاب : قوله -تعالى- ﴿ إنما المؤمنون أخوة ﴾ الآية ١٠ من سورة الحجرات

وقوله -تعالى- ﴿ رحماء بينهم ﴾ الآية ٢٩ من سورة الفتح .

وقوله تعالى ﴿ واخفض جناحك للمؤمنين ﴾ الآية ٨٨ من سورة الحجر .

وقوله -تعالى- ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ﴾ الآية ٢ من سورة المائدة.

وقد اتفق الفقهاء على هذا .

وبهذا فقد اتضح أن آثار الإلتزام بالإسلام تحقق أموراً منها :

* ثبوت عصمة دمه وعرضه وماله .

* جريان أحكام الشريعة عليه في حياته وبعد مماته .

* استحقاقه الحقوق الشرعية المقررة للمسلمين .

= ومن السنة النبوية الشريفة : قوله ﷺ ((مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى)) : التجريد الصريح رقم ١٩٢٥ ، صحيح مسلم ٢٦٨٥ .

- (المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ، ولا يسلّمه ، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرّج عن مسلم كرب فرّج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة) : صحيح البخارى ٩٦٨/٣ .

- (لاتحاسدوا ولا تتاجشوا (لا يغش في السلعة) ولا تباغضوا ولا تدابروا ، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ، وكونوا عباد الله إخوانا ، المسلم أخو المسلم : لا يظلمه ولا يحقره ولا يخذله ، التقوى ها هنا - ويشير الى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه)) . صحيح مسلم ١١/٨ طبعة لحلبى .

- ((أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً)) الحديث : صحيح البخارى ٥٥٠ ، مسند أحمد ٩٩/٣ ، ٢٠١ ، سنن الترمذى ٢٢٨ ، سنن البيهقى ٩٤/٦ .

- ((حق المسلم على المسلم خمس : رد السلام ، وعيادة المريض ، اتباع الجنائز ، وإجابة الدعوة ، وتشميت العاطس)) : صحيح البخارى ٩٠/٢ / صحيح مسلم ٢/٧ مسند أحمد ٥٤٠/٢ ، السنن للبيهقى ٣٨٦/٣ .

المبحث الثالث

الآثار اللاحقة لدخول الإسلام (١)

وفيه أربعة مطالب

مَهَيِّدًا : إتفق الفقهاء على أن الإيمان إذا دخل قلب إنسان فعليه أن يعلن إيمانه بالنطق بالشهادتين (٢)

واتفقوا على أنه يجب على المسلمين إعلان شعائر الإسلام كالآذان وصلاة الجماعة وصلاة العيدين والحج والعمرة ونحو ذلك (٣)

وأجمع العلماء على أن الكافر إذا قال : لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ولم يزد على ذلك شيئاً فهو مسلم (٤)

واتفقوا على أن الكافر إذا أسلم صار كغيره من المسلمين له ما لهم من الحقوق وعليه ما عليهم من الواجبات (٥)

والأصل فيه : خبر ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم منى ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله)) (٦)

وفى رواية أخرى ((فإذا فعلوا ذلك حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين)) (٧)

١- غير خاف أن هذا المبحث في الكافر إذا أسلم .

٢- فتح الباري ٤٠/١ ، ١٥/١٢ ، المحلى ١٢٦٤ .

٣- المرجعان السابقان .

٤- الإجماع لابن المنذر ص ٧٦ طبعة دار الكتب العلمية .

٥- الحقوق المكفولة شرعاً والواجبات المقررة بلسان الشرع - كذلك - .

٦- سبق تخريجه .

٧- أخرجه الترمذي وأبو داود بهذا اللفظ من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنهما - وقال الترمذي : حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وأخرجه البخاري بهذا المعنى تعليقاً من حديث أنس بن مالك : تحفة الأحوذى ٣٣٩/٧ نشر المكتبة السلفية ، سنن أبي داود ١٠١/٣ وما بعدها طبعة استنبول ، فتح الباري ٤٩٧/١ طبعة السلفية .

المطلب الأول

الإلزام بالتكاليف الشرعية

التوضيح :- إذا أسلم الكافر فإنه يترتب على إسلامه الإلزام بالتكاليف الشرعية في الإسلام كالعبادات وسائل (١) و مقاصد (٢) والجهاد ونحو ذلك وذلك من بدء إسلامه بالإتفاق .

أما التكاليف السابقة على إسلامه فإن إتجاه الفقهاء التفرقة بين حقوق الله - تعالى - (٣) ، وحقوق الأدميين (٤) في الوفاء والإلزام أو عدم ذلك وأجزه فيما يلي :-

-
- ١- كالطهارات المائية (الوضوء - الغسل - ، والتراوية (التيمم) .
 - ٢- كالصلوات والزكوات والصيام والحج.
 - ٣- حقوق الله - تعالى - أ- الخالصة : ما يتعلق به النفع العام للعالم فلا يختص به أحد ، وإنما عائدته على مجموع الأفراد والجماعات ، وينسب هذا الحق لله - تعالى - تعظيماً وأنواع حقوق الله الخالصة .
 - أ- عبادة خالصة كالصلاة .
 - ب- عبادة فيها معنى المؤنة : كالزكاة (المالية لدى الجمهور ، والفطر لدى الحنفية)
 - ج- مؤنة فيها معنى العقوبة مثل : الخراج على الأرض الزراعية وبقائها تحت أصحابها من غير المسلمين .
 - د- مؤنة فيها معنى العبادة مثل زكاة الزروع والثمار .
 - هـ- حقوق دائرة بين العبادة والعقوبة مثل الكفارات (مثل كفارة الظهار وإفساد صوم رمضان عمداً أو الحنث في الإيمان ...) .
 - و- عقوبة خالصة : وهي الحدود مثل حد الزنا ، السرقة ، شرب المسكر =

أ- حقوق الله تعالى - مما تقدم حال كفره (١) فلا تلزمه وأن كان ذمياً لقوله ﷺ ((الإسلام يجب ما قبله)) (٢)

= ز- عقوبة قاصرة : كحرمان القاتل من الميراث .

ح- حق قائم بنفسه ثبت لله تعالى ابتداء مثل الخمس في الغنائم :

انظر لكل ما سبق (حق لله - تعالى - الخالص) :

كشف الأسرار ١٣٥/٤ ، تيسير التحرير ١٧٨/٢ ، شرح التلويح على التوضيح ١٥٣/٢ وما بعدها .

٤- حق الآدمي الخالص : ما كان نفعه مختصاً بشخص معين كالديات ...

وهناك حق لله تعالى وحق للعبد وحق لله غالب : مثل القذف .

وحق لله تعالى وحق للعبد وحق العبد غالب : مثل القصاص .

انظر المراجع السابقة وما يأتي .

تهذيب الفروق ١٥٧/١ ، الموافقات ٣١٧/٢ وما بعدها ، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٣٤ ، ولأبي يعلى ٢٨٧ وما بعدها ، قواعد الأحكام ١٢٩/١ .

١- ما يعيننا هنا إيجاب قضائها من عدمه أما الخطاب والتكليف فعلى النحو التالي :

حق الله - تعالى - الخالص - كما سلف بيانه : إن كان أصول الإيمان فقد اتفق العلماء على أن الكفار مكلفون بالإيمان ويخاطبون به :

شرح البدخشي ٢٠٣/١ ، ٢٠٧ طبعة دار الكتب العلمية .

* وان كان غير الإيمان كالعبادات ونحوها مثل الصلاة والزكاة والصيام ونحو ذلك فإن الكافر إذا أسلم لا يكلف بقضائها للحديث الشريف (الإسلام

يجب ما قبله) : صحيح مسلم ١/ ١١٢ طبعة الحلبي ، مسند أحمد ٤ /

١٩٩ نشر المكتب الإسلامي ولأجتماع العلماء على ذلك : معراج المنهاج

١٤٦/١ .

.....
= أما الكافر هل يخاطب بهذه الفروع حال كفره أم لا؟ اختلفت في ذلك
كلمة الفقهاء وعلى ثلاثة مذاهب :-

المذهب الأول :- الكفار مكلفون بفروع الشريعة قاله جمهور الشافعية
وأكثر المعتزلة .

المذهب الثاني :- الكفار لا يكلفون بفروع الشريعة . قاله جمهور الحنفية
وبعض الشافعية .

المذهب الثالث :- الكفار مكلفون بالنواهي دون الأوامر :-
شرح البدخشي ٢٠٣/١ وما بعدها ، معراج المنهاج ١٤٢/١ وما بعدها
طبعة الحسين الإسلامية .

ولكل أدلة تطلب من محالها فيما سلف وما يلي :-
جمع الجوامع حاشية البناني ٢١٠/١ وما بعدها ، الإيهاج ١١١/١ .
والمختار منها :- أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة المأمور بها
والمنهى عنها :- شرح مسلم بهامش القسطلاني ٢٧٩/١ .
وثمره الخلاف في هذا :- ليس إيجاب الإتيان بالتكليف في الدنيا ، وإنما
ثمرته :-

*الترغيب في الدخول في الإسلام إذ علم الكافر أن دخوله في الإسلام
يجب (يهدم) ما قبل ذلك .

*تضعيف العذاب في الآخرة للكفار الذين ماتوا على كفرهم :-
شرح البدخشي ٢٠٥/١ ، معراج المنهاج ١٤٦/١ ، البحر المحيط
للزركشي ٤١٢/١ وما بعدها طبعة الكويت .

٢- الحديث أخرجه أحمد بهذا اللفظ من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه
مرفوعاً ، وأخرجه مسلم بلفظ ﴿ أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله ﴾ :

مسند أحمد ١٩٩/٤ نشر المكتب الإسلامي ، صحيح مسلم ١١٢/١ طبعة
الخطبي

ب- حقوق العباد فعلى قسمين :- أولهما : ما رضى به حال كفره واطمأنت نفسه بدفعه لمستحقه (١) فهذا لا يسقط بالإسلام لأن إلزامه إياها ليس منفرا له عن الإسلام لرضاه .

ثانيهما :- ما لم يرض لمستحقه (٢) فإن يسقط وقد اتفق على هذا وسند الإتفاقية ما حكى من إجماع (٣) ودليل المعقول ومنه :-

* أن هذه الأمور إنما دخل معتمداً على أنه لا يوفى أهلها .
* إن فى إلزامه ما لم يعتد لزومه تنفيرا له عن الإسلام ، فقدمت مصلحة الإسلام على مصلحة نوى الحقوق .
وبناء على ما سلف فإن الفرق بين حق - الله - تعالى - وحق آدمى يكون من وجهين :-

أولهما : أن الإسلام حق الله تعالى والعبادات كذلك فلما كان الحقان لجهة واحدة ناسب أن يقدم أحدهما على الآخر ويسقط أحدهما الآخر لحصول الحق الثانى لجهة الحق الساقط .

وأما حق آدميين فلجهة الأدميين ، والإسلام ليس حقاً لهم ، بل لجهة الله تعالى - كما تقدم - فناسب ألا يسقط حقهم بتحصيل حق غيرهم .

١ - مثل ثمن السلع وأجر الإجازات وسداد الديون .

٢ - كالغصب

٣ - معراج النهاج ١/١٤٦ طبعة دار الكتب العلمية .

ثانيهما: أن الله تعالى كريم جواد رحيم رحمن ، تناسب رحمته
المسامحة ، والعبد بخيل ضعيف ، فتناسب ذلك التمسك
بحقه .

وعلى هذا :- سقطت حقوق الله -تعالى- مطلقا رضى بها
كالنذور ، أو لم يرض بها كالصلوات .
* لا يسقط من حقوق العباد إلا ما رضى بها (١) .
إذا علم هذا :-

أجمعت الأمة على أن الإسلام يجب ما قبله فلا يؤاخذ الكافر إن
أسلم بما عمل حال كفره ، ولا يلزمه قضاء ما فاتته من
العبادات ولا من فروع الإسلام في حال كفره .
وأجمعوا على أنه إن كان عليه دين أو قصاص فإنه لا يسقط
بإسلامه (٢) ** .

١- الفروق للقرافى ١٨٤/٣ وما بعدها طبعة دار المعرفة شرح مسلم
بهامش القسطلانى ٢٧٩/١ .

٢- فتح البارى ٢٢٣/١٢ طبعة البهية بمصر ، المغنى ٣٥٢/١ ، ٧٢/٩
طبعة الإمام ، المجموع ١٦٤/٢ ، شرح مسلم ٤٧٤/١ وما بعدها .
** - دعوى الإجماع غير مسلمة فقد نقل عن الإمام أحمد أنه قال :

بلغنى أن أبا حنيفة يقول " من أسلم لا يؤاخذ بما كان فى الجاهلية " ثم رد
عليه بحديث ابن مسعود رضي الله عنه ((من أحسن فى الإسلام لا يؤاخذ بما عمل
فى الجاهلية ، ومن أساء فى الإسلام أخذ بالأولى والآخرة)) ففيه أن
الذنوب التى كان الكافر يعملها فى جاهليته إذا أصر عليها فى الإسلام فإنه
يؤاخذ بها ، وإلى هذا ذهب الحليمى من الشافعية : فتح البارى ٢٢٤/١٢ .

المطلب الثانى

ثبوت العصمة

عصمة دمه وعرضه وماله وأولاده الصغار

والأصل فى ذلك حديث ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قاله فقد عصم منى ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله)) (١) وفى رواية أخرى ((فإذا فعلوا ذلك حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما على المسلمين)) (٢) .

المطلب الثالث

صحة ما كان ممنوعا من قبل

ثبوت وصحة الأحكام الشرعية التى كانت ممنوعة بحقه - حال كفره - ومنها :-

- إباحة تولى الولايات العامة (٣)
- إباحة تولى الولايات الخاصة (٤)
- مخاطبته بالجهاد وسريان أحكامه عليه
- حل تزوج المسلمة

١- سبق تخريجه .

٢- سبق تخريجه .

٣- الخلافة وما تفرع منها من الولاية والوزارة وإمارة الجيوش والدواوين والحسبة لقول الله تعالى ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ﴾ الآية ١٤١ من سورة النساء .

٤- كالولاية فى عقد النكاح والشهادة

- جريان أحكام الجنائز عليه (١)
 - ولاية عقد نكاحها والشهادة عليه
 - شركة المفاوضة (٢)
 - الوصية بمصحف أو ما فى معناه (٣)
 - النذر
 - القضاء بين المسلمين
 - حصول التوارث بينه وبين أقاربه المسلمين
- فهذه الأمور كانت محرمة على الكافر أثناء كفره ، فثبتت له وتصح منه بمجرد إسلامه .
- وقد اتفق الفقهاء على ذلك فى الجملة

المطلب الرابع

بطلان التصرفات المحرمة بشرعنا

- ومنها- بطلان مالية الخمر والخنزير (٤)
- بطلان نكاح الخامسة فصاعدا ، وكل امرأة يحرم التزوج بها لمانع من موانع النكاح (٥)

-
- ١- كالغسل والكفن والصلاة عليه ودفنه بمقابر المسلمين .
 - ٢- تساوى الشركاء فى المال الدين والتصرف .
 - ٣- مثل كتب التفاسير .
 - ٤- وما يتصل بهذا مسألة :
- إذا باع ذمى لآخر خمراً أو خنزيراً ثم أسلما أو أسلم أحدهما قبل القبض فيفسخ البيع لأنه بالإسلام حرم بيعها وشراؤها - أى الخمر والخنزير - فيحرم القبض والتسليم :
- بدائع الصنائع ٧٢/٥ .
- وذلك أخذاً من قول الله - تعالى - ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ﴾ الآية ٢٧٨ من سورة البقرة .

- عدم التوارث بينه وبين أقاربه الكفار (١)

الخلاصة

نخلص من هذا إلى أن من الآثار اللاحقة لدخول الإسلام :-

- ١- الإلزام بالتكاليف الشرعية
- ٢- سقوط حقوق الله تعالى المخاطب بها أثناء الكفر
- ٣- سقوط حقوق العباد التي لم ترض حال الكفر
- ٤- عدم سقوط حقوق العباد التي رضيت حال الكفر
- ٥- عصمة الدم والعرض والمال
- ٦- صحة وثبوت الأحكام الشرعية الممنوعة عليه حال الكفر
- ٧- بطلان التصرفات المحرمة بشرعنا

= ٥- كمانع النسب والرضاع والمصاهرة والدين ﴿ أى حرمة نكاح الوثنيات وما أشبه ﴾

١- لقوله ﷺ ((لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)) : فتح الباري
٥٠/١٢ طبعة السلفية ، صحيح مسلم ١٢٣٣/٣ طبعة الحلبي .
وللإجماع : رحمة الأمة ص ١٩٠ .

المبحث الرابع

التحرز من تكفير المسلم .

الأصل :- بقاء المسلم على إسلامه حتى يقوم الدليل على خلاف وذلك لقوله ﷺ - ((من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم له ما لنا وعليه ما علينا)) (١)

ولا خلاف بين الفقهاء في أنه لا ينبغي أن يكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن أو كان في كفره خلاف ولو كان رواية ضعيفة (٢)، وأنه ما يشك في كفره لا يحكم به ، فإن المسلم لا يخرج من الإيمان إلا جحود ما أدخله فيه ، إذ الإسلام الثابت لا يزول بالشك مع أن الإسلام يعلو ، فإن كان في المسألة وجوه توجب التكفير ، ووجه واحد يمنع التكفير ، فعلى المفتي أن يميل إلى الوجه الذي يمنع التكفير ، لعظم خطره وتحسيناً للظن بالمسلم ولأن الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجناية ومع الشك والإحتمال لا نهاية (٣)

واتفق الفقهاء على أنه لا يفتى بردة المسلم إذا قال قولاً أو فعل فعلاً يحتمل كفره وغيره . (٤)

١- أخرجه البخاري عن حديث أنس بن مالك : فتح الباري ١/٤٩٦ طبعة السلفية .

٢- حاشية ابن عابدين ٢٨٩/٣ .

٣- المرجع السابق ٢٨٥/٣ .

٤- الجناية على الدين د. / ايناس عباس (نشر مجلة الشريعة والبحوث الإسلامي الكويت) ص ١٣٤ .

والأصل فيما سبق :- نصوص وأدلة شرعية منها :-

١- من القرآن الكريم : قوله - تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً ﴾ (١)

وجه الدلالة :- أن الإنسان إذا أعلن إسلامه بأى إعلان شرعى معتبر كقوله (السلام عليكم) لأن سلامه بتحيةة الإسلام مؤذن بطاعته وإنقياده . فيقبل إسلامه لأن الأحكام تنطبق بالمظان والظواهر لا على القطع وإطلاع السرائر (٢)

ب- قوله - تعالى - ﴿ ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون ﴾ (٣)

وجه الدلالة :- نهى الله - تعالى - المسلمين عن اللمز (٤) والنبز (٥) للمسلم وذنم فاعله وذلك كقوله ﴿ يا يهودى ﴾ ، و ﴿ يا نصرانى ﴾ ، و ﴿ يا فاسق ﴾ وما أشبه ذلك والنهى نقيض التحريم والذم نقيض الإقلاع والترك (٦)

١- الآية ٩٤ من سورة النساء .

٢- تفسير القرطبى ٢١٨/٥ طبعة دار الكتب العلمية ، تفسير الرازى ٣٩٤/٥ طبعة الغد العربى .

٣- الآية ١١ من سورة الحجرات .

٤- اللمز ذكر ما فى الإنسان من العيب فى غيبته : تفسير الرازى ٣٨٧/١٤ طبعة الغد العربى .

٥- التنابز : مجرد التسمية : المرجع السابق .

٦- المرجع السابق ، تفسير القرطبى ٢١٤/١٦ وما بعدها طبعة دار الكتب العلمية .

ج- قوله -تعالى- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ (١)

وجه الدلالة :- إن محل التحذير والنهي إنما عن تهمة لا سبب لها (٢) ** كمن أتهم بالفاحشة أو شرب الخمر ولم يظهر عليه ذلك (٣) فتكفير المسلم أولى وأدعى في التحذير والنهي متى فقد اليقين .

١- من الآية ١٢ من سورة الحجرات .

٢- تفسير القرطبي .

** - من الأمور الفقهية المتفق عليها أنه :

لا أثر للظن في الأمور الثابتة بيقين ، ولذا من القواعد الفقهية (ما ثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين) :

المنتور للزركشى ١٣٥/٣ وما بعدها ، طبعة الكويت ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٣ طبعة العلمية ، حاشية الحموي على ابن يقيم ٨٩/١ طبعة العامرة .

والأصل : في هذه القاعدة : خبر ((شكا رجل إلى رسول الله ﷺ أنه يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة فقال : لا ينفتل أو لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً .)) :

أخرجه البخاري من حديث عباد بن تميم عن عمه :

فتح الباري (١ / ٢٣٧ ، ومسلم ٢٧٦/١ . واللفظ للبخاري) وقد ذكر العلماء أن من الظن الحرام : سوء الظن بكل من ظاهره العدالة من المسلمين :

نهاية المحتاج ٤٢٩/٢ المكتبة الإسلامية ، حاشية الرملي على اسنى المطالب ٢٩٦/١ طبعة المكتبة الإسلامية .

٣- انظر التفاسير المعتمدة للآية الكريمة

ء- قوله - تعالى - ﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون﴾ (١)

وجه الدلالة :- نهى الله - تعالى - عن إختلاق الكذب ونسبته إليه بدعوى التحليل والتحريم وهذا وإن كان فى الأمور الفروعية (٢) الظاهرة فالتكفير الذى يمس أصول الدين من باب أولى .

ه- قوله - تعالى ﴿يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم﴾ (٣)

وجه الدلالة :- إن حقيقة التكفير تبدل إعتقاد المسلم من الإيمان إلى الكفر ، وظهور ما يدل عليه من قول وفعل كفر بيّن دلالة قطعية لا يتحمل بأى شك أو تأويل (٤)

و- قوله -تعالى- ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات﴾ (٥)

١- الآية ١١.٦ من سورة النحل

٢- أى قول (هذا حلال) إشارة إلى ميتة بطون الأنعام ، (وهذا حرام) إشارة إلى البحائر والسوائب وكل ما حرموه :

تفسير القرطبي ١٢٩: ١٠ ، تفسير الرازى ٦٥٥/٩ .

٣- الآية ٧٤ من سورة التوبة .

٤- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٣٢/١٠ السنة الخامسة طبعة الكويت .

وجه الدلالة :- إن إبتعاد المقصّر من المسلمين عن دينه وتورطه في الآثام لا يخرجهم عن الجماعة المسلمة ما دام يدين بالولاء لهذا الدين ولذا قال ابن عباس -رضي الله عنهما - في تفسير الآية :- هم أمة محمد -ﷺ- ورثهم الله تعالى - كل كتاب أنزله ، فظالمهم يُغفر له ، ومقتصدهم يحاسب حساباً يسيراً ، وسابقهم يدخل الجنة بغير حساب . (١)

ز- قوله - تعالى - ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ (٢)

وجه الدلالة :- أن الله تعالى علّق القتل على الشرك (٣) ، والأصل أن القتل متى كان للشرك يزول بزواله وهو التوبة منه وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة (٤) ، فدل على إجراء الناس على الظواهر لا على السرائر .

ح- قوله -تعالى- ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بِهْتَاناً وَإِثْماً مَبِيناً ﴾ (٥)

= ٥- الآية ٣٢ من سورة فاطر .

١- تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٥٥٥/٣ .

٢- الآية ٥ من سورة التوبة .

٣- لما في صدر الآية ﴿ فَإِذَا انْشَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحَرَمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ .

٤- تفسير القرطبي ٤٨/٧ ، مفاتيح الغيب ٥٧٥/٧ .

٥- الآية ٥٨ من سورة الأحزاب .

وجه الدلالة :- أذية المؤمنين والمؤمنات بالأفعال والأقوال
القيح كالبهتان والتكذيب المختلق أو شيء يثقل عليه إذا
سمعه (١) محرمة ، والتكفير للمسلم من أشد أنواع الإيذاء
فيجب تركه بالكلية في حق المؤمنين والمؤمنات .

٢- من السنة النبوية :-

أ- ما روى عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ ((أمرت أن
أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا
منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله)) (٢)
ثم قرأ ﴿ إنما أنت مذكر لست عليهم بمصيطر ﴾ (٣) (٤)

وجه الدلالة :- الأحكام الفقهية تبنى على الظواهر والله تعالى
يتولى السرائر ، فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم نفسه
بالأصالة وعرضه وماله بالتيقن فيحرم استباحته بل
ويحرم تكفيره

ب- خبر ((من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو
المسلم)) (٥).

وجه الدلالة :- هذه الشعائر الدينية علامات تثبت الإسلام فلا
يعدل عنها لمن قام بها إلى نقيضه من التكفير .

١- تفسير القرطبي ١٤/١٥٤ .

٢- سبق تخريجه .

٣- الآيتان ٢١ ، ٢٢ من سورة الغاشية .

٤- صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٧٨ .

٥- سبق تخريجه .

ج- خبر ((إن الله تعالى تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به)) (١).

د- خبر ((جاء ناس من أصحاب الرسول ﷺ - فسألوه : إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به ، قال : أو قد وجدتموه ؟ قالوا : نعم . قال : ذلك صريح الإيمان)) (٢)

وجه الدلالة : الوسوس التي تساور النفس التي تخرج من صاحبها عن الإسلام لأن الله تعالى لا يؤاخذ به فدل على وجوب التثبت في الظاهر وترك أمر الباطن .

ه- ما روى عن أبي ذر رضي الله عنه قال : أتيت النبي ﷺ وهو نائم عليه ثوب أبيض ، ثم أتيته فإذا هو نائم ، ثم أتيته وقد استيقظ ، فجلست إليه فقال : ((ما من عبد قال : لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة)) ، فقلت : " وإن زنا وإن سرق؟ " قال : ((وإن زنا وإن سرق)) ، قلت " وإن زنا وإن سرق ، وإن زنا وإن سرق (ثلاثاً) " ، ثم قال الرابعة : ((على رغم أنف أبي ذر)) ، فخرج أبي ذر وهو يقول : " وإن رغم أنف أبي ذر " (٣)

١- صحيح مسلم بشرح النووي ٣٣٢/١ .

٢- معنى ذلك ((صريح الإيمان)) أن استعظام الكلام بهذه الوسوسة وشدة الخوف منه ومن النطق به فضلاً عن إعتقاده لا يكون إلا من كمل إيمانه : صحيح مسلم بشرح النووي ٣٣٨/١ .

٣- صحيح مسلم بشرح النووي ٢٨٦/١ وما بعدها .

وجه الدلالة :- إن إرتكاب بعض الآثام أو التقصير فى أمور الإلتزام بالدين لا تخرج المسلم عن إسلامه ولا تنقص من إيمانه ومن ثم فيحرم تكفيره ، بسبب كبيرة من الكبائر .

و- حديث ((من قال لا إله إلا الله ، وكفر بما يعبد من دون الله ، حرم ماله ودمه وحسابه على الله - تعالى)) (١)

ز- حديث : قلت لرسول الله ﷺ " أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار ، فاقتتلنا فضرب إحدى يدي بالسيف ، فقطعها ، ثم لاذ منى بشجرة ، فقال أسلمت لله ، ألا أقتله يا رسول الله بعد أن قالها ؟ فقال : ((لا تقتله)) ، فقلت "يا رسول الله : قطع إحدى يدي ، ثم قال ذلك بعد ما قطعها ؟" فقال : ((لا تقتله فإنه بمنزلتك)) (٢) قبل أن تقتله ، وأنتك بمنزلته قبل أن يقول كلمته التى قال (٣) (((٤) .

ح- عن أسامة بن زيد - رضى الله عنهما - قال بعثنا رسول الله ﷺ إلى الخُرَفة (٥) من جهينة ، فصباحنا القوم على

١- رواه أصحاب السنن .

٢- أى معصوم الدم محكوم بإسلامه : رياض الصالحين للنووى ص ١٢٩ رقم ٣٩٢ .

٣- أى مباح الدم لورثته لا أنه بمنزلته فى الكفر ! : المرجع السابق .

٤- أخرجه البخارى ومسلم : التجريد الصريح من ١٦ ، رقم ١٥٣٥ ،

صحيح مسلم كتاب الإيمان باب تحريم قتل الكافرون رقم ٩٥ ، ٦٦/١ .

٥- الخُرَفة (بضم الحاء وفتح الراء) بطن من جهينة : رياض الصالحين

للنووى ص ١٢٩ رقم ٣٩٣ .

مياهم ، ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم ،
 فلما غشيناها قال : ل إله إلا الله ، فكف عنه الأنصارى
 وطعنته برمحى حتى قتلته ، فلما قدمنا المدينة ، بلغ ذلك
 النبى ﷺ فقال لى : يا أسامة أقتلته بعدما قال لا إله إلا
 الله ؟ قلت "يا رسول الله إنما كان متعوذاً فقال : أقتلته
 بعدما قال لا إله إلا الله ؟! فما زال يكررها على حتى
 تمنيت أنى لم اكن أسلمت قبل ذلك اليوم " (١) **
 وجه الدلالة :- إجراء أحكام الناس على الظاهر وسرائرهم إلى
 الله تعالى .-

ى- خبر ((إذا قال الرجل لأخيه : يا كافر ، فقد باء بها أحدهما
 ، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه)) (٢)
 ك- حديث ((من دعا إلى رجلاً بالكفر ، أو قال : عدو الله
 وليس كذلك إلا حار عليه)) (٣) (٤)
 وجه الدلالة : يحرم إتهام المسلم بالكفر ومنه القول له يا كافر
 وما أشبهه .

٣- دليل الأثر :- منه : ما روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال
 : أن ناساً كانوا يؤخذون بالوحي فى عهد الرسول ﷺ

-
- ١- صحيح مسلم ٦٧/١ وما بعدها بلفظ آخر لكن المعنى متقارب .
 ** - للحديث عدة روايات بمعنى واحد وانظر صحيح مسلم ٦٨/١ وما
 بعدها كتاب الإيمان .
 ٢- فتح البارى ٥١٤/١٠ ، صحيح مسلم ٧٩/١ طبعة الحلبي .
 ٣- حار أى رجع .
 ٤- صحيح مسلم ٨٠/١ طبعة الحلبي .

وإن الوحي قد انقطع وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم ، فمن أظهر لنا خيراً ، أمناه وقربناه وليس لنا من سريرته شيء ، الله يحاسبه في سريرته ، ومن أظهر لنا سوءاً ، لم نصدقهِ وإن قال أن سريرته حسنة " (١)

وجه الدلالة :- وجوب إجراء أحكام الناس على الظاهر خيراً أو شراً .

٤- **الإجماع :-** حكى ابن المنذر فقال : من قال لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ولم يزد على ذلك شيئاً أنه مسلم. (٢)

إذا علم هذا :- فإن الأدلة الشرعية التي ذكرت بعضها تدل دلالة واضحة على وجوب التحرز من تكفير المسلم ، وقد وضح الفقهاء ضوابط تضبط فروع التكفير مؤداها منع التكفير بالإحتمال والشك والظن (٣) وقد حفلت بها المصنفات الفقهية وأورد بعضها منها :-

أولاً :- **الفقه الحنفى :-** أ- قال ابن نجيم المصري : " والذي تحرر أنه لا يفتى بتكفير مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن ، أو كان في كفره اختلاف ولو في رواية ضعيفة " (٤)

ب- " وروى الطحاوي من أصحابنا : " لا يخرج الرجل من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه ، ثم ما تيقن أنه ردة

١- سبل السلام ١٤٩٧/٤ رقم ١٣١٨ .

٢- الإجماع لابن المنذر ص ٧٦ طبعة دار الكتب العلمية

٣- مجلة كلية الدراسات الإسلامية بدبي العدد ٩٦/١٠ بحث (مفهوم الردة في الفقه الإسلامي)

٤- البحر الرائق ١٢٥/٥ طبعة المكتبة الماجدية بباكستان ، رد المحتار

يحكم به ، وما يشك أنه ردة لا يحكم به ، إذ الإسلام
الثابت باليقين لا يزول بالشك ، وينبغي للعالم إذا رفع إليه
هذا ألا يبادر بتكفير أهل الإسلام " (١)

ج- قال الحصكفى : " لا يفتى بالكفر بشيء إلا فيما اتفق عليه
المشايخ " (٢)

ء- " لا يفتى بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن " (٣)

هـ- " إذا كان فى المسألة وجوه توجب الكفر وواحد يمنعه فعلى
المفتى الميل لما يمنعه " (٤) و " أن يميل إلى الوجه الذى
يمنع التكفير تحسیناً للظن " (٥)

و- " الكفر شيء عظيم (٦) فلا أجعل المؤمن كافراً متى وجدت
رواية أنه لا يكفر " (٧) **

ز- " ولا يكفر بالمحتمل ، لأن الكفر نهاية فى العقوبة فيستدعى
نهاية فى الجناية ، ومع الإحتمال لا نهاية " (٨)

ثانياً : الفقه المالكي :- قال القرافي : " فليس إراقة الدماء
بسهل ولا القضاء بالتكفير " (٩)

١- البحر الرائق ١٢٤/٥ ، رد المحتار ٢٢٣/٤ .

٢- الدر المختار ٢٢٣/٤ طبعة الحلبي (طبعة ثانية)

٣- المرجع السابق ٢٢٤/٤ .

٤- المرجع السابق ٢٢٣/٤

٥- البحر الرائق ١٢٥/٥ ، رد المحتار ٢٢٤/٤

٦- أى نسبة الكفر للمسلم أو الحكم به على مسلم .

٧- المرجعان السابقان

** - ويرجع للروضة الندية ٢٩١/٢ وما بعدها طبعة المنيرية .

٨- البحر الرائق ١٢٤/٥ ، رد المحتار ٢٢٤/٤ .

ثالثاً : الفقه الشافعى :- أ- قال الغزالى : "والذى ينبغى أن
يميل المحصل إليه الإحتراز عن التكفير ما وجد إليه
سبيلاً ، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى
القبلة ، والمصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله
خطأ ، والخطأ فى ترك ألف كافر فى الحياة أهون من
الخطأ فى سفك محجمة من دم مسلم" (١)

ب- قال الشربيني : "والحكم بالردة شىء عظيم فيحتاج له" (٢)
رابعاً الفقه الحنبلى : قال ابن تيمية : " ولا يجوز تكفير المسلم
بذنب فعله ولا بخطأ أخطأ فيه كالمسائل التى يتنازع فيها
أهل القبلة " (٣) " إني من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب
معين إلى تكفير أو تفسيق أو معصية ، إلا إذا علم أن قد
قامت عليه الحجة الرسالية " (٤) **

هذا : وقد صدرت التوجيهات العلمية من المؤسسات العلمية
المعتمدة (٥) بديار المسلمين تحذر من تكفير المسلمين

= ٩- الذخيرة للقرافى ٣٧/١٢ طبعة دار الغرب الإسلامى بيروت (طبعة
أولى) .

١- الإقتصاد فى الإعتقاد ص ١٥٧ طبعة دار الكتب العلمية .

٢- مغنى المحتاج ١٣٨/٤ طبعة الحلبي .

٣- الفتاوى الكبرى ٢٨٢/٣ .

٤- المرجع السابق

** أثرت إيراد وذكر طائفة من أقوال الفقهاء لقدر التكفير وخطره وما
يترتب عليه من آثار وعواقب .

٥- مثل مبحث (التكفير) فى " بيان للناس من الأزهر الشريف ١٤١/١
وما بعدها طبعة مطبعة المصحف الشريف . ، الفتاوى الإسلامية من =

وتحرمه لعواقبه الوخيمة ومفاسده الأليمة ومن الباحثين المعاصرين كذلك (١).

فدل ذلك دلالة واضحة على الإحتياط الشديد فى التكفير والإحتراز منه لآثاره الدنيوية فى حق من نسب للكفر ومن اجتريء على نسبته للغير ، والإحتياط فيه والإحتراز يحققان درء أعظم للمفاسد التى دفعها مقدم على جلب المصالح (٢) وتلك قاعدة شرعية مستفادة من خبر ((إبرءوا الحدود بالشبهات)) (٣).

دار الإفتاء المصرية المجلد ٦ جزء ١٨ مجلد ١٩ جزء ٢٧ ، مجلد ١٠ جزء ٣١ طبعة الأهرام التجارية .

فتاوى اللجنة الدائم للبحوث العلمية والإرشاد بالسعودية ٩٠/٢ وما بعدها :
الفتاوى رقم ٥٠٠٣ ، ٧٢٣٣ ، ٩٢٣٢٣ ، ٤٤٦ ، ٦١٠٩ ، طبعة مطابع ابن تيمية بالقاهرة .

١- مثل (ظاهرة التكفير وموقف أهل السنة منها) أ.د/ نشأت ضيف طبعة دار الطباعة الحسين الإسلامية .

* (قضية التكفير فى الفكر الإسلامى) أ.د/ محمد سيد المسير طبعة دار الطباعة المحمدية بالقاهرة .

((شبهات التكفير)) د. / عمر عبدالعزيز مكتبة التربية الإسلامية .

((نقض الفريضة الغائبة)) للإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق - شيخ الأزهر - رحمه الله تعالى - والشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوى بالأزهر (هدية مع مجلة الأزهر عدد المحرم سنة ١٤١٤ .

* ((الفريضة الغائبة جهاد السيف أم جهاد العقل)) الأستاذ / جمال البنا نشر دار ثابت بالقاهرة .

٢- من قاعدة فقهية مشهورة : قواعد الأحكام ١١/١ طبعة دار الجيل .

٣- سنن الترمذى ٤٣٨/٢ طبعة دار الفكر ، كنز العمال ٣٠٥/٥ رقم ١٢٩٥٧ طبعة مؤسسة الرسالة .

المبحث الخامس

التحذير من الإعتداء على الدين

((الإسلام)) دين الله -تبارك وتعالى- للبشرية جمعاء ،
من لدن آدم حتى محمد صلى الله عليهما وسلم تسليماً - وقد
جاء والتزم به الأنبياء والرسل - صلوات الله وسلامه عليهم
أجمعين . (١).

١ - إختلف العلماء في إطلاق ((الإسلام)) على ملل الأنبياء السابقين
وأتباعهم ، وذلك على أقوال أشهرها :

القول الأول : الإسلام يطلق على الملل السابقة :

الحجة : آيات القرآن الكريم ومنها ﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً
والذى أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين
ولا تتفرقوا فيه . . . ﴾ الآية ١٣ من سورة الشورى .

القول الثانى : لم توصف به الأمم السابقة وإنما وصف به الأنبياء فقط ،
وشرفت هذه الأمة بأن وصفت بما وصف به الأنبياء تشريفاً لها وتكريماً ،
ووجه اختصاص الأمة المحمدية بهذا الاسم ((الإسلام)) : هو أن الإسلام
اسم للشريعة المشتملة على العبادات المختصة بهذه الأمة ، ولم يكتب من
جهة الكيفية والأداء - على الأمم السابقة .

الحجة : آيات من القرآن الكريم منها :

* قوله تعالى ﴿ ملة أبىكم إبراهيم هو سماكم المسلمين ﴾ الآية ٧٨ من
سورة الحج .

وجه الدلالة : الضمير ((وهو)) يرجع لإبراهيم -عليه السلام- كقوله فيما
حكاه القرآن الكريم عنه ﴿ ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة
لك ﴾ من الآية ١٢٨ من سورة البقرة - فدعا بذلك لنفسه ولولده ثم =

والدين من حيث معناه الإصطلاحي : فإنه - عند الإطلاق - يراد به ما شرعه الله - تعالى - لعباده من أحكام ، سواء ما يتصل منها بالعقيدة أو الأحكام العملية أو الأخلاق ، ولفظ (الشرع) يتفق مع مدلول (الدين) .

إذا علم هذا : فإن الرسل - صلوات الله وسلامه عليهم - أرسلوا لأقوامهم خاصة وبعث سيدنا محمد ﷺ للناس كافة ، لذا فرسالته أعم وأشمل الرسائل ، وبها نسخت كل شريعة سابقة لها ، واعتبرت كلمة (الإسلام) علماً على الدين الذي جاء به محمد ﷺ والذي يقوم على اتباع القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، وبتمام هذا الدين كمل الدين الذي ارتضاه الله - تعالى - لعباده ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ (١) ، وبين سبحانه أنه الدين الذي لا يقبل من عباده ديناً غيره ﴿ ومن يتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل

=دعا لأمة من ذريته وهي هذه الأمة فقال ﴿ ربنا وابعث فيهم رسولا منهم ﴾ الآية ١٢٩ من سورة البقرة وهو سيدنا محمد ﷺ فاستجاب الله - تعالى - دعاءه - فبعث محمداً إليهم وسماهم المسلمين : فتاوى ابن حجر الهيتمي ص ١٢٦ .

والمختار : الجمع بين القولين أولى من الترجيح : فالإسلام العام واللغوي يتناول كل شريعة بعث الله - تعالى - بها نبيا ، فإنه إسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء ، والإسلام الحاضر الذي بعثه الله - تعالى - به محمداً ﷺ المتضمن لشريعة القرآن الكريم ، وكذا سننه عند الإطلاق يخص أمة محمد : مجموع فتاوى ابن تيمية ٩٤/٣ طبعة السعودية .

١ - الآية ٣ من سورة المائدة .

منه ﴿١﴾ وأنه - تعالى - جعله الدين عنده ﴿٢﴾ إن الدين عند الله الإسلام ﴿٣﴾ ، وجعل النطق بالشهادتين مع صدق الإعتقاد وخلوص الإلتزام بها مفتاح وأساس الإلتزام والدخول في هذا الدين .

وقد دل المصدران الأساسيان الرئيسيان على أن الإسلام له شعبتان أساسيتان لا يتحقق وجوده إلا بهما :

١ - العقيدة : (أركان الإيمان الست) .

٢ - الشريعة : الأحكام العملية للمكلفين في العبادات والمعاملات إلخ ، ولا توجد حقيقة الإسلام ولا يتحقق معناه إلا إذا أخذت كل واحدة من العقيدة والشريعة حظهما من التحقق والوجود في باطن الإنسان وظاهره ، يقول الله - تعالى - ﴿٤﴾ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴿٥﴾ .

ويقول رسول الله ﷺ ((قل آمنت بالله ثم استقم)) ﴿٦﴾ والدين إذا كان بهذا الوصف فإن حاجة الإنسان إليه ماسة والنصوص والشواهد في أهمية الدين ومكانته ووسائله ومقاصده واضحة وضوح الشمس في عالية النهار ، وإشراقه البدر ليلة التمام ، وإذا كان بهذه المنزلة والأهمية فإن الشارع الحكيم جعله

١ - الآية ٨٥ من سورة آل عمران .

٢ - الآية ١٩ من سورة آل عمران .

٣ - الآية ١٣ من سورة الأحقاف

٤ - أخرجه مسلم في (الإيمان) رقم ١٦٢ ، مسند أحمد ٤١٣/٣ ، ٣٨٥/٤ ،

البخارى في (التاريخ الكبير) ١٠٠/٥ ، الخطيب ٣٧٠/٢ ، ٤٥٤/٩ .

من أعلى رتب المصالح الضرورية (١) التي يجب المحافظة عليها ، وقد شرعت الشريعة الغراء (تدابير إحترازية) (٢) (تدابير زجرية) (٣) للمحافظة على قدسية (الدين) وحرمة ، وإلتزام أهله به وتعظيم شعائره ، ومن ثم فإن الإعتداء على الدين من قبل المرتدين والزنادقة يعد من أعظم الجرائم والموبقات لأنهم يعتدون على أنفس ما يحتاجه الإنسان ، وأثمن ما وهبه الله -تعالى- له ، والإنسان متى اتخذ ديناً حقاً له وهو الإسلام ، فليس له أن ينفصم عنه لأنه بخروجه يعد طاعناً فيه ، داعياً غيره للخروج عليه والإنفصال عنه وتلك مفسدة لاتعادلها مفسدة ، لذا فقد فضح الله -تعالى- نوايا المجترئين على الدين المتلاعبين به كاليهود الذين سلكوا هذا المسلك الشائن لعداوتهم للإسلام وكراهيتهم للمسلمين ، يقول الله -تعالى- ﴿ وَقَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْنَا آمَنُوا وَجْه

١- هي : حفظ الدين ، النفس ، النسل ، المال ، العقل :

المستصفى للغزالي ٢٨٧/١ وما بعدها .

٢- التدابير الإحترازية هي (وقائية) تعالج الجريمة قبل وقوعها ومنها : أسلوب الترغيب : من تربية النفس على حب الخير وكرهية الشر ، وتأصيل التدين الصحيح والفهم المستتير بأصول الدين وقواعده ومقاصده ، ونشر الفقه السديد بأحكام الدين ، وعرض الجزاء الأخرى للإلتزام بالدين .

٣- التدابير الزجرية : يراد بها هنا (العقوبات) الدنيوية ، وسيأتى تفصيلها في الباب الثاني (آثار التكفير) .

النهار واكفروا به آخره لعلمهم يرجعون ﴿١﴾ ، وكما حكى القرآن الكريم عن كيد الكفار وعبثهم بهذا الدين ﴿٢﴾ وقال الذين كفروا لاتسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون ﴿٣﴾ .

فالتطاول على الأصول الشرعية التى يقوم عليها بنيان الدين ، وعلى الثوابت التى هى بمثابة الأسس ليس كما يزعم الكارهون للإسلام الحاقدون عليه (حرية فكر) بل (حرية كفر) !! لأن العبث بالأصول والثوابت الشرعية يعد جناية على الدين ، وإخلال بحتمية الإلتزام به ، وهذا لا يصطدم مع حرية الإعتقاد لأنها إنما تكون للإنسان قبل إسلامه فله أن يدين بغير الإسلام ولا يجبر ولا يكره على تغيير ديانته إلى دين الإسلام وهذا هو المعنى بقوله - تعالى - ﴿ لا إكراه فى الدين ﴾ (٣) ، أما إذا رضى الإسلام ديناً فيجب عليه الوفاء وبالإلتزام به ، فشتان بين كافر معروف عنه عداوته للإسلام ، وبين مسلم انتسب إلى الإسلام ، فالكافر إذا طعن فى الإسلام ورام التطاول على الأصول والثوابت الشرعية يعد محارباً يجب التصدى له حماية للدين الذى هو قوام الحياة وسرّها ، أو ناقضاً للعهد فيصبح مهدور الدم !! فإذا كان الكافر - معاهداً أو غير معاهد - يجب التصدى له إذ اعتدى على الدين فما بالناس بالمسلم حين يخرج على هذا الدين بشبه وفتن وشغب ولجب ترمى إلى العبث والتشكيك أفلا تكون معاقبته أولى وأشد !.

١ - الآية ٧٢ من سورة آل عمران .

٢ - الآية ٢٦ من سورة فصلت

٣ - الآية ٢٥٦ من سورة البقرة .

وقول المجترئون على قدسية الدين بحرية الفكر وحرية العقيدة وحرية البحث والنظر ، قول مأفون لأن حرية الفكر لها ضوابط فليس من المعقول و لا المقبول السعى لإهلاك الحرث والنسل بزعم حرية الفكر ، ولا ترويع الأمنين ولا الخروج على الحاكم بدعوى حرية الفكر وحرية البحث والإلتزام بالعقود - حتى فى القوانين الوضعية- يجب الوفاء بها ضماناً لإستقرار المصالح وحمايتها عن العبث فما بالناس بأنفس العقود وأثمنها (عقد الدين) والردة ليست قضية حرية بحث أو حرية عقيدة بل حرية خروج على النظام العام للدولة لأن الإسلام -كما سلف- عقيدة وشرعية ، فالعقيدة أصله ، والشرعية منهجه فى طاعة الله -تعالى- بأداء العبادات والصدق فى المعاملات والسمو فى الأخلاقيات ، الشرعية وعاء لإحتياجات المجتمع فى النواحي السياسية والإجتماعية والإقتصادية والفكرية ، فالخروج على شريعة الإسلام خروج على النظام العام للدولة أفلا يكون الخروج بناء على هذا (خيانة عظمى) !! .

وحرية الفكر التى يتشدد بها المارقون العابثون مكفولة فى المجتمع المسلم مالم تصطدم مع ثوابت (الأوامر والنواهي) الشرعية يقول الله -تعالى- ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله مالم ينزل سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ﴾ (١).

١- الآية ٣٣ من سورة الأعراف .

والردة ليس كما يتقول المتقولون المغالطون تنقيب عما
فى البواطن والسرائر . كلا ! فالردة - كما سيأتى - يحكم بها
وفق الظاهر لا الباطن ، فالأقوال الفاسدة والأفعال المحرمة
المجرمة ، والترك المتعمد للأوامر ، كل هذا أمور ظاهرية تدل
على فساد الاعتقاد ، فالعقيدة أمر باطنى لا يعلمه إلا الله -
تعالى- لكن هذا الباطن له دلائل وعلامات تدل عليه وتوضح
ماهيته بحسب الظاهر من قول أو فعل .

وقد حذر القرآن الكريم المرتدين وبين سوء عاقبتهم فى
الدنيا والآخرة فمن ذلك :

قول الله -تعالى- ﴿ ومن یرتد منكم عن دینه فیمت وهو
کافر فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب
النار هم فیها خالدون ﴾ (١) .

قوله تعالى ﴿ یا أيها الذین آمنوا من یرتد منكم عن دینه
فسوف یأتى الله بقوم یحبه ویحبونه أذلة على المؤمنین أعزة
على الکافرين یجاهدون فى سبیل الله ولا یخافون لومة لائم
ذلك فضل الله یؤتیه من یشاء والله واسع علیم ﴾ (٢) .

قوله تعالى ﴿ إن الذین ارتدوا على أدبارهم من بعد ما
تبین لهم الهدى الشیطان سول لهم وأملی لهم . ذلك بأنهم
قلوا للذین کرهوا ما أنزل الله سنطیعکم فى بعض الأمر والله

١ - الآية ٢١٧ من سورة البقرة

٢ - الآية ٥٤ من سورة المائدة .

يعلم إسرارهم فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم
وأدبارهم ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه
فأحبط أعمالهم أم حسب الذين في قلوبهم مرض أن لن يخرج
الله أضغاثهم ، ولو نشاء لأريناكم فلعرفتهم بسيماهم
ولتعرفنهم في لحن القول والله يعلم أعمالكم . . . ﴿١﴾

فليحذر المعتدين على (الدين) لأن عدوانهم كما سلف إنما هو
عدوان على النظام العام للمسلمين ، على عقول وقلوب
الناس ، على مشاعرهم وأفكارهم ، ﴿ وتلك حدود الله
ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ﴾ (٢)

١- الآيات ٢٥-٣٠ من سورة محمد .

٢- الآية ١ من سورة الطلاق .

الباب الأول حقيقة التكفير

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

"معنى التكفير وحكمه وأركانه وشروطه"

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول معنى التكفير

وفيه مطلبان

المطلب الأول

معنى التكفير لغة واصطلاحاً

معنى التكفير : تفعل من الكفر وهو مصدر كُفِرَ ، يقال كَفَرَهُ
تَكْفِيراً ، ومن معانى التكفير فى اللغة : التغطية والستر
وهو أصل الباب ، تقول العرب للغراس (كفّار) ومنه قوله
- تعالى - ﴿ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ﴾ (١) ، وأيضاً
يقال : التكفير فى المحارب : إذا تَكَفَّرَ فى سلاحه ،
والتكفير أيضاً : أن ينحنى الإنسان ويطأطئ رأسه قريباً
من الركوع ، كما يفعل من يريد تعظيم صاحبه ، ومنه
حديث أبى معشر ((أنه كان يكره التكفير فى الصلاة)) (٢)
أى الإنحناء الكثير فى حال القيام .

١- من الآية ٢٠ من سورة الحديد .

٢- ذكره ابن الأثير فى النهاية فى غريب الحديث ١٨٨/٤ طبعة الحلبي ،
وقد بذلت جهدى فيما تيسر لى من مصنفات فلم أعثر على تخريج له .

والكفر في الشرع : نقيض الإيمان وهو الجحود ، ومنه قوله -
تعالى - ﴿ إِنَّا بِكُلِّ كَافِرٍ ﴿١﴾ أَى جاحدون .

وهو بهذا لا يخرج عن معناه اللغوى ، لأن الكافر ذو كفر ، أى
ذو تغطية لقلبه بكفره ، قال صاحب الدر المختار : الكفر شرعاً
: تكذيبه ﷺ فى شئ مما جاء به من الدين بالضرورة (٢).

وتكفير الذنوب محوها بفعل الحسنات ونحوه ، قال الله -تعالى -
﴿ إِنِ الْحَسَنَاتُ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ (٣) .

والتكفير عن اليمين : فعل ما يجب الحنث فيها (٤).

معنى التكفير اصطلاحاً : نسبة أحد من أهل القبلة إلى الكفر .
شرح التعريف : التكفير (نسبة) بكسر النون ومعناها -هنا- (٥)
العزو والإلحاق ، (أحد) بالتكثير : إسم لكل من يصلح أن
يخاطب ، يقال : ليس فى الدار أحد (يستوى فيه الفرد
والمفردة وفروعهما) يقول الله -تعالى - ﴿ لَسْتَن كَأَحَدٍ
مِّنَ النِّسَاءِ ﴾ (٦) ، ﴿وَمَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ (٧)
(من أهل القبلة) من إما بيانية للمنسوب إليه أو

١- من الآية ٤٨ من سورة القصص .

٢- حاشية ابن عابدين ٢٨٤/٣ .

٣- من الآية ١١٤ من سورة هود .

٤- المعجم الوسيط ٧٩٢/٢ ط السعودية (الرئاسة العامة لتعليم البنات) ،
مختار الصحاح ٥٧٤ طبعة الأميرية .

٥- لأن معانيها الصلة والقراءة : المعجم الوسيط ٩١٦/٢ .

٦- من الآية ٣٢ من سورة الأحزاب .

٧- من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب .

بعضية أى فرد من أفراد أهل القبلة والقبلة بكسر القاف :
الجهة التى نتجه إليها فى صلاتنا ، وقبلة المسلمين - وهى
المرادة هنا- الكعبة المشرفة ، قال الله -تعالى-
﴿فلنولينك قبلة ترضاها﴾ (١) ، واستقبالها فى الصلاة
وغيرها (٢) علامة صريحة على الإسلام لقول النبى ﷺ
((من صلى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك
المسلم الذى له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله فى
ذمته) (٣) .

المطلب الثانى

ألفاظ ذات صلة

أ- التشريك : مصدر شرك ، يقال : شركت بينهما فى المال
تشريكاً ، وشرك النعل : جعل لها شراكاً .
وشرعاً : أن يجعل لله شريكاً فى ملكه أو ربوبيته ، قال الله -
تعالى- ﴿يابنى لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم﴾ (٤)

١- من الآية ١٤٤ من سورة البقرة .

٢- فيما جاء به الشرع كتوجيه المحتضر إلى القبلة والميت فى قبره عند
الدفن ، ومن أراد أن ينام ، وفى تغليظ اليمين على حالفها :
التيسير بشرح الجامع الصغير ٢٦١/١ طبعة بولاق .

وقال صاحب الفروع : ويتجه فى كل طاعة إلا لدليل : الفروع ١٠/١

٣- أخرجه البخارى من حديث أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً : فتح البارى
٤٩٦/١ ط السلفية .

٤- من الآية ١٣ من سورة لقمان . (حكاية عن لقمان)

والكفر أعم من الشرك فهو أحد أفرادهِ (١)
والتشريك -أيضاً- : بيع بعض ما يشتري بما يشتراه به ، فهو
التولية بجزء من السلعة ، والمقصود بمعناه -فيما نحن
بصدده- الأول .

ب- التفسيق : وهو تفعيل من الفسق ومعناه فى اللغة :
الخروج عن الأمر ، ويقال : أصله خروج الشئ عن
الشئ على وجه الفساد ، يقال : فسقت الرطبة : إذا
خرجت من قشرها ، وكأن الفأرة إنما سميت فويسقة
لخروجها من جحرها على الناس .
وهو شرعاً : العصيان والترك لأمر الله -تعالى- والخروج
عن طريق الحق ، ومنه قوله -تعالى- ﴿ ففسق عن أمر
ربه ﴾ (٢) أى خرج عن طاعة ربه .
وقد يكون الفسق شركاً أو كفراً أو إثماً (٣)

المبحث الثانى

الحكم التكليفى للتكفير

نظراً لتعلق التكفير بمسلم فإن حكمه على نوعين :-
الأول : التحريم (٤) وهذا فى المسلم الباقي على إسلامه لأن
الأصل بقاء المسلم على إسلامه حتى يقوم الدليل على
خلاف ذلك ، لنصوص شرعية منها :-

١- لسان العرب ، المصباح المنير ، المغرب : مادة (شرك) .

٢- من الآية ٥٠ من سورة الكهف .

٣- لسان العرب ، المصباح المنير مادة (فسق) ، الكليات ٣/٣١٧ =

أ- قول الله - تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً ﴾ (١)

وجه الدلالة :- دلت الآية الكريمة على أن الإنسان إذا أعلن إسلامه بأى إعلان شرعى معتبر كقوله (السلام عليكم) - لأن سلامه بتحيةة الإسلام مؤذن بطاعته وأنقياده فيقبل إسلامه وبالتالي يكون معصوم الدم والعرض والمال ويحرم تكفيره ولأن الأحكام تناط بالمظان والظواهر لا على القطع وإطلاع السرائر (٢) .

ب- قول النبي ﷺ ((من صلى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا ، وأكل ذبيحتنا فهو المسلم له ما لنا وعليه ما علينا) (٣)

وجه الدلالة :- إن فعل الإنسان للصلاة الشرعية واستقباله الكعبة المشرفة ومشاركة المسلمين فى ذبائحهم أمارات على إسلامه فلا يحكم بنقيضه متى عمل بها وحافظ عليها وغيرها مما هو ثابت شرعاً .

= ٤- الحرام : ما طلب الشارع الكف عنه على وجه الحتم والإلزام ، فيكون تاركه مأجور مطيعاً ، وفاعله آثماً عاصياً ، سواء كان دليله قطعياً لاشبهة فيه أم ظنياً لدى الجمهور عدا الحنفية- ، ويرى الحنفية أن الحرام يطلق على ما كان دليله قطعياً فإن كان ظناً سمي (المكروه تحريماً) : الإحكام لابن حزم ٣/٣٢١ .

١- الآية ٩٤ من سورة النساء .

٢- تفسير القرطبي ٥/٢١٨ طبعة دار الكتب العلمية وتفسير الرازى ٥/٣٩٤ طبعة دار الغد العربى (تفسير الآية المذكورة)

٣- فتح البارى ١/٤٩٦ .

ب- خبر ((إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء أحدهما ، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه)) (١)

ج- خبر ((من دعا رجل بالكفر أو قال : عدو الله ، وليس كذلك إلا حار عليه)) (٢)

وجه الدلالة : يجب إجتتاب تكفير المسلم والفرار منه لخطره العظيم

ثانياً : الوجوب (٣) ، وذلك في حق المسلم المكلف المختار عند صدور ما هو مكفر منه ، من له صلاحية إصدار الحكم كالقضاء والإفتاء (٤) لمصلحة شرعية معتبرة تترتب على الحكم بتكفيره (٥)

١- فتح الباري ، ٥١٤/١ طبعة السلفية ، صحيح مسلم ٧٩/١ طبعة الحلبي.

٢- صحيح مسلم ٨٠/١ .

٣- الواجب : ما يذم شرعاً تاركه قصداً ، والذي يذم تاركه ويلام شرعاً ، بوجه ما (على رأى) ، أو ما يعاقب على تركه طبقاً لرأى آخر ، سواء كانت العقوبة دنيوية أو أخروية .

٤- سيأتى تفصيل (شروط المكفر) أى من له التكفير ، كذلك انظر : مبحث (موجبات التكفير) من بحثنا هذا .

٥- انظر : آثار التكفير .

المبحث الثالث أركان التكفير

وفيه مطلبان

مَهَيَّنَدُ : إتفق الفقهاء على أنه لا ينسب أحد إلى الكفر أو لا يرمى بالتكفير إلا إذا صدر مكفر منه (١) بالقول أو الفعل أو الإمتناع عن الفعل مما يعد رجوعاً عن الإسلام مع توافر القصد الجنائي . ، وكان حال صدور المكفر منه مسلماً مكلفاً مختاراً (٢) وعدم موانع الحكم بالكفر .

ولتوضيح هذه الأمور بقواعدها وصورها فأتناولها بالتفصيل فيما يلي :-
للتكفير ركنان :- (٣)

أولهما : الرجوع عن الإسلام

ثانيهما : القصد الجنائي

المطلب الأول

الرجوع عن الإسلام

يكون الرجوع عن الإسلام بإحدى مظاهر ثلاث :

أ - القول ب - الفعل ج - الامتناع عن الفعل

أما القول : - صدور قول عن المسلم هو كفر بطبيعته أو يقتضى الكفر (٤)

١ - أنظر مبحث (موجبات الكفر)

٢ - بدائع الصنائع ١٣٤/٧ ، فيض الإله المالك ٣٠٥/٢ ، المذهب ٢٢٢/٢ ، الفروع ١٦٠/٢ .

٣ - لذلك صور وفروعيات يرجع إليها في فصل (موجبات الكفر) =

أما الفعل :- أن يأتي المسلم فعلاً يحرمه الإسلام تعمداً
واستخفافاً به أو عناداً أو مكابرة (١)

وأما الإمتناع عن الفعل :- أي الإمتناع عن إتيان فعل يوجبه
الإسلام مما علم من الدين بالضرورة إنكاراً أو جحوداً
(٢)**

إذا علم هذا :-

فإن الفقهاء اتفقوا على أن من لم يؤمن بالله - تعالى
وبرسوله - محمد ﷺ ، وبكل ما أتى به مما نقل عنه نقل الكافة ،
أو شك في التوحيد ، أو في النبوة ، أو في محمد ﷺ أو في
حرف مما أتى به ، أو في شريعة أتى بها مما نقل عنه الكافة ،
فإن من جحد شيئاً مما ذكر به أو شك في شيء منه ومات على
ذلك فإنه كافر مشرك مخلد في النار ابداً (٣)

٤- شرح فتح القدير ٤/٤٠٧ ، مواهب الجليل ٦/٢٧٩ وما بعدها طبعة
دار الفكر ، الدسوقي على الشرح الكبير ٤/٣٠١ وما بعدها ، نهاية المحتاج
٧/٤١٤ وما بعدها ، كشف القناع ٦/١٦٨ . المغنى والشرح الكبير
١٠/٧٤ وما بعدها .

١- مما نص على تحريمه بلسان الشرع

٢- مما نهى عنه بلسان الشرع كذلك .

** يكتفى هنا بالقواعد العامة للركن الأول من التكفير حيث سأفصل القول
تفصيلاً في (موجبات التكفير) .

٣- مراتب الإجماع ص ١٧٧ .

المطلب الثاني

القصد الجنائي

يرى الفقهاء لوجود التكفير تعمد الجاني إتيان الفعل أو القول الكفرى عن قصد معتد به شرعاً وعلى هذا : فلا يحكم بالتكفير لمن جرى على لسانه الكفر مسبقاً من غير قصد أو قال كلمة الكفر وهو لا يعلم معناها ، أو حكى كفرة سمعه وهو لا يعتقده ، أو حرق مصحفاً لصيانته (١) - مثلاً -

وقد اختلف الفقهاء فى تكييف القصد الجنائي على ثلاثة أقوال :-

القول الأول :- وجود نية الكفر مع قصد القول أو الفعل الكفرى * ذهب إلى ذلك الشافعية والظاهرية (٢)

وحجتهم :- خبر ((إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى)) (٣)

وجه الدلالة : النية شرط - وقيل ركن - فى الأعمال والتصرفات * يترتب عليه : إن لم ينو الكفر لم يكفر .

القول الثانى : يكفى تعمد القول أو الفعل الكفرى ذهب إلى ذلك الحنفية والمالكية والحنابلة (٤)

١ - الدسوقي على الشرح الكبير ٣٠١/٤ ، نهاية المحتاج ٤١٤/٧ .

٢ - حاشية البيجورى ٢٦٠/٢ ، المطبعة الخيرية ٢٠٠/١٠ نشر المكتب

التجارى للتوزيع بيروت .

٣ - متفق عليه

حجتهم: أ- عموم قوله -تعالى- ﴿وَمَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ (١)
ب- إن التصديق كان موجوداً حقيقة ، لكنه زائل حكماً لأن
الشارع جعل بعض المعاصي أمانة على عدم وجوده
كالهزل ، وكما لو سجد لصنم أو وضع مصحفاً في قذر
فإنه يكفر وإن كان مصدقاً ، لأن ذلك في حكم التكذيب
فهو ككفر العناد أى كفر من يصدق بقلبه ويمتنع عن
الإقرار بالشهادتين (٢) - عمداً -

*ما يترتب عليه :- كل ما صدر عن الجاني على وجه
الإستخفاف أو التحقير أو العناد أو الإستهزاء يعد كفراً فلا
إعتبار أو إعتداد بالنية هنا .

القول الثالث :- أى قول أو فعل يدل على الكفر مطلقاً ولا
إعتبار بإعتقاده . ذهب إلى هذا بعض الحنفية . (٣)

حجتهم : عموم الأدلة فى الردة .
ما يترتب عليه : ما كان دليل الإستخفاف يكفر به وإن لم
يقصده (٤) .

= ٤- الدسوقي على الشرح الكبير ٣٠١/٤ طبعة السعادة (أولى) ، شرح
فتح القدير ٤٠٧/٤ طبعة مطبعة مصطفى محمد ، كشف القناع ١٦٨/٦
طبعة دار الفكر .

١- الآية ٥٤ من سورة المائدة

٢- حاشية ابن عابدين ٤٧/٤ ، ٢٢٤ .

٣- المرجع السابق .

٤- حاشية ابن عابدين ٢٢٤/٤ .

المناقشة

*يناقش أصحاب القول الأول بما يلي :-

إن النية أمر باطنى لأنه من عمل القلب ، وإذا كانت أمراً باطنياً فيعسر التعرف عليها ، والوصول إلى حقيقتها ، ولذا أقيم الفعل الذى يقتل غالباً مقام قصد القتل تيسيراً ، كما أقيم السفر مقام المشقة فى إباحة الفطر فى نهار رمضان ، وكما أقيم البلوغ مقام الإعتدال - أى إعتدال العقل - فى مخاطبة الصبى بفروع الشريعة تيسيراً ، فكذاك العقل والقول الكفريان يقامان مقام قصد الكفر دون التعويل أو التوقف على النية .

*يناقش أصحاب القول الثالث بما يلي :-

لا يسلم ما قالوه من أى قول أو فعل مطلقاً يدل على الكفر دون الاعتبار أو الإعتداد بمعتقده لأنه منقوض بفعل أى قول المكره والخاطئ - مثلاً - لا سيما فيما نحن بصدده .

المختار: ما ذهب إليه أصحاب القول الثانى من أن صدور قول أو فعل عمداً سواء كان جاداً أو مازحاً أو مستهزئاً أو مستخفاً لقوله - تعالى - ﴿ وَلئن سألْتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ﴾

وعلى هذا فقد أستبان لنا أن ركنى التكفير :-

- الرجوع عن الإسلام

- القصد الجنائى

المبحث الرابع شروط الحكم بالتكفير

من شروط التكفير :- الإسلام ، والتكليف ، والإختيار (١)

وقد إتفق الفقهاء على هذا - فى الجملة - (٢)

ونظراً لاشتغال هذه الشروط على أسس ومسائل فانتاول

ذلك فى ثلاثة مطالب

المطلب الأول (الإسلام)

وفيه مقصدان

المقصد الأول تحقق الإسلام (٣)

يشترط فى المكفر (من ينسب إليه الكفر) أن يكون مسلماً قبل الحكم عليه بالتكفير لأنه - أى التكفير كما سلف فى معناه الإصطلاحى نسبته إلى مسلم وعلى هذا فلا يسمى الكافر أصلاً وابتداءً مرتداً بل ينسب للمسلم إذا فعل ما يخرج به عن الإسلام

١- بدائع الصنائع ١٣٤/٧ ، فيض الإله المالك ٣٠٥/٢ ، المذهب ٢٢٢/٢

، الفروع ١٦٠/٢ .

٢- المراجع السابقة

٣- المراد به خصوص الإسلام الذى حمّله وبلغه سيدنا محمد رسول الله

ﷺ لقوله تعالى ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ - الآية ١٩ من سورة آل

عمران - ، وقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ - الآية

٨٥ من سورة آل عمران -

الخلاصة

* كل ما يصير الكافر بالإقرار به مسلماً يكفر المسلم بإنكاره (١)

* كل ما يقطع الإسلام من نية أو قول أو فعل كفر مطلقاً - أى سواء إستهزاء أم إعتقاداً أم عناداً (٢)

* كل من فعل فعلاً من خصائص الكفار على أنه دين

* كل من ترك فعلاً من أفعال المسلمين الشرعية المجمع عليها المعلومة من الدين بالضرورة على سبيل الجحود والإنكار يدل على إخراجهم من الدين (٣) وقد نبه الفقهاء على أن مجرد الدخول المبدئى فى الإسلام ثم الرجوع عنه لا يكفى فى التكفير ، بل لابد من دراية الإسلام ومخالطة المسلمين وحصول مدة زمنية كافية لمعرفة دعائم وأساسيات الدين ، ومثل ذلك من نشأ بعيداً عن العلماء أو فى مكان منعزل أو مجتمع غير مسلم ولا يعرف المعرفة الكافية عن الدين فلا يحكم بكفره إذا حصل منه أو صدر عنه ما سلف (٤) عن

١- شرح المسلم للنووى بهامش القسطلانى ٢٠١/١ .

٢- شرح الإقناع للخطيب بحاشية البجيرمى ١١١/٤

٣- التبصرة لابن فرحون ٢٠٣/٢ .

٤- قرر المالكية أنه : " لابد أن يكون قد دخل الإسلام ، ووقف على دعائمه ، والتزم أحكامه بعد نطق الشهادتين فمن نطق بالشهادتين ولم يقف على دعائم الإسلام ، كالذى يسلم ولم يخالط المسلمين ثم يرتد فحينئذ يؤدب" :

جهل أو خطأ -مثلاً- مما سيأتى عند حديثنا عن موانع التكفير (١)

المقصد الثانى

حكم من خرج من كفر إلى كفر**

إذا تهّود نصرانى أو عكسه بديار المسلمين هل يعد مرتداً وبالتالي ينسب إلى الكفر بإعتبار تركه لدينه الأول وصيرورته إلى دين آخر أم لا ؟ إختلفت فى ذلك كلمة الفقهاء على مذهبين:-

المذهب الأول :- يقر على دينه الذى تحول إليه ويترك على حاله ولا يعترض عليه ذهب إلى ذلك الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة (٢)

المذهب الثانى :- لا يقر على دينه الذى تحول اليه بل يجبر على الإسلام وإلا قتل ذهب إلى ذلك الشافعية (٣) والظاهرية (٤)

بلغة السالك ٤/٤٣١ ، حاشية الدسوقي ٤/٣٠١ ، شرح الخرشي ٨/٦٢ مختصر خليل ص ٣٢٧ طبعة الحلبي

١- العدة ص ٥٨٠ طبعة النور الإسلامية ، روضة الطالبين ٨/٥٦ ، خبايا الزوايا للزركشى ص ٤١٩ طبعة الكويت

** - هذه المسألة لغير المسلمين .

٢- رد المحتار ٤/٢٤٧ طبعة الحلبي ، فتح الجليل ٩/٢٠٥ طبعة دار الفكر ببירות .

الأدلة

إستدل أصحاب المذهب الأول على ما ذهبوا إليه بدليل الكتاب والسنة والمعقول :

أولا : دليل الكتاب :-

أ- قوله تعالى ﴿والذين كفروا بعضهم أولياء بعض﴾ (١)

وجه الدلالة :- أن الله - تعالى جعل الكفار بعضهم أولياء بعض فلا يضر إذن انتقال كافر من كفره إلى ملة كفرية أخرى .

ب- قوله تعالى ﴿قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون﴾ (٢)

وجه الدلالة :- إن الكفر ملة واحدة في واقع الأمر فلا يضر انتقال كافر إلى ملة كفرية أخرى (٣)

ج- قوله تعالى ﴿لا إكراه في الدين﴾ (٤)

٣- نيل الأوطار ١٩٣/٧ نشر دار الحديث .

** للشافعي روايتان في هذا : المشهورة أن من بدل دينه من أهل الذمة يخرج الإمام من ديارنا ويلحقه ببلاد الحرب لأن الذمة جعلت له على الدين الذي كان عليه حين عقد العهد فإن ظفر به بعد ذلك ورجع عن رده ترك ، وإلا لا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف ، والثانية : يجبر على الإسلام وإلا قتل .

٤- فتح الباري ٢٧٢/١٢ ، المحلى ١١ / ١٩٤ .

١- الآية ٢٣ من سورة الأنفال .

٢- الآيتان ٢٠١ من سورة الكافرون .

٣- الدر المنتقى ٦٨٠/١ طبعة إحياء التراث العربي ببلبنان .

وجه الدلالة :- إجبار الكافر على الرجوع لدينه الذى خرج منه
أو على دين الإسلام إكراه وهو محرم

ثانياً دليل السنة :- ما روى ابن عباس -رضى الله عنهما- أن
النبي ﷺ قال ((من خالف دينه دين الإسلام فاضربوا عنقه)) (١)
وجه الدلالة :- الكفر ملة واحدة ، فإذا انتقل الكافر من ملته إلى
أخرى مثلها لم يخرج عن دين الكفر

دليل الأثر : أ - ما رواه ابن جريج عن علي رضي الله عنه أنه رفع إليه
يهودى تزندق ، ونصرانى تزندق ، فقال دعوهما يحولان
من دين إلى دين (٢)

ب- ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه :- (الكفر ملة واحدة . .
(٣) . .

وجه الدلالة :- ظاهرة وهى نص فى محل النزاع .
ثالثاً : دليل المعقول : أن الكفار جميعاً قبيل واحد فى ولاء
بعضهم لبعض وفى عدائهم للمؤمنين ولو اختلفت
شرائعهم ونحلهم ، وقد جعل الله تعالى الكفار الذين
يحادون الله ورسوله أعداء للمؤمنين مصداق ذلك قوله -
تعالى- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ

= ٤- الآية ٨٥ من سورة آل عمران

١- نيل الأوطار ١٩٣/٧ طبع ونشر دار الحديث .

٢- مصنف عبدالرزاق ٤٨/٦ رقم ٩٩٧٠ ، ٣١٨/١٠٠ رقم ١٩٢٨ .

٣- الآثار ١٧١/١ وتنمة الأثر (لانرثهم ولا يرثونا) : إعلاء السنن
٥٨٣/١٢ .

أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من
الحق ﴿١﴾

إستدل أصحاب المذهب الثانى بدليل الكتاب والسنة والمعقول:-
أولا :- دليل الكتاب : قوله تعالى ﴿ومن يبتغ غير الإسلام فإلن
يقبل منه﴾ (٢)

وجه الدلالة :- إن هذه الآية دلت على أنه لا يقر على غير ملة
الإسلام .

ثانياً :- دليل السنة : قوله ﷺ : ((من بدل دينه فاقتلوه)) (٣)

ب- خبر ((من خالف دين الإسلام فاضربوا عنقه)) (٤)

ج- خبر ((من غير دينه فاضربوا عنقه)) (٥)

وجه الدلالة : دلت الأحاديث بعمومها على أن من بدل أى دين
إلى آخر فلا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل وقد إنعقد
الإجماع على تخصيص هذا العموم بغير الإسلام الذى هو
المراد من الدين (٦)

١- الآية الأولى من سورة الممتحنة .

٢- الآية ٨٥ من سورة آل عمران .

٣- أخرجه البخارى : فتح البارى ٢٦٧/١٢ طبعة السلفية ، مسند أحمد

٢٨٢/١ ، سنن عبدالرزاق ١٦٨/١٠ رقم ١٨٧٠٦ ، مصنف ابن أبى شيبة

١٣٩/١٠ رقم ٩٠٤١ .

٤- كنز العمال ٩١/١ رقم ٣٩٢ ، نصب الراية ١٥٧/٢ .

٥- الموطأ ٧٣٦/٢ ، إعلاء السنن ٥٨٤/١٢ ، جامع الأصول ٤٧٩/٣

رقم ٦٧٩٩ .

٦- إعلاء السنن ٥٨٣/١٢ طبعة إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بباكستان .

ثالثاً:- دليل المعقول :- الأصل في الذمى ألا نقره إلا على دينه الذى هو عليه لا على دين ، فإرتداده إلى دين آخر بمثابة نقض العهد فلا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل (١)

المناقشة

يناقش أصحاب المذهب الأول بما يلى :-

١- مناقشة دليل الكتاب : - قول الله -تعالى- ﴿والذين كفروا بعضهم أولياء بعض﴾ ، وقوله -تعالى- ﴿لا أعبد ما تعبدون﴾ لم يتناولوا حكم الانتقال من كفر إلى كفر فهما فى غير محل النزاع (٢)

يجاب : إن وجه الإستدلال الذى قيل هو أن الكفر ملة واحدة توطئه لاستتباط ما نذهب اليه ونقول به .

٢- مناقشة دليل الأثر : الأثر المنسوب إلى على عليه السلام منقطع لأن عليا مات قبل أن يولد ابن جريج بنيف وثلاثين عاماً. (٣)

يناقش أصحاب المذهب الثانى بما يلى :-

١- مناقشة دليل الكتاب : لا يسلم ما يقال من إستدلال فى قوله -تعالى- ﴿ومن يبتغ غير الإسلام فلن يقبل منه﴾ لأنه لا يلزم من كونه لا يقبل منه ، أنه لا يقر على الجزية وإذا جاز إقراره على الجزية جاز بقاؤه على دينه (٤)(٥)

١- المرجع السابق .

٢- المحلى ١٩٦/١ وما بعدها ، رد المحتار ٢٢٥/٤ .

٣- تهذيب التهذيب ٤٠٥/٦ .

٤- إعلاء السنن ٥٨٣/١٢ .

مناقشة دليل السنة :- عموم الحديث ((من بدل دينه فاقتلوه))
مخصص أيضا بعدم قتل من بدل دينه بالإكراه ، والعام
إذا دخله التخصيص صارت دلالة ظنية فلا يفيد العموم
أو القطع (١) وعليه فإن عدم وجود نص خاص لتبديل دين
غير الإسلام ، فأولى الإحتياط فى الدماء .

مناقشة دليل المعقول :- ثبت بالنصوص أن الكفر ملة
واحدة (٢)

المختار :- وبعد عرض المذهبين بالأدلة والمناقشة فقد إتضح لى
أن الجمع هنا أولى من الترجيح بمعنى أن الكافر إذا كان
كتابيا وانتقل إلى دين كتابى آخر (كاليهودى إذا تنصر
وعكسه) فيترك ولا يتعرض له ، أما إذا تحول إلى دين
غير كتابى كالבודהية ، والمجوسية و الشيوعية وما أشبه
فإنه لا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل وذلك لما يلى :

١- اليهودية والنصرانية -من منظور الإسلام - سواء من
ناحية المعاملات (٣) وغيرها فأشبهه أن تكون دينا واحد

٥- الجزية :اسم لما يؤخذ من أهل الذمة :-

الباب ١٤٣/٤ طبعة دار الحديث ببيروت ، جواهر الإكليل ٢٦٦/١ طبعة
إحياء الكتب العربية .

١- ارشاد الفحول ص ١٢٠ وما بعدها ، طبعة دار المعرفة لبنان ، التلويح
مع التوضيح ٤٤/١ وما بعدها طبعة دار الكتب العلمية .

٢- أنظر أدلة المذهب الأول .

٣- كما يتقرر فى أبواب (الجهاد - النكاح - الأطعمة ، الأشربة ، الآنية

=

(...)

فإذا إنتقل معتق إحداها للأخرى فهو لم ينتقل إلى دين جديد فى واقع الأمر

٢ - النحل والملل غير السماوية متعددة فمن تحول إليها من أهل الكتاب فقد تحول إلى دين جديد يدين به وعلى هذا فيؤاخذ بما يتقرر للمرتد فى الجملة إما الإسلام أو القتل .

المطلب الثانى

التكليف (١)

وفيه خمسة مقاصد

المقصد الأول

حقيقة التكليف

إتفق الفقهاء على أن التكفير لا ينسب للمسلم إلا إذا توافرت فيه شرائط البلوغ والعقل والإختيار (٢)

واتفقوا - فى الجملة على أن من شروط صحة التكليف البلوغ والعقل وذلك بالنظر إلى المكلف (المحكوم عليه) فهّمه لما كلف به ، وبمعنى قدرته على تصور ذلك الأمر ،

= ** أصحاب الملل والنحل غير السماوية إذا انتقلوا من ملهم إلى ملة أخرى غير سماوية فلهم أحكام غير هذا وهى فى الجملة القتل لأنهم أصلاً محاربين أو الإبعاد عن ديار المسلمين ان كانت هناك معاهدات .

١ - التكليف : إصطلاحاً : طلب الشارع ما فيه كلفة من فعل أو ترك ، وهذا الطلب من الشارع بطريق الحكم ، وهو الخطاب المتعلق بأفعال المكلفين بالإقتضاء أو التخيير .

٢ - بدائع الصنائع ١٣٤/٧ ، فيض الإله المالك ٣٠٥/٢ ، المذهب ٢٤٢/٢ ، الفروع ١٦٠/٢ .

والفهم من خطاب الله تعالى - بقدر يتوقف عليه الإمتثال لأن التكليف إستدعاء حصول الفعل على قصد الإمتثال ، وهو محال شرعاً وعادة ممن لا شعوره بالأمر ، والقدرة على الفهم إنما تكون بالعقل ولما كان العقل أمراً باطنياً لا يدرك بالحس وغير منضبط ومتفاوتاً في أفراد الناس فقد أقام الشارع البلوغ - الذى هو أمر ظاهر منضبط - مقام العقل لأنه مظنته ، وجعل مناط التكليف بلوغ الإنسان عاقلاً وحط عنه التكليف قبله تخفيفاً عنه (١)

وعلى هذا : فلا يكلف المجنون ولا الصغير مميزاً كان أو غير مميز ومن لا يتصور فيه التكليف كالنائم والمغمى عليه

المقصد الثانى

حكم تكفير المجنون

وأهم أنواع الجنون لما نحن بصدده :

أ- الجنون المطبق : الأسمى أو التام أو الملجىء فقد اتفق الفقهاء على أن شرط المكلف أن يكون عاقلاً فاهماً للتكليف ، لأن التكليف خطاب و خطاب من لا عقل له ولا فهم محال كالجماد (٢)

واتفقوا على أنه لا صحة لإسلام المجنون ولا لردته (٣) لأن العقل من شروط الأهلية . وأجمعوا على أن المجنون إذا إرتد فى حالة جنونه أنه مسلم (٤)(٥)

-
- ١- إرشاد الفحول ص ٦ ، المستصفى ١٠٥/١ ، كشف الأسرار ٢٤٨/٤ ، فواتح الرحموت ١٤٣/١ وما بعدها طبعة بولاق .
 - ٢- الإحكام فى أصول الأحكام ١١٤/١ طبعة صبيح .
 - ٣- بدائع الصنائع ٦٣٤/٧ ، المهذب ٢٢٢/٢ ، قليوبى وعميرة ١٧٦/٤ ، الكافى لابن قدامة ١٥٥/٣ .

ب- الجنون الناقص أو الطارىء غير الملجئ .

إتفق الفقهاء على أن الجنون إن كان متقطعاً وإرتد حال جنونه فلا تعتبر ردته قياساً على الجنون المطبق لذهاب العقل فيهما (١) وإن كانت ردته حال صحوه فهي ردة معتبرة لوجود دليل رجوعه عن الإسلام لكونه مكلفاً حال إفاقته أو صحوه (٢)

المقصد الثالث

حكم تكفير النائم والمغمى عليه

ذهب الفقهاء إلى أن النائم والمغمى عليه تسقط عنهما المؤاخذه - حال النوم والإغماء - لأن النوم والإغماء عارضان وقتيان لعدم فهم خطاب الشارع لأن النوم والعقل ستر للعقل ينشأ عنه فقد الوعي وفقد الاختيار ، وقد ألحق الفقهاء بالمجنون : من زال عقله بالإغماء أو النوم أو بدواء كالمخدرات الطبية - لزوم التداوى - كالبينج ونحوه (٣).

٤ - الإجماع ص ١٥٣ ، المغنى ١٢٤/٨ .

٥ - يترتب على ذلك أن أحكام الإسلام تبقى سائرة عليه :

المراجع السابقة

١ - بدائع الصنائع ١٣٤/٧ .

٢ - المرجع السابق ، شرح فتح القدير ٣٨٧/٤ ، ٤٠٧ ، المهذب ٢٣٨/٢

وما بعدها ، المغنى ٧٦/١٠ ، ١١٠ ، المحلى ٣٤٤/١٠ .

٣ - المغنى ١٢٤/٨ طبعة مطبعة الرياض الحديثة .

المقصد الرابع

حكم تكفير السكران**

٣- السكران (١) :- اختلفت كلمة الفقهاء فى حكم تكفير

السكران لردته وذلك على قولين :-

القول الأول :- لا تعتبر ردة السكران حال سكره ذهب إلى ذلك

الحنفية وهو قول للشافعية وأحمد فى رواية وبعض

المالكية (٢)

** - المراد هنا من سكر بحرام أو أدخل السكر على نفسه .

١- ضابط السكر : اختلفت فيه كلمة الفقهاء :

* ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وصاحبى أبى حنيفة وغيرهم إلى أن السكران هو الذى يكون غالباً كلامه هذيان واختلاط فالسكران اسم لمن هذى يقول الإمام على عليه السلام " إذا سكر هذى " :-

- موطأ مالك ٨٤٢/٢ طبعة الحلبي ، وأعلّه ابن حجر فى التلخيص ٧٥/٤ طبعة دار المحاسن : بدائع الصنائع ٢٩٧٤/٥ ، حاشية ابن عابدين ٢٩٢/٥ ، التاج والإكليل ٣١٧/٦ ، الأحكام السلطانية للماوردى ص ٢٢٩ ، ولأبى يعلى ص ٢٥٤ ، المغنى ٣١٢/٨ ، المحلى ٥٠٦/٧ .

* ذهب أبو حنيفة إلى أن السكران هو لا يفهم ولا يعقل شيئاً :

بدائع الصنائع ٢٩٤٦/٦ وما بعدها .

والمختار : ما عليه الجمهور واختاره جمهور الحنفية وهو المفتى به عندهم :

الدر المختار ١٦٥/٣ .

٢- المبسوط ١٢٣/١٠ ، تحفة الفقهاء ٥٣٢/٤ ، بدائع الصنائع ١٣٤/٧ ، حاشية ابن عابدين ٢٢٤/٤ ، المهذب ٢٢٢/٢ ، القليوبى ١٧٦/٤ ،

الذخيرة للقرافى ٢٨/١٢ طبعة الغرب الإسلامى بلبنان .

القول الثانى :- تعتبر ردة السكران حال سكره ذهب إلى ذلك
أحمد فى أظهر الروايتين عنه والشافعية فى المذهب
وبعض المالكية (١)

الأدلة

إستدل أصحاب القول الأول على ما ذهبوا إليه بدليل
المعقول بوجوه منها .

أ- الردة تبني على الإعتقاد والسكران غير معتقد لما يقول (٢)
ب- الردة تتعلق بالقصد والعقد ، والسكران لا يصح عقده ولا
قصد له فهو أشبه بالمعتوه .

ج- أنه زائل العقل فلا تصح ردته كالنائم .

د- إن السكران دخل الإسلام بالعقل والإختيار فلا يخرج عنه
إلا بذلك (٣)

هـ- أنه غير مكلف فلم تصح ردته كالمجنون ، والدليل على أنه
غير مكلف ، أن العقل شرط فى التكليف وهو معدوم فى
حقه ولهذا لم تصح استنابته (٤)

* استدل أصحاب القول الثانى على ما ذهبوا إليه بدليل الأثر
والمعقول :-

١- الأم ١٤٨/٦ ، الإنصاف ٣٣١/١٠ ، المغنى ٥٦٣/٨ ، بلغة السالك
٤٥١/٣ طبعة الحلبي .

٢- المراجع المذكورة فى القول الأول .

٣- الدر المختار ٢٢٤/٤ ، الذخيرة ٢٨/١٢ .

٤- المغنى ٩١/٨ طبعة النور الإسلامية .

أولاً :- دليل الأثر : أن الصحابة رضي الله عنهم أوجبوا عليه حد الفرية (١)
وقال الإمام علي رضي الله عنه (إذا سكر هذى وإذا هذى افتري ،
فحدوه حد المفترين) (٢) (٣)

وجه الدلالة : أن الصحابة رضي الله عنهم أوجبوا عليه حد الفرية التي
يأتى بها فى سكره ، وأقاموا مظنتها مقامها (٤)
ثانياً :- دليل المعقول بوجوه منها :-

- أ- إن السكران يقع طلاقه فتصح رده .
- ب- أنه مكلف بالصلاة واجبه عليه ويأثم بفعل المحرمات
- ج- إن عقله لا يزول بالكلية فأشبهه بالناعس منه والنائم
أو المجنون (٥)

المناقشة

يناقش أصحاب القول الأول بما يلى :-

- أ- لا يسلم ما قالوه من أن السكران ليس بمكلف فإن الصلاة
واجبة عليه ، وكذلك سائر أركان الإسلام ويأثم بفعل
المحرمات (٦)

١- أى القذف : وهو الرمي بالزنا أو نفى النسب .

٢- سبق تخريجه .

٣- أى ثمانون جلدة

٤- المغنى ٩١/٨ طبعة سابقة

٥- المرجع السابق .

٦- المغنى ٩١/٨ .

ب- ولا يسلم ما قالوه من أنه زائل العقل لأن عقله لا يزول بالكلية ولهذا يتقى المحذورات ، ويفرح بما يسره ، ويساء بما يضره ، ويزول سكره عن قرب من الزمان (١)
يجاب :- إننا نقول أن السكران رده لا تصح إستحسانا (٢) ، أما القياس فإنها تصح :-

وجه القياس :- إن الأحكام مبنية على الإقرار بظاهر اللسان لا على ما فى القلب إذ هو أمر باطن لا يتوقف عليه .

وجه الاستحسان :- إن أحكام الكفر مبنية على الكفر ، كما أن أحكام الإيمان مبنية على الإيمان ، والإيمان والكفر يرجعان إلى التصديق والتكذيب ، وإنما الإقرار دليل عليها ، وإقرار السكران الذاهب العقل لا يصلح دلالة على التكذيب فلا يصح إقراره .

يناقش أصحاب القول الثانى بما يلى :-

مناقشة دليل الأثر: أ- الأثر فيه مقال فقد أعلّاه العلماء بالإنقطاع (٣)

ب- لا يسلم وجه الإستدلال به لأن معناه . لا يتم الا بعد تسليم ان كل شارب خمر يهذى بما هو إفتراء ، وكل مفتر يجاد ثمانين جلدة ، والكل ممنوع ، فإن الهذيان إذا كان ملازماً

١- المرجع السابق .

٢- بدائع الصنائع ١٣٤/٧ .

٣- أعلّاه ابن حجر : التلخيص ٧٥/٤ طبعة دار المحاسن .

للسكر فلا يلزمه الإقتراء لأنه نوع خاص من أنواع ما يهزو به الإنسان ، والجلد إنما يلزم من إفتري خاصا وهو القذف لا كل مفتر وهذا مما لا خلاف فيه ، فكيف صح هذا القياس (١)

يجاب :- أن ذلك من باب الإخراج للكلام على الغالب
دفع الجواب :- ذلك أيضا ممنوع فإن أنواع الهذيان بالنسبة إلى الإقتراء وأنواع الإقتراء بالنسبة إلى القذف هي الغالبة بلا ريب وقد تقرر في علم المعاني أن أصل (إذا) الجزم بوقوع الشرط ومثل هذا الأمر النادر مما يبغد الجزم بوقوعه باعتبار كثرة الأفراد والمشاركة في الاسم وغلبتها وللقياس شروط معلومة في مصنفات الأصول لا تنطبق على مثل ذلك الكلام .

يجاب :- إن عليا والصحابه الأكابر هم أصل الخبرة بالأحكام الشرعية ومداركها .

دفع الجواب : سلمنا ما قلتموه لكنه خارج عن محل النزاع وهو مؤاخذة السكران بتصرفه -الردة -

يجاب : الأثر نص في محل النزاع وهو عدم الإعتداد بالسكر في القول بعدم رده لأن السكران يعاقب على جنائياته المختار: وبعد عرض القولين بالادلة والمناقشة فقد اتضح أن ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من صحة ردة السكران وذلك لما يلي :

أ- السكران متعدى بسكره لأنه مكلف لتوجه الخطاب إليه بدليل قوله -تعالى- ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ ونهيه عن قربان الصلاة نقيض عدم زوال التكليف

ب- إن ربط الأحكام بأسبابها أصل من الأصول المأنوسة في الشريعة ، والقول أو الفعل سبب للحكم بالردة فينبغى ترتيبها عليه وربطها به وعدم الإعتداد بالسكر كما في سائر الجنایات..

المقصد الخامس

حكم تكفير الصبى

إتفق الفقهاء على صحة ردة البالغ لتمام أهليته واتفقوا على عدم صحة ردة الصبى غير المميز (١) لانعدام أهليته.

واختلفوا في حكم ردة الصبى المميز على مذهبين :-

المذهب الأول : -تصح ردة الصبى المميز لان البلوغ ليس شرطاً في الردة ذهب إلى ذلك الحنفية (٢) عدا أبى يوسف والمالكية (٣) والحنابلة (٤)

المذهب الثانى : لا تصح ردة الصبى المميز ولا تقبل منه وإذا ارتد يبقى على إسلامه . ذهب إلى ذلك الشافعية (٥)

١- الصبى غير المميز ما دون السابعة من عمره تقريباً .

٢- بدائع الصنائع ١٣٥/٧ المبسوط ، ١٢٣/١٠ ، شرح فتح القدير ٩٤/٦ ، الإختيار ١٤٨/٤ .

٣- الذخيرة ١٦/١٢ ، الدسوقي على الشرح الكبير ٣٠٨/٤ .

٤- المغنى ١٣٦/٨ ، الإنصاف ٣٣١/١٠ .

ورواية عن أحمد (١) وهو قول أبو يوسف من الحنفية (٢)
والظاهرية (٣)

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول على ما ذهبوا إليه بدليل
السنة والأثر والمعقول :

أولاً : دليل السنة : أ- خبر : ((ما من مولود إلا يولد على
الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرّانه أو يمجّسانه ...))
الخبر (٤)

وجه الدلالة : دل الخبر على امكانية تغيير دين المولود قبل
البلوغ مطلقاً - صغيراً أو مميّزاً - لكن الإجماع منعقد
على عدم قبول ردة الصغير ، فظل حكم الجواز متعلقاً
بالصبي المميز .

ب- خبر ((من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله
، أدخله الله الجنة) وفي رواية ((من شهد أن لا إله إلا
الله وأن محمداً رسول الله حرم الله عليه النار)) (٥)

= ٥- مغنى المحتاج ١٣٧/٤ ، نهاية المحتاج ٤١/٧ .

١- المبدع شرع المقنع ١٧٣/٩ .

٢- بدائع الصنائع ١٣٥/٧ المبسوط ، ١٢٣/١٠ ، شرح فتح القدير ٩٤/٦
، الإختيار ١٤٨/٤ .

٣- المحلى ٣٢٢/٧ وما بعدها .

٤- فتح البارى ٢١٩/٣ ، الموطأ ٢٤١/١ ، سنن أبى داود ٨٦/٥ رقم

. ٤٧١٤ .

وجه الدلالة : الحديث عام يتناول إسلام الصغير والكبير وإذا جاز إسلام الصغير جازت رده ، والإجماع منعقد على عدم جواز ردة الصغير فظل الجواز معلقاً بالميز

ثانياً : دليل الأثر : ما روى عن إسلام بعض الصحابة رضي الله عنهم كعلي رضي الله عنه والزبير رضي الله عنه (١) وهما صبيان

وجه الدلالة : إذا صح التميز للإسلام صح للإرتداد

ثالثاً : دليل المعقول بوجوه منها :- أن صحة الإسلام والردة مبنية على وجود الإيمان والردة حقيقة ، لأن الإيمان والكفر من الأفعال الحقيقية ، وهما أفعال خارجة عن القلب فهي بمنزلة أفعال سائر الجوارح ، والإقرار الصادر عقل دليل وجودهما وقد وجد ههنا .

استدل أصحاب المذهب الثاني على ما ذهبوا إليه بدليل السنة والمعقول :

أولاً :- دليل السنة : خبر ((رفع القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق)) (٢)

وجه الدلالة : إن إسلام الصبي وردته لا تصحان إلا بالبلوغ

^٥ - فتح الباري ٤٧٤/٦ رقم ٣٤٣٥ ، جامع الأصول ٣٥٦/٩ وما بعدها طبعة مكتبة الحلواني .

^١ - قاله الحافظ في الفتح ٥٧/٧

^٢ - سنن أبي داود ٥٥٨/٤ ، الحاكم ٩٥/٢ طبعة دائرة المعارف

العثمانية

ثانياً دليل المعقول بوجوه منها :

١ - القياس على بطلان عتاقه وطلاقه وتبرعاته فكما بطلت هذه

التصرفات لأنها ضرر محض في حق الصبي المميز

كذلك بطلت ردته لأنها ضرر محض عليه (١)

٢ - أنه ليس بمكلف أشبه الطفل (٢)

٣ - أنه قول تثبت به الأحكام فلم يصح من الصبي كالهبة (٣)

المناقشة

يناقش أصحاب القول الأول بما يلي :-

أن ما استدلوا به من أدلة بغية قياس ردة الصبي المميز

على إسلامه ، قياس مع الفارق ، لأن الدخول في الإسلام

تترتب عليه منافع ومضار بخلاف الإرتداد فتترتب عليه مضار

وآثار .

التوضيح : أن صحة إسلامه يترتب عليه إيجاب الزكاة في

ماله** ، ونفقة قريبه المسلم ، ويحرمه ميراث الكافر

ويفسخ نكاحه من المشتركة وصحة ردته يترتب عليها

آثارها (٤) (٥)

١ - المبسوط ١٢٢/١٠ ، بدائع الصائع ١٣٤/٧ .

٢ - المغنى ٨٢/٨ .

٣ - المرجع السابق .

** - عند من يرى ذلك

٤ - المغنى ٨٣/٨ .

٥ - أنظر آثار التكفير في بحثنا هذا .

يجاب : أما الزكاة فإنها نفع لأنها سبب النماء والزيادة وتحصيل المال والثواب ، وأما الميراث والنفقة فأمر متوهم وهو مجبور بميراثه من أقاربه المسلمين ، وسقوط نفقة أقاربه الكفار ، ثم إن هذا الضرر مغمور في جانب ما يحصل له من سعادة الدنيا والآخرة وخلاصة من شقاء الدارين والخلود في الجحيم ، فينزل منزلة الضرر في أكل القوت المتضمن قوت ما يأكله ، وكلفة تحريك فيه لما كان بقاؤه به لم يعد ضرراً ، والضرر في مسألتنا في جنب ما يحصل من النفع أدنى من ذلك بكثير .

هذا عما أثير عن القول بصحة إسلامه ، أما صحة رده وحصول مضار وأثار فإن الفقهاء اتفقوا على أن الحدود لا تجب على الصبي حتى يبلغ ، فإذا بلغ فثبت على رده ثبت حكم الردة عليه ، فيستتاب فإن تاب وإلا قتل ، فيستوى في الحكم حينئذ من كان مرتداً قبل بلوغه وثبت على رده لحين البلوغ ، أو من ارتد عند البلوغ ومن كان مسلماً أصلياً فارتد أو كان كافر فاسلم صبيّاً ثم ارتد (١)

يناقش أصحاب المذهب الثاني بما يلي :-

١- شرح فتح القدير ٤/٤٠٤ ، بدائع الصنائع ٩/٣٤٨٣ وما بعدها ، حاشية بن عابدين ٤/٢٥٧ وما بعدها ، الدسوقي على الشرح الكبير ٤/٣٠٨ ، المهذب ٢/٢٣٨ ، كشف القناع ٦/١٧٥ وما بعدها ، المغنى والشرح الكبير ١٠/٨٨ وما بعدها ، المحلى ٧/٣٢٢ وما بعدها .

١ - مناقشة دليل السنة :- الحديث الشريف لا حجة لهم فيه ،
فإن هذا يقتضى أن لا يكتب عليه ذلك ، والإسلام يكتب
له لا عليه ويسعد به فى الدنيا والآخرة فهو كالصلاة من
جهة صحتها منه وكتابة ثوابها له وأن كانت لا تجب عليه
وكذلك غيرها من العبادات المحضة ، والمراد من رفع
القلم الوجوب وهو لا ينافى صحة الفعل وقبوله (١)

المختار : وبعد عرض المذهبين بالأدلة والمناقشة فقد اتضح أن
ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول من صحة ردة
الصبى المميز (٢) لما يلى :

- صحة إسلام الصبى المميز فإذا صح سلام الصبى المميز
صحت ردته .

- إن حفظ الدين من أعلى المصالح فيحتاج لحفظه فيما لا
يحتاج فى غيره فهذا القول يحقق ذلك

- قوة ما استدلوا به وسلامته عن المعارض .

١ - المغنى ٨/ ٨٣ .

٢ - آثار التكفير تلحق الصبى المميز عقب بلوغه البلوغ الشرعى من
الاستتابة فإن رجع إلى الإسلام فيها ونعمت وإلا فالقتل مع الآثار الأخرى .

المطلب الثالث

الإختيار (١)

إتفق الفقهاء على أن من شروط التكفير الطوع والاختيار .، أى صدور الكفر من المسلم عن رغبة واختيار .

والأصل فيه قول الله تعالى - ﴿ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبُ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٢)

وجه الدلالة :- أى إعتقد الكفر وطاب به نفسه (٣) وعلى هذا فلا تكفير للمسلم بسبب الإكراه أو الخطأ أو الجهل أو التأويل وهى مع الجنون والنائم والمغمى عليه تعد (موانع التكفير) (٤) بل لابد أن يكون الإختيار صحيحاً (٥)

١- الإختيار لغة : تفضيل الشئ على غيره : القاموس المحيط ، متن اللغة مادة (خَيْر) .

اصطلاحاً : القصد إلى أمر متردد بين الوجود والعدم داخل فى قدرة الفاعل بترجيح أحد الجانبين على الآخر .

كشف الأسرار ١٥٠٣/٤ طبع مكتب الصنائع (١٣٠٧هـ)

٢- الآية ١٠٦ من سورة النحل

٣- روح المعانى ٢٣٧/١٤ طبعة دار إحياء التراث العربى بيروت .

٤- سأفرد لها مبحثاً مستقلاً .

٥- لكى يكون الإختيار صحيحاً لابد أن يكون من له الإختيار مكلفاً ، وأن يكون فى قصده مستبداً ، أى : لا سلطان لأحد عليه .

وعلى هذا : فإن الإختيار يكون فاسداً إذا اختل شرط من شروط التكليف ، بأن كان من له الإختيار مجنوناً ، أو صغيراً غير مميز ، أو كان من له

الإختيار مجنوناً ، أو صغيراً غير مميز ، أو كان اختياره مبنياً على =

و على هذا فقد علم مما سبق أنه يجب للحكم بالكفر ونسبته
إلى المسلم تحقق:

- ركن التكفير: أ- الرجوع عن الإسلام

ب- القصد الجنائي

شروط التكفير: - أ- كون الشخص مسلماً

ب - مكلفاً

ج- مختاراً

=اختيار غيره ، فإذا اضطر إلى مباشرة أمر بالإكراه الملجئ ، كان قصده
بالمباشرة دفع الإكراه حقيقة ، فيصير الإختيار فاسداً ، لابتئاته على اختيار
المكره -بالكسر- وإن لم ينعدم أصلاً :-

كشف الأسرار ١٥٠٣/٤ .

الفصل الثانى

موجبات التكفير وموانعه

وفيه مبحثان

مَهَيِّدٌ: بالإستقراء فى المصنفات العلمية المعتمدة والمعتبرة تبين أن الأمور التى بسببها يحكم بالتكفير تنقسم إلى أربعة أقسام:

١- تكفير بسبب الإعتقاد

٢- تكفير بسبب أقوال

٣- تكفير بسبب أفعال

٤- تكفير بسبب تروك

وهذه الأقسام تتداخل ، فمن أعتقد شيئاً عبر عنه بقول أو فعل أو ترك .

وتشتمل هذه الأقسام على مسائل عديدة وتفصيل ذلك

فيما يلى :-

المبحث الأول موجبات التكفير

وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول التكفير بسبب الاعتقاد (١)

وفيه ستة مقاصد :

المقصد الأول

نواقض الإيمان بالله تعالى

إتفق الفقهاء على أنه من أشرك بالله -تعالى- ، أو جحده ، أو نفى صفة من صفاته الثابتة (٢) أو أثبت لله - تعالى- الولد (٣) فهو كافر مرتد (٤) .

واتفقوا على أنه من سب الله -تعالى- كفر ، سواء كان مازحاً أو جاداً ، أو مستهزئاً (٥) .

١- نص على ردة الاعتقاد الفقهاء في تعاريف الردة مثل ما ذكره فقهاء الشافعية والحنابلة مغنى المحتاج ١٣٣/٤ وما بعدها ، نهاية المحتاج ٤١٣/٧ ، وما بعدها ، المبدع ١٧/٩ الروض المربع ٣٥٤/٢ ، دقائق أولى النهى ٣٨٦/٣ .

٢- بدون تأويل علمي معتبر في الصفات لمن رأى هذا .

٣- وكذا الوالد والمثيل والشبيه والنظير والصاحبة (أنظر شروح سورة الإخلاص) .

٤- الخرشي ٧٤/٨ ، المغنى ٥٦٥/٨ ، الفروع ١٦٠/٢ ، نيل الأوطار ١٩٤/٨ .

٥- الخرشي ٧٤/٨ ، المغنى ٥٦٥/٨ ، الفروع ١٦٠/٢ ، نيل الأوطار ١٩٤/٨ .

قال الله تعالى ﴿ ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤن . لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ... ﴾ (١) .

واتفقوا على تكفير من استخف بالذات الإلهية (٢)

واتفقوا على تكفير من صدر منه قول مكفر سواء أقاله استهزاء أم عناداً أم اعتقاداً (٣)

واتفقوا على تكفير من جعل لله - تعالى صاحبة أو ولداً (٤)

واتفقوا على تكفير من وصف الله - تعالى - بما لا يليق به ، أو سخر بإسم من أسمائه أو بأمر من أوامره (٥)

واتفقوا على تكفير من جحد ربوبية الله - تعالى - ووجدانيته ، أو صفة من صفاته (٦) أو القول أن الله تعالى له شريكاً (٧) أو لله ولداً أو زوجة (٨) أو القول بنفى الصانع

١ - الآيتان ٦٥ ، ٦٦ من سورة التوبة .

٢ - حاشية ابن عابدين ٢٩٠/٣ ، حاشية الدسوقي ٣١٢/٥٤ ، مغنى المحتاج ١٣٥/٤ ، روضة الطالبين ١٦٦/١٠ ، كشف القناع ١٧٧/٦ وما بعدها .

٣ - شرح العقائد للفتازانى ص ١٩٠

٤ - البحر الرائق ١٢٤/٥

٥ - مجمع الأنهر ٦٩/١ .

٦ - الإنصاف ٣٢٧/١ ، مجمع الأنهر ٩٦٠/١ ، دقائق أولى النهى ١٨٦/٣ .

٧ - مجمع الأنهر ٦٩٠/١ .

٨ - المرجع السابق .

وهو الله -تعالى- (١) أو بقول نقيضه كقوله : الله جسم
من الأجسام (٢) أو سبه أو سب اسم من أسمائه (٣)
واتفقوا على تكفير من استخف أو سخر بوعده الله تعالى
ووعيده (٤) أو السخرية باسم من أسمائه (٥) أو تسمية الله -
تعالى- على شرب الخمر استخفافاً باسمه -تعالى- أو على
غيرها من الطعام الحرام (٦) أو لمن حوّل (٧) فقال : لا حول
ولا قوة الا بالله لا تغنى من جوع (٨) ، أو قال لو أعطاني الله
الجنة ما دخلتها ولا أريدها استخفافاً (٩) أو استكباراً (١٠)
وذهب الجمهور إلى أن التعريض بسب الله تعالى كالسب
الصريح (١١) .

-
- ١- الشرح الصغير ٤/٤٣٢ ، مغنى المحتاج ٤/١٣٤ .
 - ٢- فتح الجليل ٩/٢٦٠ ، الشرح الصغير ٤/٤٣٢ .
 - ٣- مغنى المحتاج ٤/١٣٥ ، الصارم المسلول ص ٥٤٦ .
 - ٤- مغنى المحتاج ٤/١٣٥ .
 - ٥- مجمع الأنهر ١/٦٩٠ ، المحلى ١١/٤١٣ .
 - ٦- مغنى المحتاج ٤/١٣٥ .
 - ٧- تفسرها ما بعدها
 - ٨- مغنى المحتاج ٤/١٣٥ .
 - ٩- المرجع السابق ٤/١٣٧ ، مجمع الأنهر ١/٦٩٥ .
 - ١٠- البحر الرائق ٥/١٢١ / مجمع الأنهر ١/٦٩٤ ، مغنى المحتاج
٤/١٣٥ .
 - ١١- الشروانى على تحفة المحتاج ٩/١٧٧ ، الإتناف ١٠/٣٣٣ ، نهاية
المحتاج ٨/٢٠

الخلاصة

أن نواقض عقيدة الإيمان بالله - تعالى - التي وضح القرآن الكريم والنبى ﷺ فى صحيح ما نسب إليه وإلى صحابته رضي الله عنهم مما هو معلوم للعوام والخواص تعد من موجبات التكفير ، متى استقرت فى القلب ودل على ذلك القول ليتمكن الحكم بمقتضاه .

المقصد الثانى

نواقص الإيمان بالملائكة

إتفق الفقهاء على كفر من أنكر ملكاً مجتمعاً عليه ﷺ أو سب ملكاً من الملائكة أو استهزأ به (١) ، أو قال : أظن أن ملك الموت قد توفى ، وقد لا يقبض روحى (٢) ونحوه

١ - دقائق أولى النهى ٣/٣٨٦ ، الإنصاف ١٠/٣٢٦ .

٢ - فصل الفقهاء فقالوا : " وهذا فيمن حققنا كونه من الملائكة كجبريل وميكائيل وخزنة الجنة وخزنة النار والزبانية وحملة العرش ، وعزرائيل ، وإسرافيل ، ورضوان ، والحفظة ، ومنكر ونكير من الملائكة المتفق عليهم " .

حاشية ابن عابدين ٤/٢٣٤ ، طبعة مصطفى الحلبى (الثانية) ، معين الحكام ص ١٩٢ وما بعدها ، فتح الجليل ٤/٤٧٦ ، الزرقانى على المواهب ٥/٣١٥ ، الجمل على المنهج ٥/١٢ . شرح منتهى الإرادات ٣/٣٨٦ .

المقصد الثالث

نواقص الإيمان بالكتب السماوية (١)

إتفق الفقهاء على تكفير من نفى الكتب السماوية المتواترة أو جردها (٢) ومن ينكر القرآن أو يمتنه أو يدعى إختلافه أو الإدعاء بقدرته على الإتيان بمثله (٣) أو إنكار آية مجمع على ثبوتها ، أو إيداله حرفاً منه أو آية عمداً (٤) أو زيادة آية معتقداً أنها منه (٥) أو إنكار إعجازه (٦) أو إسقاط مرتبته أو جحد القرآن كله أو بعضه (٧) ، أو حرق القرآن الكريم استخفافاً به لاصوناً له (٨) وكذا المزاح بآياته (٩)

واتفقوا على كفر من زعم أن القرآن الكريم نقص منه شيء أو كتم أو أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة من صلاة وصوم وحج وغيرها (١٠) **

-
- ١- الكتب السماوية هي : صحف إبراهيم والتوراة والإنجيل والزيبور والقرآن الكريم ، ويعنى الإيمان أى على ما كانت عليه إبان نزولها .
 - ٢- دقائق أولى النهى ٣/٣٨٦ .
 - ٣- المرجع السابق ٣/٣٨٧ ، مجمع الأنهر ١/٦٩٣ .
 - ٤- البحر الرائق ٥/١٢٤ .
 - ٥- مغنى المحتاج ٤/١٣٥ .
 - ٦- المرجع السابق ٤/١٣٦ .
 - ٧- حاشية ابن عابدين ٢٢٤١٤ ، ٢٣٠ ، ٢٢٢ ، المغنى ٨/٥٤٨ ، الفروع ٢/١٥٩ ، الإعلام بقواطع الإسلام ٢/٤٢ ، إقامة البرهان ص ١٣٩ ، فتاوى السبكي ٢/٥٧٧ .
 - ٨- الشرح الصغير ٤/٢٣٣ .
 - ٩- البحر الرائق ٥/١٢٢ ، الفتاوى الهندية ٢/٢٦٦ .
 - ١٠- كشف القناع ٦/١٧٢ .

المقصد الرابع

نواقض الإيمان بالأنبياء والرسل .

- اتفق الفقهاء على أن من سب نبياً مقطوع نبوته فقد كفر (١)
واتفقوا على أن من سب النبي محمداً ﷺ فإنه يكون مرتداً (٢)
واتفقوا على أن التعريض بسب الأنبياء كالتصريح (٣)
واتفقوا على تكفير من ينفي النبوة والأنبياء والرسل المجمع
على تواترهم في القرآن الكريم (٤) وكفر من ينفي نبوة
النبي محمد ﷺ أو إنكار رسالته أو إدعاء النبوة بعده أو
تصديق مدعيها (٥)

واتفقوا على كفر من ألحق بالنبي محمد ﷺ أو بغيره من
الأنبياء والرسل - صلوات الله تعالى وسلامه عليهم -

** كالقرامطة والباطنية وغيرهم من الفرق الكافرة

- ١- حاشية ابن عابدين ٢٣٥/٤ ، الشامل ١٧١/٢ ، قليوبي ١٧٥/٤ .
- ٢- الفتاوى البزازية ٣٢١/٦ وما بعدها ، فتاوى عيش ٢٥/٢ ، تبصرة
ابن فرحون ٢٨٦/٢ ، الجمل على المنهج ١٣٠/٥ ، المغنى ١٥٠/٨ ،
الإتصاف ٣٢٦/١٠ وما بعدها ، الزرقاني ٣١٨/٥ وما بعدها طبعة دار
المعرفة .
- ٣- الزرقاني على المواهب ٣١٥/٥ منح الجليل ٤٧٦/٤ ، الدسوقي
٣٠٩/٤ ، شرح روض الطالب ١٢٢/٤ ، شرح منهي الإرادات ٣٨٦/٣ ،
الإتصاف ٣٣٣/١٠ ، معين الحكام ص ١٩٢ .
- ٤- الشرح الصغير ٤٣٦/٤ ، الإتصاف ٣٢٦/١٠ .
- ٥- منح الجليل ٢١٠/٩ ، مغنى المحتاج ١٣٥/٤ ، دقائق أولى النهى
٣٨٦/٣ .

نقصاً أو وصفاً لا يليق بهم^(١) من جوز إكتساب النبوة
وتحصيلها بالرياضة^(٢) وذهب الجمهور إلى كفر من
أنكر حجية السنة النبوية الصحيحة ومن رد حديثاً
متواتراً^(٣)

واتفقوا على تكفير من سب نبياً أو استهزأ به^(٤) أو باسمه^(٥)
واتفقوا على تكفير من اعتقد كذب النبي محمد ﷺ في
كل أو بعض ما جاء به^(٦)

مسألة :- حكم سب الذمى للنبي محمد ﷺ

اختلفت كلمة الفقهاء في حكم الذمى الساب للنبي أو غيره من
الأنبياء المجمع عليهم هل ينتقض عهده ويترتب عليه
آثاره أم لا ؟ وذلك على عدة أقوال أشهرها أربعة : -
الأول :- ذهب الحنفية إلى أن الذمى لو سب النبي ﷺ ولم يعلن
السب لا ينقض عهده ، لأن ذلك زيادة كفر والعقد يبقى
مع أصل الكفر وإذا أعلن قتل^(٧)

١- شرح الخرشي ٧٠/٨ ، الشرح الصغير ٤٣٦/٤ .

٢- المرجعان السابقان ، مغنى المحتاج ١٣٥/٤ ، المغنى ٩٢/٨ .

٣- البحر الرائق ١٢٤/٥ .

٤- مغنى المحتاج ١٣٥/٤ ، المحلى ٤١٣/١١ ، نيل الأوطار ١٨٩/٨ .

٥- ابن عابدين ٢٩٠/٣ ، الدسوقي ٣٠٩/٤ ، روضة الطالبين ٦٤/١٠ ،

كشف القناع ١٦٨/٦ .

٦- حاشية ابن عابدين ٢٢٣/٤ وما بعدها ، المغنى ٥٤٨/٨ ، الإقناع

٢٩٧/٤ ، فتاوى السبكي ٥٧٧/٢ .

٧- بدائع الصنائع ١١٣/٧ ، الهداية مع فتح القدير ٣٠٢/٥ وما بعدها .

الثانى :- ذهب المالكية إلى أن الذمى إذا سب نبياً مجتمعاً عليه بما لم يقر على كفره به فينتقض عهده فإن سب بما أقر على كفره لم ينتقض عهده (١)

الثالث :- ذهب الشافعية إلى أن الذمى إذا سب النبى ﷺ وقد شرط عليه انتقاض العهد بهذا انتقض وإلا فلا ينتقض لمخالفة الشرط فى الأول دون الثانى (٢)

الرابع :- ذهب الحنابلة فى المشهور عندهم والشافعية فى وجه إلى أن الذمى إذا سب النبى ﷺ انتقض عهده مطلقاً ، لأن ذلك هو مقتضى العهد (٣)

والمختار : القول الرابع الذى قال به الحنابلة ومن وافقهم

المقصد الخامس

نواقص الإيمان باليوم الآخر

اتفق العلماء على تكفير من أنكر يوم القيامة أو بعث الموتى من قبورهم ، أو الجنة أو النار أو الميزان والصراط والحساب أو الصحائف المكتوبة فيها أعمال العباد (٤) أو إنكار عذاب القبر (٥) ، أو شك فى البعث أو الحساب (٦)

١- جواهر الإكليل ٢٦٩/١ ، الزرقانى على المواهب ٣٢١/٥ .

٢- مغنى المحتاج ٢٥٨/٤ وما بعدها ، الجمل على المنهج ٢٢٧/٥ ، روض الطالب ٢٢٣/٤

٣- الأحكام السلطانية لأبى يعلى ص ١٤٣ وما بعدها ، المغنى ٥٢٥/٨ ، كشف القناع ١٤٣/٣ ، الإنصاف ٣٣٢/١٠ .

٤- البحر الرائق ١٢٢/٥ ، مجمع الأنهر ٦٩٤/١ ، الشرح الصغير ٤٣٤/٤ ، مغنى المحتاج ١٣٦/٤ .

٥- البحر الرائق ١٢٢/٥ / مجمع الأنهر ٦٩٤/١

المقصد السادس

مسائل متفرقة فى الاعتقاد

- إتفق الفقهاء على تكفير من أنكر الإسراء (١)
- وإتفقوا على تكفير من شك : أ- فى محمد بن عبد الله ﷺ
- إنسى أم جنى (٢)
- ب- قدم العالم أو بقائه بل والوهم (٣)
- ج- دين الإسلام بطريان شك يناقض جزم نيته بالإسلام (٤)
- د- تحريم الزنا أو لحم الخنزير أو فى حل الخبز (٥)
- إتفقوا على تكفير من قال تناسخ الأرواح (٦)
- وإتفقوا على تكفير من أنكر الغيبات الثابتة بالقرآن الكريم
- والسنة النبوية الصحيحة كالكرسى واللوح والقلم (٧) أو
- إدعى علم الغيب .

-
- ٦- البحر الرائق ١٢٤/٥ ، مغنى المحتاج ١٣٥/٤ .
 - ١- شرح الشفا ٣٨١/١ .
 - ٢- البحر الرائق ١٢٤/٥ ، مغنى المحتاج ١٣٥/٤
 - ٣- شرح الخرشي ٦٢/٨ وما بعدها ، الشرح الصغير ٣٤/٤ .
 - ٤- مغنى المحتاج ١٣٤/٤ ، المبدع ١٧٠/٩ ، دقائق أولى النهى ٣٨٦/٣ .
 - ٥- دقائق أولى النهى ٣٨٦/٣ .
 - ٦- منح الجليل ٢٠٩/٩ ، شرح الخرشي ٦٤/٨ ، الشرح الصغير ٤٣٤/٤
 - ٧- دقائق أولى النهى ٣٨٦/٣ ، الإنصاف ٣٢٦/١٠ .

- واتفقوا على تكفير من إعتقد حل شيء أجمع على تحريمه
وظهر حكمه بين المسلمين وزالت الشبهة فيه للنصوص
الواردة كلحم الخنزير والزنا وأشباه هذا مما لا خلاف فيه
(١)**

واتفق الفقهاء على تكفير من اعتقد الكفر باطناً ، إلا أنه لا
تجرى عليه أحكام المرتد إلا إذا صرح به ، ومن عزم
على الكفر في المستقبل أو شك فيه فإنه يكفر حالاً لانتفاء
التصديق بعزمه على الكفر ، ولا تجرى عليه أحكام
المرتد إلا إذا صرح بالكفر (٢) (٣)

واتفقوا على تكفير من قال بقدم العالم أو بقائه أو شك في
ذلك (٤)

١- المغنى ٨/١٨

** سيأتى تفصيل ذلك .

٢- حاشية ابن عابدين ٢٨٣/٣ ، حاشية الدسوقي ٣٠١/٤ ، مغنى المحتاج
١٣٤/٤ وما بعدها ، كشف القناع ١٦٧/٦ .

٣- التصريح إما بالقول أو ما يقوم مقامه كالكتابة للكتب ومؤلفات
ومقالات وقصص وروايات منسوبة إلى قائل هذا بما سلف .

٤- منح الجليل ٤٦٢/٤ ، الشامل ١٠٢/٢ ، كفاية الأخبار ٢٠٢/٢ ، العدة
٣٠٠/٤ .

المطلب الثانى

التكفير بسبب الأقوال (١)**

وفيه ستة مقاصد

المقصد الأول

أقوال تناقض أصول الإيمان

إتفق الفقهاء على أن من قال باللفظ الصريح :-

"أشرك بالله" (٢)، أو "هو ملحد" (٣)، أو هو يهودى أو مجوسى أو نصرانى (٤) أو صدر منه قول مكفر ، سواء

١- التكفير بسبب الأقوال من أكد الأنواع لدالاتها على ما فى القلب فإن التكفير بسبب الإعتقاد مرتبط بالأقوال ولذا فإن الفقهاء نصوا عليها ومثلوا بأمثلة استفاضت بها مصنفاتهم مثل ما ذكره :

* الحنفية : " إجراء كلمة الكفر على اللسان " : بدائع الصنائع ١٣٤/٧ ، الدر المختار ٢٢١/٤ .

* المالكية " الردة كفر مسلم بصريح القول . . . " : الشرح الكبير ١٣٣/٤ .

* الشافعية : " الردة قطع الإسلام بنية أو قول " : مغنى المحتاج ١٣٣/٤ ، نهاية المحتاج ٤١٣/٧ .

* الحنابلة : " المرتد من كفر بنطق ... " : دقائق أولى النهى ٣٨٦/٣ ، المبدع ١٧٠/٩ ١٧٠/٩ .

** - سلف ذكر التكفير فى الإعتقاد وصوره فلا تعاد الصور تجنباً للتكرار .

٢- الشرح الصغير ٤٣١/٤ ، دقائق أولى النهى ١٨٦/٣ .

٣- مجمع الأنهر ٦٩٧/١ ، الفتاوى الهندية ٢٧٩/٣ .

٤- المرجعان السابقان

أقاله إستهزاء أم عناداً أم إعتقاداً لقوله تعالى - ﴿ قل آبالله
وآياته ورسله كنتم تستهزؤن لا تعتذروا قد كفرتم بعد
إيمانكم ﴾ (١) وهذه الألفاظ المكفرة قد تكون صريحة -
كما مر - أو غير صريحة كقوله : الله جسم ، متحيز ،
أو عيسى إله أو ابن الله - تعالى - أو على إله أو نحوه ،
أوجد حكماً علم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة
وحرمة الزنا (٢) **

-واتفقوا على أن من لم يؤمن بالله وبرسوله وبكل ما أتى به
النبي ﷺ مما نقل عنه نقل الكافة أو شك في التوحيد أو
في النبوة ، أو في محمد ﷺ أو في أى حرف مما أتى به
، أو في شريعة أتى بها مما نقل عنه كافة ، فإن جحد
شيئاً مما ذكر به أو شك في شيء منه فإنه كافر . . . (٣)

المقصد الثانى

حكم سب أزواج النبى ﷺ

اتفق الفقهاء على أن من قذف السيدة عائشة -رضى الله عنها-
-فقد كذب صريح القرآن الكريم الذى نزل بحقها وهو

١ - الآيتان ٦٥ ، ٦٦ من سورة التوبة .

٢ - حاشية ابن عابدين ٢٨٤/٣ ، حاشية الدسوقي ٣٠١/٤ ، مغنى المحتاج

٤/١٣٤ ، كشف القناع ١٦٨/٦ ، شرح العقائد للتفتازانى ص ١٩٠ .

** سيأتى تفصيله .

٣ - مراتب الإجماع ص ١٧٧ .

بذلك كافر (١) ، قال تعالى ﴿ يعظكم الله أن تعودوا لمثله
أبدا إن كنتم مؤمنين ﴾ (٢)

وجه الدلالة:- أن هذه الآية الكريمة نزلت في "حادث الإفك"
بعد أن برأها الله -تعالى- منه فمن عاد لذلك فليس
بمؤمن (٣) .

واختلفوا في سب غير عائشة من سائر أزواجه ﷺ هل يكفر
ويترتب عليه آثاره أم لا يكفر ويؤدب ؟ وذلك على أقوال
أشهرها قولان :-

القول الأول :- سب أزواجه ﷺ -يوجب التكفير- ذهب إلى هذا
الحنفية والحنابلة - في الصحيح وهو إختيار ابن تيمية (٤)
دليله :- قول الله تعالى ﴿الخبيثات الخبيثين والخبيثون
للخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات﴾ (٥)
وجه الدلالة :- أ- أن الطعن بهن - رضى الله عنهن - يلزم
منه الطعن برسول الله ﷺ والعار عليه وذلك ممنوع .
ب- أن أزواجه رضى الله عنهن - كعائشة - رضى الله عنها
-في المرتبة لما في ذلك من إذاية النبي ﷺ- في عرضه
وأهله وذلك كفر من فاعله (٦)

١- حاشية ابن عابدين ٢٣٧/٤ ، الخرشي ٧٤/٨ ، فتاوى السبكي ٥٥٢/٢ ،
الإقناع ٢٩٩/٤ .

٢- الآية ١٧ من سورة النور .

٣- الصارم المسلول ٥٧١/١ .

٤- حاشية ابن عابدين ٢٣٧/٤ ، الزرقاني على خليل ٧٢/٨ طبعة دار
الفكر ، الإنصاف ٢٢٢/١٠ ، الصارم المسلول ص ٥٦٧ .

٥- الآية ٢٦ من سورة النور

٦- تفسير القرطبي ١٣٧/١٢ (تفسير الآية ١٧ من سورة النور)

القول الثانى :- سب أزواجه - ﷺ - سوى عائشة - رضى الله عنها - كسائر أصحابه ﷺ فلا يكفر بل يجلد للقذف ذهب إلى ذلك المالكية والشافعية والحنابلة فى روايته (١)

دليله :- أن من سب غير عائشة - رضى الله عنها - من أزواج النبى ﷺ ، - ورضى الله عنهن - كسب واحد من الصحابة لعدم وجود نص خاص .

يناقش :- ما قيل غير مسلم فما يثبت لعائشة من تبرئه وطهر ومكانه من الله - تعالى يثبت لسائر أزواجه ﷺ لسريان إذايته بها وبغيرها .

المختار :- ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة (٢) من أن أزواج النبى ﷺ سوى عائشة رضى الله عنها مثلها فى القذف والسب فيكفر فاعله لقوة ما استدلوا به وسلامته عن المعارض .

المقصد الثالث

حكم مكفر الصحابة وسابهم

- اتفق الفقهاء على أن من كفر جميع الصحابة ﷺ فإنه يكفر ، لأنه كذب الله - تعالى - ورسوله ﷺ وأنكر معلوماً من الدين بالضرورة (٣)

١- أسنى المطالب ١١٧/٤ ، الصارم المسلول ص ٥٧١ ، الزرقانى على خليل ، شرح منتهى الإرادات ٣٥٦/٣ ، الإنصاف ٢٢٢/١٠٠ .

٢- فى الصحيح وانظر : الإنصاف ٢٢٢/١٠٠ ، كشف القناع ١٦٨/٦ .

٣- حاشية ابن عابدين ٢٩٣/٣ ، حاشية الدسوقي ٣١٢/٤ ، الفواكه الدوانى ٢٧٨/٢ ، مغنى المحتاج ١٣٦/٤ ، نهاية المحتاج ٣٩٦/٧ ، روضة الطالبين ٦٤/١٠ ، الإنصاف ٣٢٣/١٠ ، كشف الإقناع ١٦١/٦ .

-واتفق أهل السنة على أن جميع الصحابة عدول (١)
والأصل في ذلك : قول الله - تعالى ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ
لِلنَّاسِ ﴾ (٢) وقوله تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا
لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ (٣) وقوله تعالى ﴿ مُحَمَّدٌ
رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾ (٤)
وجه الدلالة :- إتفق المفسرون على أن ذلك وارد في أصحاب
النبي ﷺ

٢- قوله ﷺ ((لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن
أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه
.....)) (٥)

وقوله ﷺ ((الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضاً بعدى
فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم
، ومن آذاهم فقد آذنى ، ومن آذانى فقد آذى الله ، ومن
آذى الله فيوشك أن يأكذه)) (٦)

وأجمعت الأمة على تعديل جميع الصحابة ومن لا بس الفتن منهم
فكذلك (٧)

-
- ١- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص ٣٠١ .
 - ٢- الآية ١١٠ من سورة آل عمران .
 - ٣- الآية ١٤٣ من سورة البقرة .
 - ٤- الآية ٢٩ من سورة الفتح .
 - ٥- فتح الباري ٢١/٧ ، صحيح مسلم ١٩٦٧/٤ .
 - ٦- سنن الترمذى ٦٩٦/٥ طبعة الحلبي وقيل غريب وتكلم فيه الذهبي ،
الميزان ٥٦٤/٤ طبعة الحلبي .
 - ٧- الكفاية في علم الرواية ٤٦ وما بعدها ، الإصابة ٧١/١ وما بعدها .

-واتفقوا على تكفير من أنكر صحبة أبي بكر رضى الله عنه
لرسول -الله ﷺ (١) لما فيه من تكذيب قوله -تعالى-
﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ (٢)

-واختلفوا فيمن أنكر صحبة غيره من الخلفاء الراشدين كعمر
وعثمان وعلى - رضى الله عنهم أجمعين - فذهب
الشافعية والمالكية - فيما فهم من كلامهم - وهو مقتضى
قول الحنفية إلى أنه لا يكفر بهذا الإنكار . (٣)

وذهب الحنابلة : إلى القول بكفره لتكذيبه النبى ﷺ ولإنعقاد
الإجماع على ذلك فنافى صحبة أحدهم أو كلهم مكذب
للنبى ﷺ ، ولأنه يعرفها العام والخاص (٤)

-واتفقوا على تكفير من رمى الصحابة بالإرتداد أو الفسق بعد
رسول الله ﷺ أو ما يدل على مضمون ذلك (٥)

واتفقوا على تكفير من قذف عائشة -رضى الله عنها - بما
برأها الله منه لتكذيبه القرآن الكريم (٦) **

١- حاشية ابن عابدين ٣٧٧/١ ، شرح الزرقانى ٧٤/٨ ، نهاية المحتاج

٤١٩/٧ ، مطالب أولى النهى ٢٨٧/٦ .

٢- الآية ٤٠ من سورة التوبة .

٣- حاشية الدسوقي ٣٠٣/٤ ، أسنى المطالب ١٧٢/٦ .

٤- كشف القناع ١٧٢/٦ .

٥- مضمونه مثل القول بأن نقلة الكتاب والسنة كفر ، أو فسقة أو عامتهم
كفاراً ونحوه ! : فتاوى قاضيخان بهامش الفتاوى الهندية ٣١٨/٦ .

٦- فتاوى قاضيخان بهامش الفتاوى الهندية ٣١٨/٦ ، نهاية المحتاج
٤١٩/٧ ، شرح الزرقانى ٧٤/٩ .

واختلفوا فيمن كفر بعض الصحابة دون بعض فذهب الحنفية
والمالكية في المعتمد عندهم وأحمد في إحدى الروايتين
إلى عدم تكفيره (١)

* وذهب الشافعية والحنابلة في الرواية المشهورة وبعض
أهل الحديث وبعض المالكية كسحنون إلى تكفير من كفر بعض
الصحابة (٢)

المختار : إن الجمع أولى من الترجيح ففي مسألتنا هذه فإن من
كفر أحد الخلفاء الأربعة فإنه يكفر (٣) ومن كفر بعض
الصحابة غيرهم لا يكفر (٤)

مسألة :- حكم سب الصحابة رضي الله عنهم.
لا خلاف بين العلماء في أنه يحرم سب الصحابة رضي الله عنهم لقوله ﷺ
"لا تسبوا أصحابي الحديث" (٥)

واتفقوا على أن من سب الصحابة أو واحداً منهم بأن نسب
إليهم ما لا يقدح في عدالتهم أو في دينهم كأن يصف
بعضهم ببخل أو جهل فلا يكفر بل يعزر (٦)

** سابق إيرادها في مطلب (حكم سب أزواجه رضي الله عنهم) .

١- حاشية ابن عابدين ٢٩٣/٣ وما بعدها ، الدسوقي ٣١٢/٤ ، الإنصاف
٣٢٣/١٠ .

٢- نهاية المحتاج ٣٩٦/٧ ، كشف القناع ٦١٦/٦ ، شرح العقائد
ص ١٩٠ .

٣- الفواكه الدواني ٢٧٨/٢ .

٤- إلا أنه يستحق التأديب بما يراه الحاكم .

٥- سبق تخريجه .

واختلفوا فيما لو رماهم بما يقدح في دينهم أو عدالتهم هل يحكم
بفسقه أم بكفره وذلك على مذهبين :-

الأول : انه يكون فاسقاً . قال به الحنفية ، والمالكية إن شتمهم
بما يشتم به الناس ، والشافعية في المعتمد والحنابلة في
قول إن لم يكن مستحلاً . (١)

الثاني : أنه يكون كافراً . قال به الحنفية في قول ضعيف فيما
لو كان السبب للشيخين أبي بكر وعمر - رضي الله
عنهما - والمالكية فيما لو قال فيهم كانوا على ضلال
وكفر (٢) والشافعية في وجهه ، والحنابلة لو كان
مستحلاً (٣)

المختار :- ما قاله أصحاب المذهب الأول من الحكم بفسقه لا
بكفره

واختلفوا فيمن سب الشيخين : (٤)

ذهب الجمهور إلى عدم تكفير من سب أحد الشيخين أبي بكر
وعمر - رضي الله عنهما - بل يعذر الساب (٥)

٦- فتاوى قاضيخان ٣١٨/٦ ، شرح الزرقاني ٧٤/٨ ، نهاية المحتاج
٤١٩/٧ .

١- حاشية ابن عابدين ٢٣٧/٤ ، تبصرة الحكام لابن فرحون ٢٨٦/٢ ،
معالم السنن ٣٠٨/٤ ، الجمل على المنهج ١٢٢/٥ ، قليوبي ١٧٥/٤ .

٢- قصر سحنون الكفر على من سب الخلفاء الأربعة : الفواكه الدواني
٢٧٨/٢ .

٣- الفتاوى البزازية ٣١٩/٦ ، حاشية الدسوقي ٣١٢/٤ ، حواشي تحفة
المحتاج ٨٩/٩ ، الإنصاف ٣٣٤/١٠ .

٤- الشيخان أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما -

وذهب الشافعية في وجه والحنابلة فيما لو كان مستحلاً وبعض
الحنفية وبعض أهل العلم (١) إلى تكفير من سب الشيخين
رضي الله عنهما - (٢)

المختار : ماذهب إليه الجمهور من عدم تكفير من سب الشيخين
أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - بل يؤدب

المقصد الرابع

حكم من قال لمسلم يا كافر

مضى ذكر أن من صدق بأركان الإيمان الست والتزم
بأركان الإسلام الخمس فهو مؤمن مسلم معصوم الدم والمال
والعرض ، وسبق إيراد الأدلة الدالة على وجوب صيانة عرض
المسلم وأحترامه بما يدل بفحوى الخطاب (٣) على تجنب القدح
في دينه بأي قاذح فكيف بإخراجه عن الملة الإسلامية إلى الملة
الكفرية فإنها جناية لا تعدلها جناية وجراة لا تماثلها جراءة (٤)
والأصل بقاء المسلم على إسلامه حتى يقوم الدليل على خلاف
ذلك (٥)

= ٥ - حاشية ابن عابدين ٢٩٣/٣ وما بعدها ، حاشية الدسوقي ٣١٢/٤ ،
حواشي تحفة المحتاج ٨٩/٩ ، كشاف القناع ١٧٢/٦ ، الإنصاف
٣٢٤/١٠ .

١ - الدبوشي والليث وابن نجيم .

٢ - المراجع السابقة وانظر : الأشباه والنظائر لابن بخيم ص ١٨٩ وما
بعدها طبعة دار الهلال .

٣ - الروضة الندية ٢٩٢/٢ طبعة المنيرية .

٤ - المرجع السابق .

٥ - سبق بيان ذلك في مبحث " الإحتراز من تكفير المسلم بغير حق "

واتفقوا على أنه لا ينبغي أن يكفر مسلم أمكن حمل كلامه
على محمل حسن أو كان في كفره خلاف ولو كان رواية
ضعيفة (١)

واتفقوا على أن الأذى حرام وتركه واجب (٢)

واتفقوا على تحريم قول يا كافر للمسلم

والأصل فيه :- خبر ((أيما امرئ قال لأخيه : يا كافر فقد باء

بها إحداهما إن كان كما قال ، وإلا رجعت عليه)) (٣)

خبر ((من دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله - وليس كذلك -

إلا حار عليه)) (٤)، (٥)

وقد اختلف كلمة الفقهاء فيمن قال لمسلم "يا كافر" على النحو

التالي :-

- قال الحنفية والمالكية تفسيق القائل ويعذر (٦)

- قال الشافعية : من كفر مسلماً ولو لذنبه كفر لأنه سمي

الإسلام كفراً وللنصوص في ذلك (٧) إن كان بلا تأويل

للكفر (٨)

١- حاشية ابن عابدين ٢٨٩/٣ .

٢- الدر المختار ١٦٦/٢ طبعة بولاق ، قليوبى ٩٤/٤ ، ٢٣٨ ، الفروع

٣٨٨/٢ .

٣- صحيح مسلم ٧٩/١ طبعة الحلبي .

٤- حار عليه : رجع عليه

٥- صحيح مسلم ٨٠/١ .

٦- تحفة الفقهاء ٢٣١/٣ .

- قال الحنابلة من أطلق الشارع كفره فهذا كفراً لا يخرج من الإسلام بل هو شديد فمرادهم أن النصوص التي جاء فيها إطلاق الكفر على : مسلم لذنب (١) لا يخرج المسلم عن إسلامه بل من باب التغليظ والتشديد فيحرم قائل ذلك للمسلم ويعذر .

= ٧- الواردة في (الاحتراز من تكفير المسلم بغير حق)
٨- أى إن كان كفره بلا تأويل للكفر بكفر النعمة أو نحوه وإلا فلا يكفر والخبر -كما يقول النووي- محمول على المستحل فلا يكفر غيره وعليه يحمل قوله أن ذلك يحرم تحريماً مغلطاً :-
أسنى المطالب ١١٨/٤ طبعة المكتبة الإسلامية .

١- مثل خبر ((من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد)) : مسند أحمد ٤٢٩/٢ طبعة الميمنية .

وخبر ((لا ترجعوا من بعدى كفاراً يضرب رقاب بعض)) ، ((من حلف بغير الله فقد كفر)) وما ماثل ذلك من النصوص . فالواجب هنا الجمع بين أدلة الكتاب والسنة النبوية بمعنى أن القرآن الكريم بين ﴿ ولكن من شرح بالكفر صدراً ﴾ فلا بد من شرح الصدر بالكفر وطمأنينة القلب وسكون النفس إليه ، وعلى ذلك فإن لفظة (الكفر) في هذه الأمور ليس على حقيقتها الشرعية من إخراج المسلم عن الإسلام بل كفر أصغر يوجب الوعيد بالعذاب دون الخلود في النار ولا ينقل صاحبه عن الإسلام بل يدمغه بالفسوق والعصيان .

وقد ذكر العلماء ذلك في باب " كفر دون كفر " وانظر ((مدراج السالكين)) لابن القيم ، وكتاب " الروضة الندية " المجلد الثاني (نبذة عن قواطع الإسلام) أ.هـ .

المختار : أن من قال لمسلم يا كافر دون موجب ومسوغ - أى
بغير حق فلا يكفر بل هو فاسق ويعذر لقوله ﷺ ((
سباب المسلم فسوق)) الخبر .

المقصد الخامس

حكم من سب الدين أو الملة

اتفق العلماء على أن من سب ملة الإسلام أو دين المسلمين
يكون كافراً إذا قصد الشريعة المطهرة والأحكام التى
شرعها الله تعالى - لعباده على لسان رسوله محمد ﷺ
(١) أما من لم يقصد حقيقة الإسلام ، بل أخلاق المشتوم
الرديئة فلا يكفر (٢).

١- حاشية ابن عابدين ٢٣٠/٤ ، فتاوى الرملى هامش الفتاوى الكبرى
الفقهية ٢٠/٤ ، فتح العلى المالك ٣٤٧/٢ .

٢- قرر العلماء ذلك صراحة مثل ما ذكره الحنفية :

" ينبغى أن يكفر من شتم دين المسلمين ، لكن يمكن التأويل بأن المراد
أخلاقه "

- أى أخلاق المشتوم الرديئة ومعاملته القبيحة لا حقيقة دين الإسلام فينبغى
ألا يكفر حينئذ. " : -

حاشية ابن عابدين ٢٣٠/٤ .

وما ذكره المالكية : " يقع - أى سب الدين - من بعض شغلة العوام
كالخمارة والجمالة والخدامين سب الملة أو الدين ، وربما وقع من غيرهم ،
وذلك أنه إن قصد الشريعة المطهرة والأحكام التى شرعها الله تعالى -
لعباده على لسان نبيه ﷺ فهو كافر قطعاً ، ثم إن أظهر ذلك فهو مرتد ،
وإلا فلا " فتح العلى القدير ٦/٢ ، ٣٤٧ وما بعدها .

المقصد السادس

حكم إنكار معلوم من الدين

يتحقق الإنكار بالنطق - وهو المراد هنا - وبغيره (١)

اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للمسلم أن ينكر شيئاً من دين الإسلام (٢) وذهب جمهور الفقهاء إلى أن من أنكر شيئاً من أمور الدين لا يحكم بكفره ، إلا إن كان ما أنكره أمراً مجمعاً عليه ، قد علم قطعاً مجيئ النبي محمد ﷺ به ، كوجوب الصلاة والزكاة وكحرمة الزنا ، والربا ، ولم يكن ذلك المنكر جاهلاً بالحكم ولا مكرهاً ، وأن يكون المجحود قد علم مجيئ النبي ﷺ به بالضرورة ، أى علماً ضرورياً لا يتوقف على نظر وإستدلال أى يعرفه كل المسلمين ، وأن يكون ظاهراً بين المسلمين لاشبهة فيه ، وكان ذلك الحكم مجمعاً عليه إجماعاً . فإن توفر وتحقق ما ذكر فلا خلاف فى كفر من أنكر شيئاً من الدين وفق ما ذكر (٣) . وعلى هذا فمن أنكر ما لم يكن معلوماً من

١ - معين الحكام ص ٧٤ ، تبصرة الحكام ١/١٦٢ ، قليوبى ٤/٣٣٨ ،

شرح منتهى الإرادات ٣/٤٨٥ .

٢ - الموسوعة الفقهية الكويتية ٧/٦١ ، ١٣/٢٣٢ .

٣ - قال ابن قدامة : من اعتقد حل شئ أجمع على تحريمه وظهر حكمه بين المسلمين وزالت الشبهة فيه للنصوص الواردة فيه كلحم الخنزير ، والزنا وأشباه هذا مما لاخلاف فيه كفر ، وإن استحل قتل المعصومين وأخذ أموالهم بغير شبهة ولا تأويل فكذلك ... ((المغنى ٨/٨١ مسألة رقم ٧٠٩٨ .

الدين بالضرورة ، او كان جاهلاً أو قريب عهد بالإسلام
، أو نشأ بديار غير المسلمين ، فان هذا لا يحكم بكفره
قطعاً.

وقد اتفق الفقهاء على ذلك في الجملة (١) وذكروا صوراً وأمثلة
لذلك. (٢)**

= وقال النووي : " وإن جحد مما علم من الإسلام ضرورة حكم بردته
وكفره إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام ((: المنهاج شرح صحيح مسلم
١٥٠/١ طبعة السعودية .

وقال البغوي : " يكفر من أنكر مجعاً على مشروعيته . . . ، مما علم
من الدين بالضرورة ، بخلاف ما لا يعرفه إلا الخواص ، أو من قرب عهده
بالإسلام ، أو نشأ بعيداً عن العلماء " : مغنى المحتاج ١٣٥/٤ .

وقال ابن دقيق العيد : " الحق أن المسائل الإجمالية إن صاحبها تواتر
كالصلاة كفر منكرها لمخالفته التواتر ، لا لمخالفته الإجماع وإن لم
يصاحبها التواتر فلا كفر " : مغنى المحتاج ١٣٥/٤ ، رد المحتار
٣٢٣/٤ .

وقال ابن تيمية : " من جحد بعض الواجبات الظاهرة المتواترة كالصلوات
الخمسة وصيام شهر رمضان وحج البيت العتيق ، أو جحد بعض
المحرمات المتواترة كالفواحش والظلم والميسر والزنا ونحو ذلك ، أو جحد
حل بعض المباحات الظاهرة المتواترة كالخبز واللحم والنكاح فهو كافر
مرتد . . . " : الفتاوى الكبرى ٤٠٥/١١ .

١- أنظر المراجع التالية :

حاشية ابن عابدين ٢٨٤/٣ ، حاشية الدسوقي ٣٠٣//٤ ، مغنى المحتاج
١٣٥/٤ ، قليوبي وعميرة ١٧٥/٤ ، روضة الطالبين ٦٥/١٠ ، كشف
القناع ١٧٢/٦ وما بعدها ، شرح منتهى الإرادات ٣٨٦/٣ ، الإعلام =

المطلب الثالث التكفير بالعمل

وفيه ثلاثة مقاصد

المقصد الأول ما يوجب التكفير من الأفعال

نص الفقهاء على أفعال لو فعلها المكلف فإنه يكفر بها ،
وهي كل ما يتعمده استهزاء صريحاً بالدين أو جحوداً له ، لأنها
تدل على عدم التصديق (١) وذكروا لذلك أمثلة أهمها :-
أ- إلقاء المصحف في محل قذر عمداً ، لأن فعل ذلك استخفاف
بكلام الله - تعالى - فهو أمانة عدم التصديق (٢)
ب- السجود لصنم أو للشمس أو للقمر وما أشبه ذلك . (٣)

بقواطع الإسلام لابن حجر الهيتمي مطبوع مع الزواجر له ٣٥٢/٢ وما
بعدها .

٢- من الأمثلة : جحود العبادات المأمور بها أو الحرمات المنهى عنها ،
أو المباحات الظاهرة وما أشبه ذلك وأمثلة ذلك فيما يلي :

البحر الرائق ٣٢١/٥ ، وما بعدها ، مجمع الأنهر ٦٩٧/١ ، منح الجليل
٢٠٦/٩ وما بعدها ، الذخيرة ٢٨/١٢ ، شرح الخرشي ٦٥/٨ ، مغنى
المحتاج ١٣٥/٤ ، المغنى ٨١/١ ، دقائق أولى النهى ٣٨٦/٣ .

** - قال صاحب الجوهرة :

ومن معلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفراً ليس حداً .

١- حاشية ابن عابدين ٢٨٤/٣ ، الإعلام ٣٨/٢ ، كفاية الأخيار ٢٠٠/٢ .

٢- حاشية ابن عابدين ٢٢٢/٤ ، الخرشي ٦٢/٨ ، شرح منح الجليل

٤٦١/٤ ، منار السبيل ٤٠٤/٢ .

- ج- الحلف باللات والعزى. (١)
- د- إهانة المصحف بوضع الرجل عليه عمداً (٢)
- هـ- الصلاة بلا وضوء عمداً (٣) أو لغير القبلة عمداً (٤)
- و- فعل السحر الذى فيه عبادة الكواكب. (٥)**
- ز- موالاتة الكفار ضد المسلمين (٦)
- ح- التشبه والتزى بالكفار تعظيماً وميلاً لهم (٧).
- وقد اتفق الفقهاء على ذلك فى الجملة (٨)

المقصد الثانى

حكم تكفير مرتكب الكبيرة (٩)

اتفق العلماء على أن التوبة من المعصية (١٠) واجبه شرعاً على الفور لأنها من أصول الإسلام المهمة وقواعد الدين

= ٣- حاشية ابن عابدين ٢٨٤/٣ ، الإعلام ٣٨/٢ ، كفاية الأخيار ٢٠٠/٢

١- الشرح الصغير ٢٠٣/٢

٢- البحر الرائق ١٢٢/٥ ، مجمع الأنهر ٦٩٣/١ .

٣- المرجعان السابقان

٤- المرجعان السابقان

٥- مغنى المحتاج ١٣٦/٤ ، وغير الكواكب كذلك

** - وله مطلب مستقل

٦- لقوله تعالى ﴿ ومن يتولهم منكم فإنه منهم ﴾ : الآية ٥١ من المائدة .

٧- حاشية ابن عابدين ٢٨٤/٣ / الدسوقي ٣٠١/٤ ، مغنى المحتاج

١٣٦/٤ ، كشاف القناع ١٦٩/٦ .

٨- المراجع السابقة وانظر : شرح العقائد للتفتازانى ص ١٤٢ وما بعدها .

٩- الكبيرة شرعاً : كل معصية جاء فيها وعيد شديد أو حد (عقوبة

دنيوية مقدرة) .

، وأول منازل السالكين (١) يقول الله تعالى ﴿ وتوبوا
إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ﴾ (٢)

-ومذهب أهل السنة والجماعة عدم تكفير مرتكب الكبيرة ،
وعدم تخليده في النار إذا مات على التوحيد ، وإن لم يتب
(٣)** إن كان فعلها غير مستحل لها وهو مدرك لحكم

= ١٠ - سواء صغيرة أو كبيرة .

١ - تفسير الألوسي ١٥٩/٢٨ ، الفواكه الدواني ٨٩/١ ، بلغة السالكين
٧٣٨/٤ ، نهاية المحتاج ٢٤٢/٢ ، روضة الطالبين ٢٤٩/١١ .

٢ - الآية ٣١ من سورة النور .

٣ - شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٥٥ وما بعدها ، ٤١٦ وما بعدها ، شرح
العقائد للفتناني ص ١٤٠ وما بعدها ، فتح الباري ٥٠/١٢ ، ٩٦ .

** - لو كان مرتكب الكبيرة يكفر بكبيرته لما سماه الله ورسوله مؤمناً :
المرجعان السابقان .

* ويرى الخوارج (الذين خرجوا على الإمام -رضى الله عنه - وبعدهما
قبل التحكيم في نزاعه مع معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما) تكفير
مرتكب الكبيرة وأنه مخلد في النار إن مات بلا توبة .

* ويرى المرجئة (الذين أرجأوا الأمر لله تعالى - في النزاع بين علي
ومعاوية -رضى الله عنهما -) أنه لا يضر مع الإيمان معصية ولا ينفع
مع الكفر طاعة .

ويرى المعتزلة (أصحاب واصل بن عطاء الذي اعتزل محل الحسن
البصري واختلف معه) أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن لعمله المعصية ،
وليس بكافر لنطقه بالشهادتين بل في منزلة بين المنزلتين .

ولهذه الفرق أدلة مبسطة في كل العقيدة .

والمختار : بلا شك مذهب أهل السنة والجماعة .

الله تعالى فيها ولم يتب منها حتى مات وأجمعوا على أن
الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير
الشرك . لا يكفرون بذلك بل هم مؤمنون ناقصوا
الإيمان ، إن تابوا سقطت عقوبتهم ، وإن ماتوا مصرين
على الكبائر كانوا في مشيئة الله - تعالى - إن شاء عفا
عنهم وأدخلهم الجنة ، وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة (١)

المطلب الثالث

حكم تكفير الساحر (٢)

مذهب أهل السنة إثبات السحر وإن له حقيقة كحقيقة غيره من
الأشياء (٣) وأجمع العلماء على أن تعلم السحر وتعليمه حرام
وأنه من الكبائر (٤) وأجمعوا على أن السحر لا يظهر إلا من
فاسق . (٥)

-
- ١- شرح صحيح مسلم ٣٦٢/١ وما بعدها ، فتح الباري ٥٠/١٢ ، ٩٦ .
 - ٢- السحر اصطلاحاً : مزاولة النفوس الخبيثة لأقوال أو أفعال ينشأ عنها
أمور خارقة للعادة : قليوبي ١٦٩/٤ ..
 - وقيل : عقد ورقى وكلام يتكلم به أو يكتبه أو يعمل شيئاً يؤثر في بدن
المسحور أو قلبه أو عقله من غير مباشرة له : كشف القناع ١٨٦/٦
مكتبة النصر بالرياض .
 - ٣- شرح صحيح مسلم ١٨/٩ ، المغنى ٥٦٧/٨ ، فتح الباري ١٨٣/١٠ ،
نيل الأوطار ١٧٧/٧ ، .
 - ٤- شرح صحيح مسلم ١٧/٩ ، فتح الباري ١٨٢/١٠ ، نيل الأوطار
١٧٩/٧ .
 - ٥ - شرح صحيح مسلم ١٧/١٩ ، فتح الباري ١٨٢/١٠ ، نيل الأوطار
١٧٩/٧ .

واتفقوا على أن عمل السحر محرم (١)

والأصل في ذلك :أ- قول الله تعالى -﴿ وألق ما فى يمينك تلقف ما صنعوا إنما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحر حيث أتى ﴾ (٢)

وجه الدلالة :- أن الله - تعالى - أخبر بعدم فلاح الساحر وقد أمر بتجنب ما يؤدى إلى عدم الفلاح .

ب- قوله - تعالى -﴿ ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ﴾ (٣)

وجه الدلالة :- جعله أى السحر من تعليم الشياطين وقال فى آخر الآية ﴿ ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ﴾ ، فأثبت فيه ضررا بلا نفع .

ج- قوله -تعالى- ﴿ إنا آمنا بربنا ليغفر لنا خطايانا وما أكرهتنا عليه من السحر والله خير وأبقى ﴾ (٤)

وجه الدلالة:- أخبر أنهم رغبوا إلى الله فى أن يغفر لهم السحر وذلك يدل على أنه ننب

د- قول النبى ﷺ ((اجتنبوا السبع الموبقات : و "السحر" ...)) (٥)

١- روضة الطالبين ٣٤٦/٩ .

٢- الآية ٦٩ من سورة طه .

٣- الآية : ١٠٢ من سورة البقرة .

٤- الآية ٧٣ من سورة هود

٥- فتح البارى ٣٩٣/٥ ، صحيح مسلم ٩٢/١

وجه الدلالة : عد النبي ﷺ السحر من الكبائر والذنوب العظام .
 واتفق الفقهاء على تكفير الساحر - في الجملة - (١) .
 التوضيح : ذهب الحنفية (٢) ، وهو المذهب عند الحنابلة (٣) ،
 والمالكية فيما لو إشتمل سحر الساحر على الكفر ، أو
 على ما يفرق بين الزوجين أو ما يحبب المرأة للزوج (٤)
 ، والشافعية فيما لو إعتقد ما هو كفر ، أو إعتقد إباحته (٥) .
 والأصل فيه : قوله - تعالى - ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ
 عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينُ
 كَفَرُوا ﴾ (٦) .

١- شرح فتح القدير ٤/٤٠٨ ، أحكام القرآن للجصاص ١/٦١ ، أحكام
 القرآن لابن العربي ١/٣١ ، بداية المجتهد ٢/٢٨٤ ، المهذب ٢/٢٤١ ،
 المغنى ١٠/١١٤ .

٢- ذهب الكمال بن الهمام من فقهاء الحنفية إلى القولى بأن الساحر يكفر
 فيما لو اعتقد أن الشياطين يفعلون له ما يشاء واتفق مع الشافعية من أن
 العمل بالسحر حرام وليس بكفر فى الأصل إلا فى حالتين (المذكورتين
 للشافعية) .

٣- إستثنى الحنابلة من تكفير الساحر ما لو عالج بأدوية أو زعم تعزيمه
 على الجن فتطيعه : كشف القناع ٦/١٨٦ .

٤- الفروق ٤/٢٤١ وما بعدها ، ١٥٩ ، ١٦٥ ، أحكام القرآن لابن
 العربي ١/٣١ .

٥- عدا ذلك فقد ذهب الشافعية إلى أن العمل بالسحر حرام وليس بكفر :
 المهذب ٢/٢٤١ .

٦- الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

ب- قوله -تعالى- ﴿ وما يعلمان من أحد حتى يقولاً إنما نحن فتنة فلا تكفر ﴾ (١) .

وجه الدلالة: أن الله -تعالى- سمّاه كفراً وصرح بهذا في كتابه (٢) .

وأجمعوا على أنه ليس في السحر ما يفعل الله عند أمثال ما يكون من عظيم آيات الرسل -عليهم السلام- كفلق البحر ، وقلب العصا ، وإحياء الموتى ، وإنطاق العجماء ، وإبراء ذوى العاهات المستعصية ، وكل ذلك مما يجب القطع بأنه لا يكون ولا يفعله الله تعالى عند إرادة السحرة (٣) .

واتفقوا على أن السحر لا يضر أحد إلا بإذن الله تعالى .
والأصل فيه : قوله -تعالى- ﴿ وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ﴾ (٤)

إذا علم هذا : فإن السحر حرام شرعاً وتعلمه وتعليمه وممارسته حرام وهو من أسباب تكفير فاعله واستحقاقه الآثار المترتبة على ذلك .

١- الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

٢- أحكام القرآن لابن العربي .

٣- تفسير القرطبي ٤٧١٢ / ج ٥ (عند تفسير الآية ١٠٢ من سورة

البقرة)

٤- الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

المطلب الرابع

التكفير بسبب الترك (١)

وفيه مقصدان

متهَيِّدًا: أجمع المسلمون على أن شريعة النبي محمد ﷺ مؤبدة إلى يوم القيامة لا تتسخ (٢)

واتفق العلماء على أن مصادرها القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة والإجماع (٣)

- واتفقوا على أنه منذ مات النبي ﷺ فقد انقطع الوحي وكمل الدين واستقر، وأنه ليس لأحد أن يحل ولا يحرم، ولا أن يوجب حكماً بغير دليل من قرآن أو سنة أو إجماع، أو نظر، ولا أن ينقص من الدين شيئاً مكان آخر، وأن من فعل ذلك يكون كافراً (٤).

واتفقوا على أنه لا يحل ترك ما صح من الكتاب والسنة الصحيحة (٥)

١- الترك اصطلاحاً : كف النفس عن الإيقاع فهو فعل نفسي ، وقيل : إنه ليس بفعل : جمع الجوامع ٢١٣/١ وما بعدها ، الأحكام للأمدى ١٤٧/١ ، شرح مسلم الثبوت ١٣٢/١ ، المستصفى ٩٠/١ ، حاشية الدسوقي ١١٠/٢ ، ٣٠١/٤ ، المنثور للزركشى ٢٨٤/١ ، الأشباه لابن نجيم ص ٢٦ وما بعدها .

٢- شرح صحيح مسلم ٤٠٦/١٠ .

٣- مراتب الإجماع ص ٤٩ وما بعدها ، فتح البارى ٢١٠/٦ ، فتح البارى ٢٣٥/١٢ .

٤- مراتب الإجماع ص ١٧٤ وما بعدها .

٥- مراتب الإجماع ص ١٧٥ .

- واتفقوا على أن من أسلم وقامت عليه الحجة بأن الخمر حرام ، والصلاة فرض - مثلاً - فتمادى حينئذ ، واعتقد بأن الخمر حلال ، وأنه ليس على الإنسان صلاة ، فهو كافر ، أما إن أسلم ولم يعلم شرائع الإسلام فاعتقد أن الخمر حلال وأن ليس على الإنسان صلاة وهو لم يبلغ حكم الله لم يكن كافر بلا خلاف (١)

واتفقوا على أن من خالف كتاب الله - تعالى وسنة رسوله - **جداً لا يقبل نهيه ولا يحتج به** (٢)

إذا علم هذا :- فإن ما يتصل بالترك - بمعناه الفقهي - (٣) ترك الحقوق (٤) وما يعنينا هنا حقوق الله - تعالى - وأهمها فيما يتصل بموضوعنا :-

- ترك العبادات والمعاملات الواجبة بنص الشرع ، ترك العقوبات الدنيوية المقررة . (٥)

١- المحلى المسألة ٢١٩٩ ، المغنى ٥٤٧/٨ وما بعدها ، فتح الباري ٢٣٥/١٢ .

٢- المغنى ٢٥٣/٣ .

٣- إحترازاً من معناه لدى الأصوليين لأنه عندهم : إقتضاء الترك في خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف هو أحد أقسام الحكم الشرعي ، وإقتضاء الترك لشيء إن كان جازماً فهو التحريم وإن كان غير جازم فهو الكراهة ، وإن كان مساوياً لإقتضاء الفعل في الخطاب فهو الإباحة : جمع الجوامع ٨٠/١ ، التلويح على التوضيح ١٣/١ ، البدخشى والأسنوى ٤٠/١ .

٤- سلف إيراد أنواع الحقوق .

وفى كل مسائل فقهية ، والحديث فى مقصدين

المقصد الأول

التكفير بترك العبادات (١)

مَهَيِّدًا : مصدر العبادة وأنواعها

مصدرها :- المقصود من العبادة :- تهذيب النفس ، بالتوجه إلى الله - تعالى ، والخضوع له ، والإنقياد لأحكامه ، بالإمتثال لأمره ، فلا تصدر إلا عن طريق الوحي بنوعيه : الكتاب والسنة الصحيحة ، أو بما يقره الله - تعالى من اجتهاده ﷺ والأصل فى ذلك نصوص كثيرة منها قوله -تعالى- ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾ (٢) ، وقوله -تعالى- ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ (٣) . وقوله ﷺ ((من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)) (٤)

٥- العقوبات الدنيوية المقدرة : القصاص والديات والحدود (التشريع الجنائى الإسلامى)

١- العبادات اصطلاحاً : اسم لما يحبه الله -تعالى- ويرضاه من الأقوال والأفعال والأعمال الظاهرة والباطنة : تفسير الخازن والبيضاوى (فى سورة الفاتحة)

٢- الآيتان ٣ ، ٤ من سورة النجم

٣- الآية ٧ من سورة الحشر

٤- فتح البارى ٣٠١/٥ ، صحيح مسلم ١٣٤٣/٣ .

أنواعها : العبادة بالنظر إلى أنها ما يثاب على فعله وتتوقف صحته على نية (١) إما واجبة (٢) أو مندوبة (٣) وذلك فيما يتعلق بفعل الأمر (٤) أى فى جانب (المأمورات) وهو المقصود الأعظم فيها وفيما نحن بصدده ** .

ومن المعروف أن أركان الإسلام خمسة وهى ثابتة بالنص والإجماع وتركها - كلا أو بعضاً - إما جحوداً أو كسلاً ، ولكل حكم شرعى فيما يتصل بالتكفير أو عدمه لذا تناول تلك الأركان فى ستة مسائل على النحو التالى :-

المسألة الأولى : ترك شهادة أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله :

اتفق العلماء على أن المسلم هو من أعلن أنه متبرئ من كل دين غير الإسلام ، وأنه معتقد بشريعة الإسلام كما أتى بها محمد رسول الله ﷺ وأظهر شهادة التوحيد (٥)

١ - حاشية ابن عابدين ٧٢/١ .

٢ - الواجب : ما طلب الشارع فعله على وجه اللزوم ، ويمدح فاعله ويثاب ، ويذم تاركه ويعاقب .: الإحكام لابن حزم ٣٢١/٣ .

٣ - المندوب : ما طلب الشارع فعله من غير إلزام ، ويمدح فاعله ويثاب ، ولا يذم تاركه ولا يعاقب ، وقد يلحقه اللوم والعتاب : الإحكام لابن حزم ٤٠/١ ، ٣٢١/٣ .

٤ - الأمر عند الفقهاء : بمعنى " طلب الفعل " وهو بهذا المعنى نقيض النهى : شروح التلخيص مادة " أمر "

** يقتصر على ماله صلة بموضوعنا .

٥ - مراتب الإجماع ١٢٧ ، المحلى المسألة رقم ٩٦٠ ، ١٣٩٨ ، فتح البارى ٣٣٦/١٢ .

-واتفق أهل السنة على إطلاق الايمان على من آمن بالله ورسوله ، وأحل الحلال وحرم الحرام ، وأوجب الواجب واعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقاداً جازماً خالياً من الشكوك ، ونطق بالشهادتين سواء أستدل ام لم يستدل .

** وأما من إعتقد بقلبه ولم ينطق به لسانه دون تقية أو عجز ، فهو كافر عند الله - تعالى - وعند المسلمين .

** وأما من عجز عن النطق لخلل في لسانه ، أو لعدم التمكن منه لمعالجة المنية ، أو لغير ذلك ، فإنه يكون مؤمناً ، وعليه اتفق أهل السنة .

** ومن نطق بالإسلام دون أن يعتقده بقلبه ، فهو كافر عند الله تعالى ومن جحد بلسان وكذب ما عرف من التوحيد فلا يستحق اسم مؤمن بلا خلاف (١).

إذا علم هذا :- فترك الشهادة (٢) إن كان جحداً ، أو نطق بنواقضها من الإلحاد أو الشرك المجمع عليه أو تكذيب النبي ﷺ فهو كفر بلا خلاف (٣) وإن كان لعذر كخرس أو لضرورة قصوى كتقية أو عدم معرفة اللغة العربية مثلاً- فلا يحكم بكفره .

١- شرح صحيح مسلم ١/١٨٨ ، ١٩١ ، مراتب الإجماع ص ١٧٦ ، المحلى مسألة رقم ٧٧ وما بعدها ، فتح الباري ١/٩٨ .

٢- شهادة التوحيد .

٣- مع مراعاة توافر ركني وشروط التكفير : (سبق تفصيل ذلك)

المسألة الثانية :- ترك الصلاة المفروضة :

أجمعت الأمة على أن الصلوات الخمس في اليوم واللييلة فرائض لا يجوز تركها مطلقاً وعلى أنها لا تسقط . (١)

وأجمعوا على وجوب الصلاة على المسلم البالغ العاقل الذي بلغه وجوبها حراً أو عبداً ، صحيحاً أو مريضاً ، رجلاً أو امرأة (٢) .

وأجمع المسلمون على أن الصلوات الخمس مؤقتة بمواقيت معلومة محدودة ، وأن الوقت من فرائضها . (٣)

وأجمعوا على أنه لا يصلي أحد عن أحد فرضاً ولا سنة ، لا عن حي ، ولا عن ميت (٤) .

إذا علم هذا :- فإن ترك الصلاة إما جحداً لها أو كسلاً :
أ- ترك الصلاة جحداً لها :

أجمع المسلمون على أن تارك الصلاة إن كان منكراً لوجودها فهو كافر مرتد ، ويجب على الإمام قتله بالردة إلا أن

١- المغنى ٣٢٧/١ ، مراتب الإجماع ٢٤ وما بعدها ، المحلى رقم ٢٧٥ ، بداية المجتهد ٨٦١/١ ، المجموع ٤/٣ ، ٥١ .

٢- المحلى رقم ٣٤٩ ، ٦٣٨ ، مراتب الإجماع ص ٣٢ ، بداية المجتهد ٨٧/١ ، ١٧٢ .

٣- المغنى ٣٢٨/١ ، المحلى مسألة رقم ٢٧٩ ، بداية المجتهد ٨٩/١ ، ١٠٨ ، فتح البارى ٢/٢٣٩ .

٤- نيل الأوطار ٢٥٥/٨ (عن ابن بطال) ، مراتب الإجماع ص ٦٢ ، بداية المجتهد ٣٠٩/١ ، شرح صحيح مسلم ١٣٠/٥ (عن عياض) ، المجموع ٩٧/٧ (عن ابن المنذر) ، فتح البارى ٥٥/٤ (عن الطبرى وغيره) .

يسلم ، ويترتب عليه جميع أحكام المرتدين ، سواء كان رجلاً أم امرأة ، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام ، ولم يخالط المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة عليه (١)**

ب- ترك الصلاة كسلاً : (٢)

اختلفت كلمة الفقهاء فيمن ترك الصلاة كسلاً أى أنه مؤمن بفريضتها عمداً غير ناسى ولا نائم أو مغمى عليه هل يكفر ام لا ؟ وإذا قتل فما صفة قتله ؟ وذلك على ثلاثة أقوال :-

القول الأول : يقتل رده قال بهذا أحمد فى رواية (٣) وبعض المالكية (٤) وهو أحد الوجهين فى مذهب الشافعى (٥) وبعض أهل العلم (٦) ونسب لجماعة من السلف الصالح .

١- شرح صحيح مسلم ٢٥٩/١ ، ٣٩٦ ، المحلى رقم ٢٧٥ ، المجموع ١٦/٣ ، المغنى ٣٦٨/٢ ، فتح البارى ٢٣٣/١٢ ، نيل الأوطار ٢٩١/١ ، ١٢٠/٤ .

** قال النووى : " إذا ترك الصلاة جاحداً لوجوبها فهو مرتد بإجماع المسلمين " : المجموع ١٦/٣ وما بعدها .

٢- احترازاً من الناسى والمغمى عليه

٣- المغنى ٢٤١/٢ طبع ونشر النور الإسلامية ، العدد ص ٥٩ .

٤- عبد الملك بن حبيب من المالكية

٥- كفاية الأخيار ٢٠٤/٢ ، قليوبى وعميرة ٣١٩/١ .

٦- سعيد بن جبير ، عامر الشعبى ، إبراهيم النخعى ، أبى عمرو ،

الأوزاعى ، السخيتانى ، عبدالله بن المبارك ، إسحاق بن راهوبة : المغنى

٢٤٢/٢ ، بداية المجتهد ٩٠/١ .

القول الثانى : يقتل حداً لا كفراً . قال بهذا مالك والشافعى وأحمد فى رواية (١) والظاهرية .

القول الثالث : لا يكفر بل هو فاسق ويحبس حتى يصلى قال بهذا الحنفية (٢) .

سبب الخلاف :- إختلاف الآثار ، وذلك أنه ثبت عنه عليه السلام أنه قال : ((لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، أو زنا بعد إحصان ، أو قتل نفس بغير نفس)) ، وروى عنه ((العهد الذى بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر)) و ((ليس بين العبد وبين الكفر " أو قال " الشرك إلا ترك الصلاة))

** فمن فهم من الكفر ما هنا الكفر الحقيقى جعل هذا الحديث كأنه تفسير لقوله عليه السلام ((كفر بعد إيمان)) ومن فهمها هنا التغليظ والتوبيخ :- أى أن أفعاله أفعال كافر وأنه فى صورة كافر كما قال : ﴿ لا يزنى المؤمن حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ﴾ ، لم ير قتله كفراً (٣)

الأدلة والمناقشة

إستدل أصحاب القول الأول على ما ذهبوا إليه من كفر تارك الصلاة كسلاً وعمداً وقتله كفراً بدليل الكتاب والسنة والمعقول :

١ المغنى ٢٤٢/٢ ، بداية المجتهد ٩٠/١ ، مغنى المحتاج ٤٤/١ طبعة دار الفكر .

٢- حاشية ابن عابدين ٣٥٢/١ وما بعدها .

٣- بداية المجتهد ٩٠/١ وما بعدها .

أولاً : دليل الكتاب :قوله -تعالى ﴿ فاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (١) إلى قوله ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ (٢)

وجه الدلالة : أن الله تعالى - أباح قتل الكفار وشرط في تخليته سبيلهم ، التوبة وهي : الإسلام ، إقام الصلاة ، إيتاء الزكاة ، فمن ترك الصلاة متعمداً لم يأت بشرط تخليته فبقى على وجوب القتل .

يناقش : أ- لم لا يجوز إن المراد الإقرار بها واعتقاد وجوبها والدليل عليه أن تارك الزكاة لا يقتل (٣)

يجاب : ما ذكرتم عدول عن الظاهر ، وأما في تارك الزكاة فقد دخله التخصيص (٤).

ب- لم كان حمل التخصيص أولى من حمل الكلام على اعتقاد وجوب الصلاة والزكاة (٥)

يجاب : ثبت في أصول الفقه أنه مهما وقع التعارض بين المجاز والتخصيص فالتخصيص أولى بالحمل (٦) .

١- الآية ٥ من سورة التوبة .

٢- الآية ٥ من سورة التوبة .

٣- مفاتيح الغيب ٥٧٤/٧ (عند تفسير الآية ٥ من سورة التوبة)

٤- المرجع السابق .

٥- المرجع السابق

ج- الآية في غير محل النزاع لأنه في الكفار لأن الأصل أن القتل متى كان للشرك يزول بزواله وذلك يقتضى زوال القتل بمجرد التوبة من غير إعتبار إقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، ولذلك سقط القتل بمجرد التوبة قبل وقت الصلاة والزكاة وهذا واضح في هذا المعنى (١)

يجاب :- الآية نص في محل النزاع لأن من ترك الصلاة - مسلماً أو مشركاً- (٢) لم يأت بشرط التخلية فيبقى على إباحة القتل .

ثانياً :- دليل السنة النبوية :- أ- خبر ((من ترك الصلاة متعمداً فقد خرج من الملة)) (٣)
وجه الدلالة :- هذا يدل على إباحة قتله (٤).

ب- حديث ((بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة)) (٥) .
وجه الدلالة : الكفر مبيح للقتل وتارك الصلاة كافر (٦)
ج- خبر نهيت عن قتل المصلين " (٧)

٦- المرجع السابق

١- تفسير القرطبي ٤٢/٨ .

٢- الشرك هنا : من لهم عهد وهو غير أهل الكتاب في هذا الحكم :
المرجع السابق ٤٣/٨ .

٣- أورده المنذرى في الترغيب ٣٧٩/١ طبعة الحلبي ، وعزاه إلى الحلبي وقال : باسناد لا بأس به .

٤- المغنى ٢٤٢/٢ ، العدة ص ٦٠ .

٥- صحيح مسلم كتاب الإيمان حديث رقم ١٣٤ .

٦- المغنى ٢٤٢ ، العدة ص ٦٠ .

وجه الدلالة : دل الحديث بمفهومه على أن غير المصلين يباح قتلهم (١)

يناقش : حديث ((بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة)) محمول على تركها جحداً (٢) أو على التغليظ أو المراد بين ما يوجب الكفر من وجوب القتل جمعاً بين الأدلة (٣) ويحمل هو وغيره من الأخبار على المستحل (٤) والتغليظ والتشبيه له بالكفار لا على الحقيقة كقوله ﷺ ((سباب المسلم فسوق وقتاله كفر)) أى مما أريد به التشديد فى الوعيد (٥)

ثالثاً : دليل المعقول : بوجوه منها :

١- أن الصلاة ركن من أركان الإسلام لا تدخله النيابة بنفس ولا مال فوجب أن يقتل تاركه كالشهادة (٦)

يناقش : سلمنا بان تارك الصلاة عمداً وكسلاً يستحق القتل إلا أنه حداً لا كفراً .

٧- الأم ١٥٧/٦ ، السنن الكبرى ١٩٦/٨ ، معرفة السنن والآثار ٢٤٦/١٢ رقم ١٦٥٧٧ .

١- المغنى ٢٤٢/٢ .

٢- مغنى المحتاج ٤٤٤/١

٣- المرجع السابق

٤- نيل الأوطار ٢٩٣/١ .

٥- صحيح مسلم بشرح النووي ٢٦٧/١ ، كشف القناع ٧٥/٦ ، المغنى ٢٤٣ .

٦- المغنى ٢٤٢/٢ .

إستدل أصحاب القول الثانى على ما ذهبوا إليه على النحو
التالى:-

أ- استدلوا على استحقاق تارك الصلاة كسلاً عمداً القتل بعموم
الأدلة فى قتل تارك الصلاة . (١)

ب- استدلوا على عدم كفره بدليل الكتاب والسنة والإجماع :
أولاً : دليل الكتاب : قوله -تعالى- ﴿إِن اللّٰهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ
بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ (٢).

وجه الدلالة : ظاهر .

ثانياً : دليل السنة النبوية : أ- خبر ((خمس صلوات كتبهن
الله على العباد فمن جاء بهن كان له عند الله عهد أن
يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن
شاء عفا عنه وإن شاء عذبه)) (٣) .

وجه الدلالة : لو كفر تارك الصلاة لم يدخل تحت المشيئة (٤).
ب- الأحاديث التى توضح أن من شهد أن لا إله إلا الله دخل
الجنة (٥).

وجه الدلالة : دلت على أن تارك الصلاة ليس بكافر لعموم
الأخبار .

١- أدلة أصحاب القول الأول

٢- الآية ٤٨ من سورة النساء .

٣- سنن أبى داود ١٣٠/٢ وما بعدها وصححه ابن عبد البر : فيض القدير
للمناوى ٤٥٣/٣ المكتبة التجارية .

٤- مغنى المحتاج ٤٤٤/١ .

٥- أخبار صحيحة مشهورة معلومة .

ثالثاً: - الإجماع :- حكاه ابن قدامة فقال :-

" لا نعلم فى عصر من الأعصار أحداً من تاركى الصلاة ترك تغسيله والصلاة عليه ودفنه فى مقابر المسلمين ولا منع ورثته ميراثه ولا منع هو ميراث مورثه ولا فرق بين زوجين لترك الصلاة من أحدهما لكثرة تاركى الصلاة ، ولو كان كافراً لثبتت هذه الأحكام كلها ولا نعلم بين المسلمين خلافاً فى أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها ، ولو كان مرتداً لم يجب عليه قضاء صلاة ولا صيام" (١).

إستدل أصحاب القول الثالث وهم الحنفية على ما ذهبوا إليه من فسق تارك الصلاة وتعزيره بدليل السنة والمعقول :-

أولا دليل السنة :- خبر ((لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمانه ، وزنا بعد إحصان ، أو قتل نفساً بغير حق)) (٢) .

وجه الدلالة :- تارك الصلاة كسلاً عمداً لم يصدر منه أحد الثلاثة فلا يحل دمه لقوله ﷺ ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا فى دماءهم وأموالهم إلا بحقها)) (٣) .

١- المغنى ٢٤٣/٨

٢- سبق تخريجه

٣- سبق تخريجه

يناقش: الحديث حجة في كفر تارك الصلاة لأن الخبر الذي روى (١) يدل على أن تركها كفر ، والحديث الآخر إستثنى منه إلا بحقها ، والصلاة من حقها ، والأحاديث التي تكفر تارك الصلاة تخص عموم هذا الحديث وما يماثله .

ثانيا : دليل المعقول بوجوده منها :

أ- أن تارك الصلاة فرع من فروع الدين فلا يقتل بتركه كالحج.

يناقش :- لا يصح قياس ترك الصلاة على الحج لأنه مختلف في جواز تأخيرها ولا يجب القتل بفعل مختلف فيه (٢) ** .
ب- أن القتل لو شرع لشرع زجراً عن ترك الصلاة ، ولا يجوز شرع زاجر تحقق المزجور عنه ، والقتل يمنع فعل الصلاة دائماً فلا يشرع .

يناقش :- أن من يعلم أنه يقتل إن ترك الصلاة لا يتركها لا سيما بعد إستتابته فإن تركها كان ميئوساً من صلاته فلا فائدة في بقاءه ولا يكون القتل هو المفوت له ، ثم لو فات به إحتمال الصلاة لحصل به صلاة ألف إنسان - مثلاً - وتحصيل ذلك بتقويت إحتمال صلاة واحد لا يخالف الأصل (٣) .

١ - دليل السنة في قتل تارك الصلاة

٢ - المغنى ٢/٢٤٢ .

** - أى مختلف في وقته هل يجب فوراً أم على التراخي .

٣ - المرجع السابق

ج- الأصل تحريم الدم فلا يثبت الإباحة بنص أو معنى نص والأصل عدمه .

يناقش:- ثبت ذلك بالنص (١) .

المختار :وبعد عرض الأقوال بأدلتها ومناقشتها فقد اتضح أن ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أن تارك الصلاة عمداً لا يكفر وإن استحق القتل (٢) حداً لا كفراً لما يلي :

أولاً :- اسم الكفر إنما يطلق في الحقيقة على التكذيب ، وتارك الصلاة ليس بمكذب إلا أن يتركها معتقداً لتركها هكذا ، فنحن إذن بين أحد أمرين : أ- إما أن أردنا أن نفهم من الحديث النبوي الشريف الكفر الحقيقي يجب أن نتأول أنه ﷺ أراد من ترك الصلاة معتقداً لحل تركها فقد كفر .

ب- وإما أن يحمل على اسم الكفر على غير موضعه الأول وذلك على أحد معنيين أولهما : إما على حكمه حكم الكافر : يعنى في القتل وسائر أحكام الكفار وإن لم يكن مكذباً .

وثانيهما : - وإما على أن أفعاله أفعال كافر على جهة التغليظ والردع له أى أن فاعل هذا يشبه الكافر في الأفعال ، إذا كان الكافر لا يصلى لحديث ((لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن)) وحمله على أن حكمه حكم الكافر في

١- المرجع السابق

٢- بعد توافر الشروط الشرعية المعتبرة مع الأخذ في الاعتبار أن تنفيذ ذلك إنما للحاكم وحده أو من ينوبه ، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء .

أحكامه لا يجب المصير إليه إلا بدليل لأنه حكم لم يثبت
شرعا من طريق يجب المصير إليه ، فقد يجب إذا لم يدل
على الكفر الحقيقي الذى هو التكذيب أن يدل على المعنى
المجازى لا على معنى يوجب حكما لم يثبت شرعا بل
يثبت ضده ، وهو أنه لا يحل دمه إذ هو خارج عن
الثلاث الذين نص عليهم الشرع .

ثانياً: يجب علينا - بناء على ما سلف - أحد أمرين :-

أ- تقدير محذوف فى الكلام إن أريد حمله على المعنى الشرعى
والمفهوم من اسم الكفر .

ب- حمله على المعنى المستعار .

ثالثاً :- الحمل على أن حكمه (١) حكم الكافر فى جميع أحكامه
وهو مؤمن شئ مفارق للأصول (٢).

١- بداية المجتهد ٩١/١ طبعة الحلبي ، المغنى ٢٤٢/٢ وما بعدها .

٢- ورد أن الشافعى وأحمد - رضى الله عنهما - تناظرا فى تارك
الصلاة:

" قال الشافعى : يا أحمد أتقول أنه يكفر ؟

قال أحمد : نعم .

قال الشافعى : إذا كان كافراً فبم يسلم ؟

قال أحمد : يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله .

قال الشافعى : فالرجل (أى تارك الصلاة) مستديم لهذا القول لم يتركه .

قال أحمد بأن يصلى .

قال الشافعى : صلاة الكافر لا تصح ولا يحكم له بالإسلام بها . =

رابعاً :- قوة ما استدلوا به من عدم كفر تارك الصلاة عمدا وقتله حدا لا كفرا وضعف أدلة المخالفين .

الثالثة :- حكم من ترك شرطاً أو ركناً من الصلاة عمداً :

أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة ، وعلى تحريم الصلاة بغير طهارة من وضوء أو تيمم أو غسل ، ولا فرق بين الصلاة المفروضة والنافلة (١) .

وأجمع المسلمون على تحريم الصلاة على المحدث سواء كان عالماً بحدثه أو جاهلاً أو ناسياً ، وإن صلى فصلاته باطلة ، إلا أنه إن صلى جاهلاً أو ناسياً فلا إثم عليه ، وإن كان عالماً بالحدث ، وتحريم الصلاة مع الحدث ، فقد إرتكب معصية عظيمة (٢) .

=فسكت أحمد رضى الله عنهما " : طبقات الشافعية الكبرى ٢٢٠/١ .
قلت : يرحم الله تعالى أنمتنا الأعلام الذين تأدبوا بأداب الإسلام فلم يركنوا إلى التعصب أو المراء بل ركنوا إلى التماس الحق لذاته لذا فإن أحمد له رواية ثانية - على ما سبق ذكره - في أن تارك الصلاة لا يكفر قد رجح ابن قدامة صواب هذه الرواية ولعل هذه المناظرة وما قاله ابن قدامة يعطى درساً لأهل التعصب والأهواء في أدب الحوار وتلقى العلم : وانظر المغنى ٢٤٣/٢ .

١- شرح صحيح مسلم ٢٠٨/٢ وما بعدها ، بداية المجتهد ٣٩/١ وما بعدها ، المجموع ١٣٨/٣ ، نيل الأوطار ٢٠٤/١ " عن النووي" .

٢- المجموع ٧٣/٢ ، ٣٥١ ، ١٦٤/٤ / مراتب الإجماع ص ٢٠ ، بداية المجتهد ١٧٣/١ .

أجمعوا على أن من صلى عريانا وهو قادر على الإستتار بثوب
فقد فسدت صلاته (١).

واتفقوا على أن من ترك شرطا مجمعا عليه أو ركنا عمدا دون
عذر فهو كتاركها حكمه حكم تارك الصلاة لأن الصلاة
مع ذلك وجودها كعدمها (٢).

المسألة الرابعة

حكم تارك الزكاة المفروضة

أجمع المسلمون على أن الزكاة ركن من أركان الإسلام (٣).
وأجمعوا على أن من أنكر فرض الزكاة فهو كافر (٤).
واتفقوا - في الجملة - على أن من منع الزكاة وهو في قبضة
الإمام تؤخذ منه قهرا لقول النبي ﷺ ((أمرت أن أقاتل
الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ، فإذا
قالوها عصموا من دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم
على الله)) ومن حقها الزكاة ، أجمع الصحابة رضي الله عنهم
ذلك ، هذا إن كان مقرا بوجوبها لكن منعها بخلا أو
تأويلا ولا يحكم بكفره (٥).

١- كالطهارة .

٢- المغنى ٢/٢٤٣ .

٣- المجموع ٥/٢٩٢ ، المحلى مسألة ٦٣٧ ، ٦٤٢ ، بداية المجتهد
١/٢٣٦ ، المغنى ٢/٣١٢ .

٤- شرح صحيح مسلم ١/٢٦٢ ، فتح البارى ٨/٦٠٤ (عن ابن الصباغ)

٥- نسب إلى أحمد رضي الله عنه أن من منعها بخلا أو تأويلا يكفر (في رواية)
لقول الصديق رضي الله عنه : ((لا أقبلها - أي الزكاة - حتى تشهدوا أن قتلنا في
الجنة وقتلكم في النار)) لما عضتكم الحرب ووافقه الصحابة رضي الله عنهم .

****** أما من منع الزكاة منكراً لوجوبها ، فإن كان جاهلاً ومثله
يجهل ذلك لحدائثة عهده بالإسلام ، أو لأنه نشأ ببادية
بعيدة عن الأمصار ونحو ذلك فإنه يعرف وجوبها ولا
يحكم بكفره لأنه معنور ، وإن كان مسلماً ناشئاً ببلاد
الإسلام بين أهل العلم فيحكم بكفره ويكون مرتداً ،
وتجرى عليه أحكام المرتد لكونه أنكر معلوماً من الدين
بالضرورة (١) .

المسألة الخامسة

ترك صوم شهر رمضان

أجمعت الأمة على أن صوم شهر رمضان فرض (٢) .
والأصل فيه : قول الله - تعالى - ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ (٣) ،
وقوله ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ .. ﴾ (٤) . وقوله
ﷺ ((بنى الإسلام على خمس ... " وصوم رمضان " ..) .
وأجمعوا على فرضية صوم شهر رمضان لا يجدها إلا كافر (٥)

والراجح : ما ذهب إليه الجمهور لأن ما قاله الصديق ووافقه الصحابة -

رضوان الله عليهم - إنما في حق من جحد وجوبها منهم ، وقد حرر هذا

ابن قدامة تحريراً : المغنى ٣١٣/٢ طبعة النور

١- المرجع السابق ٣١٢/٢ ، المجموع ٣٣٤/٥ .

٢- بداية المجتهد ٢٧٤/١ ، المجموع ٢٧٥/٦ ، المغنى ٧٨/٣ .

٣- الآية ١٨٣ من سورة البقرة .

٤- الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

٥- بدائع الصنائع ٧٥/٢ طبعة دار الكتاب العربى بيروت ، الهداية

وشروحها ٢٣٣/٢ طبعة دار إحياء التراث العربى .

واتفق العلماء على أن صيام شهر رمضان فرض على كل مسلم عاقل بالغ صحيح مقيم حراً كان أو عبداً ، ذكراً كان أو أنثى إلا الحائض والنفساء فلا يصومان أيام حيضهما ألبتة ولا أيام نفاسهما وتقضيان تلك الأيام (١) .
واتفقوا على أن من ترك الصوم (٢) كسلاً فإنه يأثم ويغرر ويكون فاسقاً ولا يكفر (٣) .

المسألة السادسة ترك حجة الفريضة دون عذر

اتفقوا على أن الحج فريضة على الرجل الحر المسلم العاقل البالغ الصحيح الجسم و اليدين والبصر والرجلين الذى يجد زاداً وراحلة وشيئاً يترك لأهله مدة سفره ، وليس فى طريقه بحر ولا خوف ، ولا منعه أبواه ، أو أحدهما وعلى المرأة كذلك وكان معها محرم أو زوج (٤) .

١- المحلى رقم ٧٢٧ ، مراتب الإجماع ٣٩ ، جواهر الإكليل ٣٥/١ ،
التبصرة لابن فرحون ٨٨/٢ ، ١٩٢ ، ٢٩٤ ، الفواكه الدواني ٢٧٦/٢ ،
المنثور للزركشى ١١٠/٣ ، ٣٢٣ .

٢- المنشور للزركشى ١١٠/٣ ، ٣٢٣ .

٣- حاشية ابن عابدين ٢٣٥/١ ، الفواكه الدواني ٢٧٦/٢ ، جواهر
الإكليل ٣٥/١ ، التبصرة لابن فرحون ١٨٨/٢ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، المنثور
للزركشى ١١٠/٣ ، ٣٢٣ .

٤- بداية المجتهد ٣٠٨/١ ، شرح صحيح مسلم ٢٦٧/٥ ، ٣٢/٦ ،
المحلى رقم ٨١١ ، مراتب الاجماع ص ٤١ .

وأجمعوا على وجوب الحج في العمر على المستطيع وهو من
الأمر المعلوم من الدين بالضرورة يكفر جاحده (١)
وأجمعوا على أن من تمكن من الحج فلم يحج ومات فقد
أجمعت الأمة على أنه عاص ولا يحكم بكفره (٢)

المقصد الثاني التكفير لترك إقامة الحقوق الجزائية (٣)

اتفق العلماء على أنه يجب الحد في الزنا والسرقة وشرب
الخمير ، والقذف بالزنا والحراية والردة (٤)
وأجمعوا على أنه يجب على الإمام ونوابه إقامة الحدود إذا
بلغتهم (٥)

وأجمعوا على أن رفع الحد للسلطان ونحوه جائز ولا إثم فيه
لكن ستره أولى وأن الستر المندوب إليه: هو الستر على
ذوي الهيئات ونحوهم (٦)

١- لباب المناسك ص ١٦ وما بعدها ، شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني
ص ٤٥٥ ، نهاية المحتاج ٣٦٩/٢ ، المغنى ٢١٧/٣ .

٢- المجموع ٥٨/٧ ، ٨٧ ، ٨٨ (عن أبي الطيب وغيره) .

٣- يعنى بها التشريع الجنائي الإسلامى " أى العقوبات الدنيوية وهى إما
مقدرة : القصاص والديات ، والحدود وهى (حد الزنا ، القذف ، السرقة ،
الحراية ، شراب المسكر ، البغى ، الردة) وإما غير مقدرة وهى التعزير .

٤- فتح البارى ٤٧/١٢ ، ١٤٩ ، المحلى رقم ٢٢٣٩ .

٥- بداية المجتهد ٤٣٤/٢ وما بعدها ، شرح صحيح مسلم ١٤/٨ ، فتح
البارى ١٣٧/١٢ ، نيل الأوطار ١٠٨/٧٧ ، ١٢٣ .

واتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه
دون إذن السلطان (١) وأن القصاص لا يكون إلا في القتل
العمد والجرح العمد بشرطه (٢)

إتفق العلماء على أن مستند الحكم القرآن والسنة والإجماع (٣).
إذا علم هذا :- فإن الحقوق الجزائية (العقوبات المقدره وغير
المقدرة) من تركها جحداً لمشروعيتها فيحكم عليه
بالكفر دون خلاف لإنكاره معلوماً من الدين بالضرورة
شريطة أن يكون ما أنكره :

- ١- أمر مجمعاً عليه (٤) قد علم قطعاً مجيء النبي ﷺ به
 - ٢- ألا يكون المنكر جاهلاً بالحكم ولا مكرهاً .
 - ٣- أن يكون المجحود علماً ضرورياً لا يتوقف على نظر
واستدلال ، أى يعرفه كل المسلمين .
 - ٤- أن يكون ظاهراً بين المسلمين لا شبهة فيه .
- **** فإن توافر ما سلف جحداً وأصر على جحده كفر (٥) وإلا
فلا كفر .

٦- شرح صحيح مسلم ١٣/١٠ .

١- فتح البارى ١٨١/١٢ (عن ابن بطال) .

٢- بداية المجتهد ٣٩٩/٢ ، مراتب الإجماع ٢٠٢٥ ، المغنى ٢٤٥/٨ ،
اختلاف الفقهاء ٢٣٤/٣ .

٣- مراتب الإجماع ٤٩ وما بعدها ، فتح البارى ٢١٠/٦ ، المغنى
١٨٩/١٠ .

٤- إجماع قطعى لا سكوتى

**** أما إن كان ترك إقامة الحقوق الجزائية **** (القصاص والحدود) لظروف وملابسات طارئة كتغلب غير المسلمين على المسلمين بالقهر العسكرى أو الإقتصادى أو حصول فتن عظمى تستدعى التأجيل مع الإقرار بالمشروعية وعدم الإستهانة بها وعدم تفضيل غيرها من القوانين الوضعية عليها فلا كفر وما يثار الآن من تكفير المجتمعات الإسلامية حكماً ومحكومين لتعطيل الحدود الشرعية خاصة والتشريع الجنائى عامة فهذا يفصل القول فيه تفصيلاً فى فصل (مظاهر التكفير) .

٥- يراجع: حاشية ابن عابدين ٢٨٤/٣ ، الإعلام بقواطع الإسلام لابن حجر الهيتمى ، مطبوع مع الزواجر له ٣٥٢/٢ وما بعدها ، شرح المنهاج مع حاشية قليوبى وعميرة ١٧٥/٤ ، شرح منتهى الإرادات ٣٨٦/٣ .
وانظر : بدائع الصنائع ٥٥/٧ وما بعدها ، الموافقات ٣٧٥/٢ وما بعدها ، الفروق للقرافى ١٤٠/١ وما بعدها ، ١٩٥ ، المنثور ٣٩٣/٣ ، شرح المنار ٨٨٥ وما بعدها ، مغنى المحتاج ١٩٤/٤ ، إعلام الموقعين ١٠٨/١ ، التبصرة بهامش فتح العلى ١٨٨/٢ ، المهذب ١٤٨/١ ، المغنى ٥٧٢/٢ ، حاشية ابن عابدين ١٤٠/٣ ، الدسوقي ٣٥٤/٤ ، الخطاب ٣٣٠/٦ .

**** أما التعزير (عقوبة غير مقدرة) فقد اختلفت كلمة الفقهاء فى حكم إسقاطه فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أنه إن كان الحق لله تعالى وجب إقامته كالحدود إن رأى الإمام أنه لا ينزجر إلا به أو أن المصلحة فى إقامته .**

وذهب الشافعية إلى أنه غير واجب على الإمام إن شاء أقامه وإن شاء تركه : بدائع الصنائع ٥٥/٧ وما بعدها ، فتح القدير ٤/٥ ، ١١٣ ، ١٧٩/٤ الفواكه الدوانى ٢٩٥/٢ ، المهذب ٢٨٣/٢ ، المغنى ٢٨٢/٨ ، ٣٢٦ .

المبحث الثانى

موانع التكفير

مَهَيَّنَا : عرفنا فيما سبق أن التكفير لا بد من توافر أركان وشروط حتى يقع صحيحاً يترتب عليه آثاره وإذا لم يقع على هذا الوجه كان باطلاً وهناك موانع تحول دون الحكم يمكن عرضها فى المطالب الخمسة التالية :-

المطلب الأول

الجنون (١) والعتة (٢) وما فى حكمهما

الجنون عارض من عوارض الأهلية يطرأ على العقل فيذهب به ، ولذلك تسقط فيه المؤاخذه ، والخطاب لعدم وجود العقل الذى هو وسيلة فهم دليل التكليف ، وهو سبب من أسباب عدم المؤاخذه بالنسبة لحقوق الله - تعالى - ولا عقوبة دنيوية مقدرة أو غير مقدرة على المجنون لأنه إذا سقط عن التكليف

١- الجنون : إصطلاحاً :- أ- إختلال العقل بحيث يمنع جريان الأفعال على نهجه إلا نادراً : التعريفات للجرجانى مادة " جنون " .

وقيل : ب- إختلال القوة المميزة بين الأشياء الحسنة والقيحة المدركة للعواقب بأن لا تظهر آثارها وأن تتعطل أفعالها : الفتاوى الانقروية ١٥٩/١ طبعة بولاق ، حاشية ابن عابدين ٤٢٦/١ ، كشف اصطلاحات الفنون ٣٨٠/١ طبعة (١٣٨٢هـ) .

٢- العتة : إصطلاحاً :- آفة توجب خللاً فى العقل فيصير صاحبه مختلط الكلام فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء وبعضه كلام المجانين وكذا سائر أموره كشف الأسرار ٢٧٤/٤ ، ابن عابدين ٤٢٦/٢ .

فى العبادات ، والإثم فى المعاصى ، فالحد المبنى على الدرء بالشبهات أولى (١).

وعليه : فإن المجنون جنونا مطبقا أى تاما أو أصليا وكان جنونه ممتدا (٢) إذا صدر منه ما يستوجب التكفير بأنه لا يحكم برده ولا بكفره لأنه غير مكلف ولا قول له يعتد به شرعاً .

** وقد حكى ابن المنذر الإجماع فى ذلك فقال :- أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المجنون إذا إرتد فى حالة جنونه أنه مسلم (٣)

والعته من عوارض الأهلية كذلك وقد يترتب عليه فقد الإدراك و التمييز (٤) إما بالكلية وإما بالعضية فأما الكلية فإنه كالمجنون فى أحكامه وأما بالعضية فإنه حكمه حكم الصبى المميز فتصح منه العبادات ولا تثبت فى حقه العقوبات .

وقد اتفق الفقهاء على ذلك فى الجملة (٥)

١- الاختيار ٨٤/٤ ، ٩٣ ، ١٠٢ ، القوانين الفقهية فى ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، رحمة الأمة فى ٢٧١ وما بعدها ، المغنى ٢١٧/٨ .

٢- الجنون إن كان غير ممتد أى متقطع فإن المجنون حال إفاقة مكلف بالاتفاق .

٣- الإجماع ص ١٥٣ ، المغنى ١٢٤/٨ .

٤- حاشية ابن عابدين ٤٢٦/٢ وما بعدها ، مجلة الأحكام مادة : ٩٤٥ .

٥- يرى الدبوسى من علماء الأصول أن المعتوه تجب عليه العبادات احتياطاً ويرى صدر الإسلام : إن العته نوع جنون فيمع أداء الحقوق جميعاً : المرجعان السابقان .

إذا علم هذا : فإن المجنون والمعتوه إذا صدر منه ما هو مكفر فإنه لا ينسب إليهما كفر ولا يحكم عليهما بردة وبالتالي لا تترتب الآثار الشرعية على ذلك .

المطلب الثانى

الإكراه (١)

أجمع العلماء على أن من أكره على الكفر فاقتار القتل أعظم أجراً عند الله - تعالى - ممن إختار الرخصة (٢) والأصل فى هذا قوله - تعالى - ﴿ قتل أصحاب الأخدود . النار ذات الوقود إذ هم عليها قعود . وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود ﴾ (٣) .

وجه الدلالة : أن الله - تعالى - مدح أصحاب الأخدود - وهم من الأمم السابقة - لصبرهم على المكروه فى ذات الله - تعالى - وآثروا الإيمان على الكفران (٤) ، وهذا وإن كان شرع من قبلنا ، فقد أتى فى شرعنا ما يماثله مثل الآتى :
- قوله ﷺ ((أما صاحبك - أى من قتله مسيلمة الكذاب جزاء ثباته على الإسلام - فقد أخذ بالثقة . . .)) الحديث (٥)

١ - الإكراه : حمل الغير على أمر يمتنع عنه بتخويف يقدر الحامل على إيقاعه ويصير الغير خائفاً به : كشف الأسرار ١٥٠٣/٤ .
٢ - الجامع لأحكام القرآن ١٨٣/١٠ ، ١٨٧ وما بعدها طبعة دار الكتب المصرية

٣ - الآيات من سورة البروج .

٤ - المرجع السابق والمغنى ٩٠/٨

٥ - حديث إكراه مسيلمة رجلين من المسلمين على الكفر " : الكافى الشافى لابن حجر ٦٣٧/٢ طبعة دار الكتاب العربى بهامش الكشف .

وجه الدلالة : ظاهر فى أن من قُتل فى سبيل عقيدة الإيمان ولثباته على الإسلام فقد أخذ بالعزيمة وهى قطعاً أفضل من غيرها .

واختلفوا فيمن أكره على الكفر إكراهاً ملجئاً ومضطراً أى إكراهاً تاماً فهل يحكم بكفره أم لا ؟ وذلك على قولين :

القول الأول : لا عبرة بالإكراه فى الردة فمن أكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان فهو على إسلامه ، ذهب إلى ذلك الجمهور^(١) من الحنفية عدا محمد بن الحسن والمالكية والشافعية والحنابلة ومن وافقهم^(٢)

القول الثانى : من أكره على الكفر فهو كافر فى الظاهر ، مسلم بينه وبين الله - تعالى - قاله بعض أهل العلم كمحمد بن الحسن^(٣)

١- قال الحنفية : " وإن أكره على الكفر رخص له إظهاره وقلبه مطمئن بالإيمان " مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ٤٣٢/٢ طبعة دار إحياء التراث العربى ببيروت ، ((لا تصح ردة المكره استحساناً)) والدر المختار ٢٢٤/٤ ، بدائع الصنائع ١٣٤/٧ ، وقال المالكية : - ((يقتل الزنديق والمرتد إلا أن ثبت إكراهه)) مختصر خليل ص ٣٢٣ .
وقال الشافعية : " من سبق لسانه إلى الكفر أو أكره عليه فإنه لا يكون مرتداً " مغنى المحتاج ١٣٤/٤ وقال الحنابلة : " ومن أرتد عن الإسلام وهو مكلف مختار " الروض المربع ٤٣٦/٢ طبعة المصرية للطباعة والنشر .

٢- المبسوط ١٢٣/١٠ ، بدائع الصنائع ١٣٤/٧ ، الذخيرة ١٤/١٢ ، الشرح الصغير مع حاشية الصاوى ٤٣١/٤ ، مغنى المحتاج ٤١٧/٧ ، المغنى ٩٠/٨ طبعة النور .

٣- المبسوط ١٢٣/١٠ ، بدائع الصنائع ١٣٧/٧ ، الدر المختار ٢٢٤/٤ ، مجمع الأنهر ٤٣٢/٢ .

الأدلة

استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بدليل الكتاب والسنة والمعقول :

أولاً : دليل الكتاب : قوله - تعالى - ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً ﴾ (١)

وجه الدلالة : - إن سبب نزولها حسب ما يرويه العلماء فيمن أكره على التلفظ بكلمة الكفر أو فعل شيء من أفعال الكفار (٢)

ثانياً :- دليل السنة النبوية : خبر ((إن الله تعالى - تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)) (٣) وفي رواية ((رفع عن أمتي)) (٤)

١ - الآية ١٠٦ من سورة النحل

٢ - قيل نزلت في عمار بن ياسر هو وأبوه وأمه عليهم السلام وقد رواه مجاهد عن ابن عباس عليهم السلام وبه قال قتادة :- زاد المسير لابن الجوزي ٤/٩٥ طبعة المكتب الإسلامي ببيروت ، تفسير مجاهد ص ٣٥٣ طبعة مطابع الدوحة الحديثة وقيل نزلت في : جبرمولى عامر بن الحضرمي : كان يهوديا فأسلم فضربه سيده حتى رجع إلى اليهودية قاله مقاتل : زاد المسير ، وقيل : عمار وصهيب وخباب وسالم : معالم التنزيل للبغوي ٤/٩٥ ، وقيل قوم هاجروا فلحقهم أهل مكة ففتنهم فكفروا كارهين : المرجع السابق ٤/٩٦ طبعة المكتبة التجارية .

٣ - سنن ابن ماجه ١/٦٥٩ رقم ٢٠٤٥

وجه الدلالة :- إن التجاوز أو الرفع أو الوضع - كما جاء في رواية معناه إسقاط الحكم أو الإثم (١) وعليه فلا عبرة بالردة مع الإكراه .

ثالثاً :- دليل المعقول : بوجوه منها :

أ- أنه قول أكره عليه بغير حق ، فلم يثبت حكمه ، كما لو أكره على الإقرار بالإيمان أو بدين كاذب . (٢)

إستدل محمد بن الحسن على ما ذهب إليه بدليل المعقول بوجوه منها :-

أ- أنه نطق بالكفر فيترتب عليه الحكم في الظاهر والله -تعالى- يتولى السرائر لأنه وإن كان مكرهاً إلا أنه له نوعاً من الاختيار في ذلك (٣)

ب- أنه نطق بكلمة الكفر فأشبهه المختار (٤)

المناقشة

يُنَاقِشُ محمد بن الحسن بما يلي :-

أ- ما ذكره معارض بالنصوص الشرعية الثابتة . (٥)

٤- كنز العمال ٣٢/٤ رقم ١٠٣٠٧ .

١- سنن ابن ماجه ٦٥٩/١ طبعة الحلبي ، الحاكم ١٩٨/٢ طبعة دائرة المعارف العثمانية

٢- المغنى ٩١/٨ .

٣- المبسوط ١٢٣/١٠ ، بدائع الصنائع ٧٧٧/٧ ، المغنى ٩١/٨ .

٤- المغنى ٩١/٨ .

٥- أدلة الجمهور .

ب- ما ذكره قياس تعارض مع الإستحسان (١) وهو يقدم مع القياس عند الحنفية .

ج- أن في الإكراه شبهة والدماء تحقق بالشبهات لخبر (إدرعوا الحدود بالشبهات) (٢)

المختار : وبعد عرض القولين بالأدلة والمناقشة فقد إتضح لى أن ما قاله الجمهور هو الصواب لقوة ما استدلوا به وسلامته عن المعارض ولضعف ما استدل به المخالف .
وعلى هذا : فالإكراه مانع من موانع التكفير فمن أكره إكراهاً يعرض بدنه للتلف -مثلاً أو يلحق به أذى شديداً على الكفر فلا ينسب إليه الكفر ولا يحكم بردته مع ملاحظة أن هذا المانع رخصة (٣) مقدرة بزمن الإكراه فإن زال الإكراه زالت وعاد للحكم الأصلي من إظهار إسلامه لقوله ﷺ لعمار : ((والله إن عادوا فعد)) (٤) ولأن الرخصة ضرورة " تقدر بقدرها " (٥)

١- الإستحسان اصطلاحاً (لدى الحنفية) : اسم لدليل يقابل القياس الجلى يكون بالنص أو الإجماع أو الضرورة أو القياس الخفى :- رد المحتار ٢١٣/٥ طبعة (أولى) ، طلبة الطلبة ص ٨٩ طبعة أولى

٢- كنز العمال ٣٠٥/٥ رقم ١٢٩٥٧ .

٣- الرخصة اصطلاحاً :- ما وسع للمكلف في فعله لعذر عجز عنه.مع قيام السبب المحرم :- المستصفى ٦٣/١ طبعة محمد مصطفى (١٣٠٦ هـ)

٤- ابن جرير ١٨١/١٤ طبعة الحلبي ، الحاكم ٣٥٧/٢ طبعة دائرة المعارف العثمانية .

٥- الأشباه والنظائر للسيوطي ٨٤ ، ولابن نجيم ص ٨٥ .

المطلب الثالث

الخطأ (١)

إتفقت كلمة الفقهاء على أن المخطيء لا يحكم بردته ولا ينسب إليه لصدور قول أو فعل بكفر منه على سبيل الخطأ (٢) والأصل في هذا :

أ- قول الله - تعالى - ﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ﴾ (٣)

ب- قوله - تعالى - ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ (٤)

ج- قول النبي ﷺ ((إن الله تجاوز ، وفي رواية أخرى (وضع) وفي أخرى (رفع) لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)) . (٥)

د- وقوله ﷺ ((الله أشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب عليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة ، فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه فيئس منها ، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها ، وقد أيس من راحلته فبينما هو كذلك ، إذا هي قائمة عنده فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح : اللهم أنت عبدى وأنا ربك ، أخطأ من شدة الفرح)) (٦)

١- الخطأ اصطلاحاً : فعل يصدر من الإنسان بلا قصد إليه عند مباشرة أمر مقصود سواء : التلويع ١٥٩/٢ طبعة صبيح .

٢- الموافقات للشاطبي ١٠٩/١ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، وما بعدها .

٣- الآية رقم ٥ من سورة الأحزاب .

٤- الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

٥- سبق تخريج هذه الروايات .

٦- فتح الباري ١٠٢/١١ ، سنن الترمذي ٢٠٧/٥ رقم ٣٦٠٥

وجه الدلالة :- إن الله تعالى رفع الذنب والمؤاخذه على ما
أخطأ فيه المخطئ لإنعدام القصد لأن اللفظ إنما اعتبر
لدلالته على قصد المتكلم وإرادته لمعناه وموجبه فإذا
إنتفى هذا القصد صار الكلام لغواً لا أثر له (١)

المطلب الرابع الجهل (٢)

إتفق الفقهاء - في الجملة - على أن الجهل الذي يعد عذراً
يتصور فيمن نشأ بغير ديار المسلمين أو كان حديث عهد
 بالإسلام أو ببادية بعيدة عن الأمصار ، أو بعيداً عن
 العلماء ، أو منعزلاً في مكان بعيد عن الناس ، ولم
 يعرف أدلة الأحكام الشرعية الرئيسية لقواعد أو أركان
 الإيمان والإسلام وأصول المحرمات (٣)

وبالمثال يتضح المقال : لو أن أعجمياً لا يعرف اللسان العربي
نطق بكلمة كفر ولا يعرف المعنى ، وكذا إذا نطق

١- إعلام الموقعين ٥٥/٣ ، ٧٢/٤ ، التوضيح ١٩٥/٢ .

*- يتصور الخطأ بسبق اللسان أو حريان كلمة الكفر عليه من غير قصد
 لشدة فرح أو حزن أو مرض أو نحوه ، كذا من شرب مسكراً وهو لا يعلم
 أو سكر بحلال : تبين الحقائق ٣/٥ وما بعدها ، المهذب ٧٧/٢ ، أسنى
 المطالب ٣٨٣/٣ ، المغنى ١٩٥/٨ .

٢- الجهل اصطلاحاً :- إعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه :- كشف
 إصطلاحات الفنون ٢٥٣/٢ ، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٠٣ ،

واللسيوطي ١٨٧

٣- المغنى ٨١/٨ ، فواتح الرحموت

العربى بما يدل على ذلك ولا يعرف معناه ، وما أشبه ذلك ، كذا فى المسائل الدقيقة والغامضة (١) فهذا الجهل مسقط للإثم والحكم فى الظاهر لمن يخفى عليه لقرب عهده بالإسلام ، ونحوه .

وقد اتفق الفقهاء كما سلف - على ذلك فى الجملة (٢)

وعلى هذا : فالجهل وفق ما ذكر مانع من موانع التكفير . (٣)

١- المرجعان السابقان

٢- قال ابن تيمية :- " من الناس من يكون جاهلاً ببعض الأحكام جهلاً يعذر له ، فلا يحكم بكفر أحد حتى تقوم عليه الحجة من جهة بلاغ الرسالة " : وقال : " قد يكون الرجل حديث عهد بالإسلام ، أو نشأ ببادية بعيدة فمثل هذا لا يكفر بجحد ما جحدته حتى تقوم عليه الحجة ، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص " : الفتاوى الكبرى ٢٣١/٣ .

وقال ابن قدامة : " فإن كان ممن لا يعرف الوجوب لحديث عهد الإسلام أو الناشئ بغير دار الإسلام أو ببادية بعيدة عن الأمصار وأهل العلم لم يحكم بكفره " : المغنى ٨١/٨

وقال ابن حزم : " من أصاب شيئاً محرماً فيه حد ، أو لا حد فيه ، ولا حد ولا ملامة " : المحلى ١٨٨/١١ ، المسألة رقم ٢١٩٩ .

٣- بخلاف من يعلم ومن ينشأ ببلاد المسلمين ويخالط العلماء فلا يعذر بالجهل .

المطلب الخامس

التأويل (١)

التأويل منه ما هو سائغ يكون عنراً في عدم المؤاخذة ،
ومنه ما هو غير سائغ وكل منهما إما يدخل على ما يتعلق
بفروعيات أصول الدين (العقيدة) ومنه ما يدخل في الأمور
الفروعية العملية كالفقهية وتبعاً لذلك فإن الحكم يختلف باختلاف
ما يدخله التأويل واقتصر على إيراد ما يتصل بموضوعنا وذلك
فيما يلي :

التأويل السائغ في العقيدة :- وهذا مثل النصوص المتعلقة
بصفات الله جل جلاله وقد اختلف العلماء في هذا القسم
على ثلاثة مذاهب .

الأول : لا مدخل للتأويل فيها بل تجرى على ظاهرها ولا يؤول
شيئ منها وهذا قول المشبهة .

الثاني : أن لها تأويلاً ولكنها نمسك عنه مع تنزيه إعتقادنا عن
التشبيه والتعطيل . ذهب إلى ذلك السلف .

حجتهم : قوله تعالى ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ (٢)

الثالث : التأويل بمعنى يتفق وذات الله - تعالى - المقدسة .

١- التأويل اصطلاحاً : صرف اللفظ عن المعنى الظاهر إلى معنى
مرجوح بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الظاهر : المستصفي
٣٨٧/١ الأحكام للآمدى ١٣٥/٢ .

٢- الآية ٧ من سورة آل عمران

حجتهم : قوله - تعالى - ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ﴾ (١) .

المختار : أن الأول من هذه المذاهب باطل ، والآخران منقولان عن الصحابة رضي الله عنهم فقد نقل المذهب الثالث عن علي وابن مسعود وابن عباس وأم سلمة رضي الله عنهم قال ابن دقيق العبرة في الألفاظ المشكلة إنها حق وصدق على الوجه المقرر الذي أراده الله تعالى ومن أول شيئا كان تأويله قريبا على ما يقتضيه لسان العرب وما يفهمونه في مخاطبته لم تنكر عليه ولم يبتدعه وإن كان تأويله بعيدا توقفنا عليه واستبعدناه ورجعنا إلى القاعدة في الإيمان بمعناه في التنزيه . (٢)

وقال الشوكاني :- عن طريق أهل السلف : وهذا هو الطريق الواضح والمنهج المصحوب بالسلامة عن الوقوع في

١ - الآية السابقة

٢ - إرشاد الفحول ص ١٧٦ وما بعدها .

* من رام الإستزادة والتفصيل فليرجع إلى المصنفات المعتمدة مثل :-

مناهل العرفان ١٨٢/٢ طبعة الحلبي

الإتقان ٦/٢ طبعة الحلبي

شرح جوهرة التوحيد ص ١٠٧ طبعة الأميرية

شرح الطحاوية ١٢٥ ، ١٥٨ وما بعدها طبعة دار التراث بالقاهرة

مهاوى التأويل وكفى بالسلف الصالح قدوة لمن أراد
الإقتداء وأسوة لمن أحب التأسى . (١)

وقال الجوينى : ذهب أئمة السلف إلى الإنكفاف عن التأويل
وإجراء الظواهر على مواردھا وتفويض معانيها إلى
الرب تعالى ، والذى نرتضيه رأيا ندين الله تعالى به عقد
إتباع سلف الأمة فحق على ذى الدين أن يعتقد تنزيه
البارئ عن صفات المحدثين ولا يخوض فى تأويلات
المحدثين ولا يخوض فى تأويل المشكلات ويكل معناها
إلى الرب تعالى - (٢)

وقال صاحب الجوهرة :

وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تنزيها (٣)

إذا علم هذا :- فإن ما ذهب إليه السلف والخلف فى آيات
وأحاديث الصفات الإلهية لا يستوجب مطلقا الحكم بتكفير
إحداهما ولا الحكم على العقيدة بالفساد لوجود أدلة
شرعية معتبرة لديهم أدت للحكم الذى ارتضاه كل فريق
من حيث التفويض والتمسك بالظواهر والوقوف عندها
حسب وضعها اللغوى أو التأويل والصرف عن الظواهر
لمعنى يليق بذات الله تعالى .

١- إرشاد الفحول ص ١٧٦ وما بعدها .

٢- إعلام الموقعين ٢٤٦/٤

٣- شرح جوهرة التوحيد ص ١٠٧

****** ومما يتصل بهذا الجانب تأويلات المعتزلة في الصفات الإلهية وحكم رؤية الله تعالى في الآخرة فإنها وإن كانت مخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة على أنها لا تخرجهم عن الإسلام وقد نبه أكابر العلماء الذين يعتد بهم على ذلك (١) ، والأصل في ذلك أنه لم يثبت (٢) أن النبي ﷺ بحث في هذه الأمور ولم ترد أية آثار معتبرة عن الصحابة أو التابعين أو أتباع التابعين فيها . (٣)

-
- ١- من ذلك : أ- قال البيهقي : " أجمع السلف والخلف على الصلاة خلف المعتزلة ومناكحتهم وموارثتهم " :- مغنى المحتاج ١٣٥/٤ .
- ب- قال الغزالي : " ولم يثبت لنا أن الخطأ في التأويل موجب للتفكير وثبت أن العصمة مستفادة من قول لا إله إلا الله قطعياً فلا يدفع ذلك إلا بقاطع " الإقتصاد في الاعتقاد ص ١٥٨ طبعة دار الكتب العلمية .
- ج- قال الإيجي : " المسائل التي اختلف منها أهل القبلة الخطأ فيها ليس قادحاً في حقيقة الإسلام " :- المواقف ص ٣٩٢
- ٢- لم يثبت بأى حديث صحيح أو غير صحيح .
- ٣- من الفتاوى الصادرة عن السعودية في هذا الصدد ما يلي :-
- أ- أن من تأولوا بعض صفات الله تعالى أو فوضوا أصل معناها أنهم في نظرنا من كبار علماء المسلمين الذين نفع الله -تعالى- الأمة بعلومهم ، فرحمهم الله -تعالى- رحمة واسعة ، وجزاهم عنا خير الجزاء " :- الفتوى رقم ٥٠٨٢ مجلد ١٧٤/٣ وما بعدها ، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء .
- ب- " لا يكفرون أحداً معيناً ، أو طائفة معينة من أهل القبلة ، ويتخرجون من ذلك لإنكار النبي -ﷺ- على أسامة بن زيد بن حارثة قتله رجلاً من الكفار بعد أن لا إله إلا الله " :- الفتوى ٣٨٠ مجلد ١٥٤/٢ .

**** تاويل سائغ فى النصوص المتعلقة بالفروع : وقد اتفق**
الفقهاء على قبول العمل بالتأويل الصحيح مع إختلافهم
فى طرقه ومواضعه وما يعتبر قريباً وما يعتبر بعيداً . (١)
**** وهذا التأويل من أسباب إختلاف الفقهاء فى أحكام المسائل**
الفقهية المختلف فيها وذلك مثل " التأويل فى اليمين "
ووجوب الكفارة بالأكل والشرب عمداً فى نهار رمضان
أو قصرها على الجماع فقط . (٢)
تأويل فاسد فى العقيدة : (٣) وهذا يترتب عليه الحكم بالكفر
وسياتى تفصيله فى مظاهر التكفير مثل ما يزعمه
الباطنية والبهائية ومن ماثلهم فى أمور عقائدية أصولية.
تأويل فاسد فى الفروعيات : ومن أمثلته :

-
- ١- إرشاد الفحول ص ١٧٧ طبعة الحلبي ، الأحكام للأموى ١٣٦/٢ ،
البرهان للجوينى ٥١٥/١ ، المستصفى ٣٨٩/١ ، روضة الناظر ص ٩٣ .
 - ٢- توضيحه : أن من رأى هلال رمضان وحده وردت شهادته وجب
عليه الصوم فإن ظن إباحة الفطر لرد شهادته فأفطر بما يوجب الكفارة
عند الشافعية والحنابلة ، وفى المشهور عند المالكية تجب عليه الكفارة
لإنتهاك حرمة الشهر ، أما ظن الإباحة لرد الشهادة فهو تأويل بعيد
لمخالفته قوله تعالى ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ - الآية ١٨٥ من
سورة البقرة ، وعند الحنفية وبعض المالكية : لا كفارة عليه لمكان الشبهة
إذ رد الشهادة يعتبر تأويلاً قريباً فى ظن الإباحة : بدائع الصنائع ٨٠/٢ ،
الإختيار ١٢٩/١ ، الدسوقي ٥٣٢/١ ، الشرح الصغير ٢٥٠/١ ،
المجموع ٢٣٥/٦ ، كشف القناع ٣٢٦/٢ .
 - ٣- ذكر هذا هنا مرعاة للتقسيم .

أ- تخطئة الخوارج لعلى ابن أبى طالب عليه السلام فى قبول التحكيم لقوله - تعالى - ﴿إِن الْحُكْمُ لِلَّهِ﴾ (١) وخروجهم عليه فهذا التأويل منهم فاسد لأنه :

إتفق الفقهاء على أن خروج طائفة على الإمام بتأويل يبيح ذلك فى نظرهم يعتبر بغياً لفساد تأويلهم (٢) إلا أن خروجهم عليه - مع فساد تأويلهم - لم يخرجهم عن الأسلام ولم يحكم العلماء بالردة أو الكفر (٣)

ب- منع بعض المسلمين الزكاة إبان عهد أبى بكر رضي الله عنه حيث تأولوا قول الله - تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّ صِلَاتَكَ سَكَنَ لَهُمْ﴾ (٤) فقالوا :- إن ذلك لا يأتى لغير النبى صلى الله عليه وسلم ولم يقم

١- الآية ٤٠ من سورة يوسف

٢- رحمة الأمة ص ٢٧١ .

٣- قال الإمام على رضي الله عنه - : " إخواننا بغوا علينا " : تطهير الجنان واللسان ص ٢٤ طبع مكتبة القاهرة ، الإختيار ١٥١/٤ طبعة إستنبول .

وقال ابن حجر " الصحيح عند الأكثرين أن الخوارج لا يكفرون ببدعتهم " :- فتح البارى ٤٦٦/١٠ ، وقال ابن نجيم : " الذى صح عن المجتهدين

فى الخوارج عدم كفرهم " :- البحر الرائق ١٢٠/٥ طبعة المكتبة الماجدية بباكستان ، وقال ابن قدامة : " .. وإن كان بتأويل كالخوارج فقد ذكرنا أن

أكثر الخوارج لم يحكموا بكفرهم " :- المغنى ١٤١/٨ ،

وقال المرداوى : " ونصوص الإمام أحمد صريحة فى عدم كفر الخوارج " : الإنصاف ٣٢٣/١ .

٤- الآية ١٠٣ من سورة التوبة .

دليل على قيام غيره في ذلك مقامه (١) وهذا تأويل فاسد
لثبوت الزكاة بالقرآن والسنة والإجماع . ومع فساده إلا
أنهم لا يكفرون بذلك على القول بعدم جحدهم لها ويجب
حملهم بالقوة على أدائها وقد فعل الصديق عليه السلام ذلك (٢)

ج- تأول قدامة بن مظعون شربه للخمر - ومعلوم أن حرمتها
ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع - فقال : إن الله - تعالى
- يقول ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات
جناح فيما طعموا ﴾ (٣) وإني من المهاجرين من أهل بدر
وأحد ، فطلب عمر رضي الله عنه من الصحابة رضي الله عنهم أن يجيبوه ، فقال
ابن عباس - رضي الله عنهما :- " إنما أنزلها الله -
تعالى - عذراً للماضين لمن شربها قبل أن تحرم ، وأنزل
: ﴿ إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من
عمل الشيطان فاجتنبوه ﴾ (٤) حجة على الناس ، وقال له
عمر : إنك أخطأت التأويل يا قدامة ، إذا اتقيت واجتنبت
ما حرم الله عليك (٥) .

١- التبصرة لابن فرحون بهامش فتح العلي المالك ٢/٢٨٠ ، الاختيار

١/١٠٤ أسنى المطالب ٤/١١١ ، شرح منتهى الإرادات ١/٤١٧ .

٢- المجموع شرح المذهب ٥/٣٣٤ ، المغنى لابن قدامة ٢/٥٧٢ وما
بعدها .

٣- الآية ٩٢ من سورة المائدة .

٤- الآية ٩٠ من سورة المائدة .

٥- أثر قدامة بن مظعون : مصنف عبدالرزاق ٩/٢٤٢ طبعة المجلس
العلمي بالهند .

وانظر لهذه المسألة :

وعلى هذا :- فالتأويل الذى له أدلة معتبرة فى العقيدة (فى
فروعيات أصولها) وفى الفروعيات فإنه مانع من موانع
التكفير، وقد اتفق الفقهاء على ذلك - فى الجملة . (١)

هامش الفروق ١/١٨١ ، مغنى المحتاج ٤/١٩٣ ، المغنى ٨/٣٠٤ .
١ - الموافقات ٤/١٦٨ ، ٢١٣ ، رفع الملام ومجموع الفتاوى ١٩/٢٧٨ .

الفصل الثالث

إثبات التكفير والحكم به

وفيه مبحثان

المبحث الأول

وسائل إثبات التكفير

اتفق الفقهاء على أن الإقرار والشهادة واليمين والنكول و
القسامة - على تفصيل في الكيفية أو الأثر - حجج
شرعية يعتمد عليها القاضي في قضائه ويعول عليها في
حكمه (١)

واتفقوا على أن تكفير المسلم يثبت بالإقرار أو الشهادة (٢)
إذا علم هذا :- فإن وسائل إثبات التكفير ونسبته إلى المسلم
وترتب آثار ذلك تنحصر في :- الإقرار - الشهادة
وأتناول هذا في المطلبين التاليين :-

١ - حاشية ابن عابدين ٤/٤٦٢ ، ٦٥٣ ، بداية المجتهد ٢/٥٠١ ، نهاية
المحتاج ٨/٣١٤ ، الروض الندية ص ٥٢١ وما بعدها طبعة السلفية .
٢ - الإجماع ص ٧٦ ، الطرق الحكيمة ص ١٩٦ .

المطلب الأول الإقرار (١)

تمهيد :- الإقرار خبر ، فكان محتملاً للصدق والكذب ، بإعتبار ظاهره ، لكنه جعل حجة لظهور رجحان جانب الصدق فيه ، إذ المقر غير متهم فيما يقر به على نفسه وقد اتفق الفقهاء على الحكم بالإقرار ولزوم قبوله (٢) وقصور حجته على المقر وحده لقصور ولاية المقر عن غيره فيقتصر عليه (٣)

شروط المقر : اشترط الفقهاء في المقر عدة شروط منها : (٤)

- ١- البلوغ : فلا يصح إقرار الصبي غير المميز بالإتفاق (٥)
- ٢- العقل : فلا يصح إقرار المجنون والنائم والمغمى عليه والمعتوه ومن زال عقله بعذر . (٦)**

١- الإقرار : اصطلاحاً : الأخبار عن ثبوت حق للغير على المخبر (تعريف الجمهور عدا بعض الحنفية) : الفتاوى الهندية ١٥٦/٤ ، مواهب الجليل ٢١٦/٥ ، نهاية المحتاج ٦٤/٥ وما بعدها ، كشف القناع ٤٥٢/٦ .

٢- الطرق الحكمية لابن القيم ص ١٩٦

٣- الهداية وتكملة الفتح ٢٨٢/١ ، ، تبين الحقائق ٣/٥ ، سبل السلام ٦/٤ .

٤- والأصل فيه : خبر ((جاء رجل الى النبي ﷺ فقال : انه زنى بامرأة -سماها- فأرسل النبي ﷺ الى المرأة فدعاها فسألها عما قال ، فأنكرت فحدّه وتركها)) .

سنن أبي داود ٦١١/٤ ، وقد استتكره النسائي وذكر أن فيه من يتكلم فيه : نيل الأوطار للشوكاني ١٠٦/٧ طبعة العثمانية .

٥- بدائع الصنائع ٢٢٢/٥ وما بعدها ، مواهب الجليل ٢١٦/٥ ، نهاية المحتاج ٣٠٧/٤ ، المغنى ١٤٩/٥ وما بعدها .

٣- الإختيار : فلا يصح إقرار المكره .

فالإخلاصة

أن من صحت نسبة الكفر إليه صح إقراره بما يكون الإقرار باللفظ الصريح أو الكتابة

التوضيح : أولاً : الإقرار باللفظ الصريح : وهذا يشترط فيه صدوره ممن هو أهل للتصرف ، وأن يقصد المتكلم اللفظ مع المعنى المستعمل فيه إذ الجهل بمعنى اللفظ مسقط لحكمه (١) ، وصدوره كما سلف عن إختيار (٢) وقد اتفق الفقهاء على هذا . (٣)

ثانياً الكتابة : وهي تقوم مقام اللفظ في التصرفات . واتفق الفقهاء على صحة العقود وإنعقادها وسائر التصرفات

٦- تبين الحقائق ٣/٥ ، الهداية ونتائج الأفكار ٢٨٤/٦ ، حاشية ابن عابدين ٤٤٩/٤ وما بعدها ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣٩٧/٣ ، المذهب ٧٧/٢ ، ٣٤٤ ، اسنى المطالب ٢٨٣/٣ .

*** - إن سكر بطريق غير محرم ، كمن شرب المسكر مكرهاً لا يلزمه شيء ، وكذا من شرب ما لا يعلم أنه مسكر فسكر بذلك :

تبين الحقائق ٣/٥ وما بعدها ، البحر الرائق ٧/٥ ، المذهب ٧٧/٢ ، ٣٤٤ ، المغنى ١٩٥/٨

١- جاء في قواعد الأحكام : ((إذا نطق الأعجمي بكلمة الكفر))

٢- بدائع الصنائع ١٠٠/٣ .

٣- المصادر السابقة وقال العلماء : القول هو الأصل في التعبير عن إرادة

الإنسان إذ هو من أوضح الدلالات على ما فى النفوس : المبسوط ٤٦/١٣

، مغنى المحتاج ٣/٢ ، إعلام الموقعين ١٠٥/٣

بالكتابة المستبينة (١) ، لأن القلم كما يقول الفقهاء أحد
اللسانين فنزلت الكتابة منزلة اللفظ وقد أمر النبي ﷺ
بتبليغ الرسالة وكان في حق البعض بالقول ، وفي حق
آخرين بالكتابة الى ملوك الأطراف (٢)

المطلب الثاني الشهادة (٣)

وفيه مقصدان

المقصد الأول صفة الشهادة

إتفق الفقهاء - في الجملة على أن الصفات المعتبرة في قبول
الشهادة تحقق : العدالة والبلوغ والإسلام والحرية ونفى
التهمة (٤)

واتفقوا على أنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا
الأموال وحقوقها (٥)

١- بدائع الصنائع ٥٥/٤ ، حاشية ابن عابدين ٤٥٥/٤ وما بعدها ، مغنى
المحتاج ٥/٢

٢- جواهر الإكليل ٣٤٨/١ ، شرح منهي الإرادات ١٢٩/٣ وما بعدها ،
المغنى ٢٣٩/٧ وما بعدها ، التبصرة بهامش فتح العلى ٤٠/٢

٣- الشهادة اصطلاحاً : إخبار بتصديق مشروطاً فيه مجلس القضاء ولفظة
الشهادة : أنيس الفقهاء ص ٢٣٥ طبعة دار الوفاء بجدة بالسعودية .

٤- بداية المجتهد ٤٦٢/٢

٥- رحمة الأمة ص ٣٢٥

واجمعوا على أن شهادة المسلم البالغ العاقل الحر الناطق
المعروف النسب البصير ، الذى ليس بوالد المشهود له ،
ولا أخ ، ولا أجير ولا زوج ، ولا خصم ، ولا عدو ،
ولا شريك ولا وكيل ، ولا جار بشهادته الى نفسه شيئاً ،
ولا يكون صاحب بدعة ، ولا شاعر يعرف بأذية الناس ،
ولا لاعب شطرنج يشتغل (أى يشتغل به عن الصلاة
حتى يخرج عن وقتها) ، ولا شارب خمر ، ولا قاذف
للمسلمين ، ولم يظهر منه ذنب وهو مقيم عليه صغير أو
كبير ، وهو ممن يؤدى الفرائض ويجتنب المحارم جائزة
، يجب على الحاكم ، قبولها إذا كانا رجلين أو رجلاً
وامرأتين . (١)

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن ما لا يطلع عليه الرجال غالباً ،
مما ليس بمال ولا يقصد منه مال :- كالنكاح والردة
..... الخ فإنه يثبت بشهادة شاهدين لا امرأة فيهما (٢)
وخالف فى ذلك الحسن

المقصد الثانى

عدد الشهود

اختلفت كلمة الفقهاء فى عدد شهود على الكفر هل تقبل الشهادة
من عدلين أم أربعة ؟ وذلك على قولين :-

١- الإجماع لابن المنذر ص ٣٢٥

٢- تبصرة الحكام ٢٦٥/١ ، الشرح الكبير والمغنى ٦/١٢ ، ٨٤ ،

روضة الطالبين ٢٥٣/١١

القول الأول :- تقبل الشهادة من عدلين . قال بهذا الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ومن وافقوهم (١).

القول الثاني : لا يقبل إلا أربعة . قاله الحسن (٢)

الأدلة

استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بدليل المعقول :-
إنها شهادة في غير الزنا فقبلت من عدلين كالشهادة على السرقة (٣) .

استدل الحسن على ما ذهب إليه بدليل المعقول :
أنها شهادة بما يوجب القتل فلم يقبل فيها إلا أربعة قياسا على الزنا (٤) .

يناقش : أ- لا يصح القياس على الزنا فإنه لم يقيد فيه الأربعة لعلة القتل بدليل إعتبار ذلك في زنا البكر ولا قتل فيه (٥)
وإنما العلة كونه زنا ولم يوجد ذلك في الردة .

ب- إن الفرق بينهما أن القذف بالزنا يوجب ثمانين جلدة بخلاف القذف بالردة (٦)

١- تبصرة الحكام ٢٥٦/١ ، بداية المجتهد ٢٦٤/٢ روضة الطالبين ٢٥٣/١١ ، المغنى ٨٧/٨

٢- المغنى ٨٧/٨ نشر النور الإسلامية (باب الردة) ، بداية المجتهد ٢٦٤/٢

٣- المغنى ٨٧/٨

٤- المرجع السابق

٥- المرجع السابق

المختار :- وبعد عرض القولين بالأدلة والمناقشة فقد إتضح
رجحان ما قاله الجمهور من أن الشهادة على الكفر تكون
بعدلين لقوة ما أستدلوا به (١) قال الله تعالى ﴿واستشهدوا
شهيدين من رجالكم﴾ (٢)

=٦- المرجع السابق

١- حكى ابن المنذر الإجماع فقال " ولا نعلم أحداً خالفهم إلا الحسن " :

المرجع السابق

٢- الآية ٢٨٢ من سورة البقرة

المبحث الثانى

من يحكم بالكفر ؟

تكفير المسلم على ما هو معلوم أمر له قدره وخطره لذا أحاطته الشريعة الإسلامية بضمانات كافية ووسائل دفع وافية فجعلت للتكفير أركاناً وشروطاً وموانع وموجبات لعظم الآثار المعنوية وغيرها .

لذا فإن إصدار الحكم بالتكفير ونسبته للمسلم وما يترتب عليه من آثار وعواقب (١) لا يكون لأحد الناس مطلقاً ، بل للهيئة أو الدائرة المختصة وهى (القضائية) ، وبالإستقرار فى صور إصدار الأحكام فى جرائم الجنايات على النفس وما دونها ، وجرائم الحدود والتعازير إبان عهد رسول الله ﷺ والسلف الصالح ﷺ فنجد ان إصدار الأحكام إنما كان من الحاكم أو من ينبهم من الولاة والقضاة ، واقتصر دور آحاد الناس على مجرد (الشهادة) ، وتنفيذ هذه الأحكام إختص به الحاكم أو من ينبيه ، وهذا الإختصاص أعطى للنظام الجنائى الإسلامى تفرداً لم يسبق ، بل ويعد سابقاً على ما وضع من سياسات فى هذا الجانب (٢)

١- سيأتى بيان ذلك فى (الباب الثانى) .

٢- يمكن القول أن السياسية الجنائية فى الشريعة الإسلامية تشتمل على :
الجانب التشريعى : ومجاله واختصاصه تقدير وتحديد العقوبات الدنيوية .
الجانب القضائى : حكم الولاة أو القضاة بالنصوص التشريعية .

والتكفير بوصفه سبب ومظهر الحكم بالردة وإن كان لا يحتاج إلى (دعوى) لأن الحدود - عدا القذف - لا تتوقف على (الدعوى) لأنها (حق الله تعالى) فتقبل الشهادة فيها (حسبة) بدليل شهادة الصحابة رضي الله عنهم على الزناة والسراق وشاربي الخمر ، بدون تقدم (دعوى) لأنه كما سلف : الحق حق الله تعالى فلم تفتقر الشهادة به إلى تقدم دعوى ، ولأن في سائر الحقوق إنما تكون من المستحق ، وهذا لاحق فيه لأحد من الأدميين فيدعيه (١)

إلا أن وسائل إثبات التكفير - وقد مضى بيانها - إنما تكون أمام الجهة القضائية بالإقرار والشهادة إنما تكون أمام تلك الجهة المختصة بتلقي إقرار المتهم بالكفر وإصدار الحكم وما يستتبعه كذلك الأمر في الشهود .

ولذا فقد اتفق الفقهاء على أن القاضي يحكم في كل شيء من الحقوق ، سواء كان حقاً لله تعالى - أم حقاً لأدمي ، وأنه نائب عن الإمام الأعظم في هذا المعنى (٢)

الجانب التنفيذي : إناطة الحكام ومن ينوب عنهم في إستيفاء العقوبات

١- بدائع الصنائع ٥٢/٧ ، ٥٦ ، روضة الطالبين ١٤٤/١٠ ، المغنى

٢٠٨/٨ ، ٢١٧ ، ٢٨٤ .

٢- بداية المجتهد ٤٥٢/٢ .

الباب الثانى

مظاهر التكفير وآثاره

وفيه فصلان

الفصل الاول

مظاهر التكفير

وفيه ثلاثة مباحث

التكفير تبعاً لأركانه وشروطه وموجباته وإنتفاء موانعه
قد يكون فردياً أو جماعياً أو دولياً ويتضح هذا فى المباحث
التالية :

المبحث الأول

التكفير الفردي

يعنى به التكفير لفرد بعينه من آحاد الناس ، وقد وجد هذا
النوع على فترات التاريخ فقد وجد على عهد الرسول ﷺ (١)
وأصحابه (٢) وما تلى ذلك من عصور (٣) وقد تعددت موجبات

١- من الأشخاص الذين نسب إليهم التكفير وحكم عليهم بالردة فى عهد
النبي ﷺ : أم مروان (وقيل أم رومان والصواب الأول) ، أم ولد لأعمى
: زاد المعاد ٥٨/٥ وما بعدها طبعة الرسالة ، نيل الأوطار ١٩٠/٨ وما
بعدها ، سبل السلام ١٢٤١/٣ رقم ١١٢٧ .

٢- ومن حكم عليهم بالردة لثبوت كفرهم فى عهد الصحابة رضي الله عنهم : أم قرفة
، ابن النواحة ، جاحدوا فريضة الزكاة : نيل الأوطار ١٩٠/٨ وما بعدها
، سبل السلام ١٢٣٩/٣ رقم ١١٢٥ .

٣- كمؤسسى الفرق الضالة وسيأتى فى (التكفير الجماعى) .

التكفير لهؤلاء الأشخاص وإن كان الغالب إما السب والقدح فى الإسلام عامة ورسول الله - ﷺ خاصة (١) أو جحد ما هو معلوم من الدين بالضرورة (٢) أو إدعاء النبوة والرسالة (٣) وغير ذلك من موجبات التكفير وفى العصر الحاضر ظهرت وسائل عديدة أغلبها الكتابية (٤) ولمقاصد مرسومة من قبل الإستشراق والتغريب ، فى ديار المسلمين ، تشكك فى القرآن الكريم أو فى بعض آياته كإنكار الوجود التاريخى لسيدنا إبراهيم

١- مثل ما روى أن (أن أعمى كان له أم ولد تشتم النبى ﷺ وتقع فيه فينهاها فلا تنتهى ويزجرها فلا تنزجر . . .) الحديث :

نيل الأوطار ١٨٨/٧ باب (قتل من صرح بسب النبى ﷺ) .

٢- كجحد فرضية الزكاة من الذين قاتلهم الصديق ﷺ .

٣- المتنبون فى العصور الإسلامية الأولى .:

أ- فى صدر الإسلام : منهم :

الاسود العنسى ، طلحة بن خويلد ، مسيلمة ، سجاح :

البداية والنهاية ٣١٨/٦ ، تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبرى)

ب- فى العصرين الأموى والعباسى : منهم :

المختار ، الحارث بن سعيد ، بيان بن سمعان ، المغيرة بن سعيد العجلي ،

ابو منصور العجلي ، ابو الخطاب الاسدى ، على بن الفضل الحميرى :

ميزان الاعتدال ٨٠/٤ ، البداية مجلد ٨ ، الفرق بين الفرق مقالات

الإسلاميين ٧٥/١ .

وعقيدة ختم النبوة بالنبوة المحمدية / أحمد سعد الغامدى .

٤- كتابة كتب وقصائد ومقالات وقصص ومسرحيات تتعرض لما فصل

فى (موجبات التكفير)

وإسماعيل - عليهما السلام - وكإنكار أنكر عالم الغيب الإلهي أو الزعم أن القرآن الكريم نتاج بشرى ، أو التشكيك في السنة النبوية وأنكار صحيحها جملة وتفصيلاً ، أو المناداة بعدم صلاحية الشريعة الإسلامية للتطبيق أو رميها بالجمود والتخلف ، وكتابات تحاول الإنفلات من الأحكام الشرعية الثابتة الواردة عن طرق قطعية الورود والدلالة ، أو تهزأ بالرسول والأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - وهذه الأقلام المسمومة ، والألسنة المأفونة ما تفتأ تظهر كالجرذان في ديار المسلمين تحاول بما يخيّل إلى خيالها المريض هدم الإسلام وحالهم كحال قول القائل:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
وأسماء أصحاب هذه الأقلام والألسنة معروفة وقد تناولت
وسائل الإعلام ما نسب إليهم (١)

١- وجل هؤلاء سدنة للإلحادية ثم العلمانية ، يعرضون بضاعتهم في سوق النخاسة الفكرية بزعم حرية الفكر ، يرضون سادتهم من غير المسلمين نظير عرض من الدنيا ، وقد أمست لهم صولة وجولة في بلاد المسلمين !!.

المبحث الثانى التكفير الجماعى

المقصود بالتكفير الجماعى نسبته لجماعة تتوطأ على مفارقة الإسلام ، بالردة عنه ، أو إحداث ما يستوجب نسبة الكفر إليهم والحكم بالردة عليهم ، وقد حصل هذا قديماً ويحصل حديثاً!

فأما حصوله قديماً : مثل ما حدث فى عهد الخليفة الراشد أبى بكر رضي الله عنه من الذين منعوا الزكاة جحداً لفريضتها (١)

وعلى هذا :- فإن حصل ذلك - لا قدر الله - من إنكار أو جحد الصلاة أو الزكاة أو الصيام أو الحج ، أو تحليل ما حرم بدليل قطعى وظاهر وصار معلوماً من الدين بالضرورة ، من طائفة فما الحكم ؟

اتفق الفقهاء على مشروعية تكفيرهم ووجوب قتالهم ، مستدلين بما فعله أبو بكر رضي الله عنه - بأهل الردة . (٢)

واختلفوا فى صفة دارهم على مذهبين :-

المذهب الأول :- إذا اظهروا أحكام الكفر فقد صارت دارهم دار حرب لأن البقعة تنسب إلينا أو إليهم بحسب القوة والغلبة (٣) ذهب إلى ذلك الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد بن الحنفية (٤).

١ - المبسوط ١١٣/١٠ ، الأم ٣٢/٦ ، نيل الأوطار ٢١٨/٧ .

٢ - المراجع السابقة

٣ - بمعنى أن كل موضع ظهر فيه أحكام الكفر والشرك فهو دار حرب ، وكل موضع كان الظاهر فيه أحكام الإسلام فهو دار الإسلام :

المذهب الثاني :- تصير دار المرتدين دار حرب بثلاث شرائط:

١- أن تكون متاخمة أرض الشرك ليس بينها وبين أرض الحرب دار للمسلمين .

٢- ألا يبقى فيها مسلم آمن بإيمانه ولا ذمى آمن بإيمانه

٣- أن يظهروا أحكام الشرك فيها (١).

ذهب إلى ذلك أبو حنيفة (٢) .

وقد ظهرت في عبر الأزمنة إلى يومنا هذا فرق شتى تعتق مبادئ كفرية مثل

الباطنية ، الغلاة ، السبئية ، الغرابية ، الكيسانية ،
الإسماعيلية ، الخطائية ، القرامطة ، إخوان الصفا ، الحشاشون ،
النصيرية ، الدروز ، اليزيدية (عبدة الشيطان) الحاكمة
والدروز (٣) ، والميمونية (٤) ، (٥) والبابية ، والبهائية ،

بدائع الصنائع ١٣٠/٧ ، ابن عابدين ٢٠٣/٣ ، المدونة ٢٢/٢ ، الانصاف ١٢١/٤ .

٤- المبسوط ١١٣/١٠ ، ابن عابدين ١٧٤/٣ ، المغنى ٥٥٤/٨ ،
الإفصاح ٣٤٨ ، اختلاف الأئمة ص ٢٧٠ .

١- معنى ذلك : أن أبا حنيفة يعتبر تمام القهر والقوة ، لأن هذه البلدة كانت من دار الإسلام محرزة للمسلمين فلا يبطل ذلك الإحراز ، إلا بتمام القهر من المشركين وذلك باستجماع الشرائط الثلاث :

المبسوط ١١٣/١٠ ، حاشية ابن عابدين ١٧٤/٤ .

٢- المرجعان السابقان .

٣- جل هذه الفرق منبثقة عن الشيعة .

والقاديانية ، والطهوية (١) وهذه الفرق لها آراء ومعتقدات تتناقض وقواعد الإيمان وأركان الإسلام الذى جاء به رسول الله - ﷺ وقد حكم العلماء بكفر هذه الفرق لإعتناقها معتقدات وممارستها لأمر تخالف صريح القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة .

٤- من الخوارج

٥- من رام الإستزادة فعليه بالمصنفات المعتمدة فى الفرق مثل :

الملل والنحل للشهرستانى ، الفرق بين الفرق للبغدادى ، الفصل فى الملل والأهواء والنحل لابن حزم ، المذاهب الإسلامية لأبى زهرة ، الفرق والمذاهب القديمة والمعاصرة لعبد الله الأمين

١- يراجع : حقيقة البابية والبهائية للدكتور محسن عبدالحميد ، تهافت البابية والبهائية للدكتور مصطفى عمران ، خفايا الطائفة البهائية للدكتور أحمد عوض ، البهائية / محب الدين الخطيب ، القاديانية / إحسان إلهى ظهير ، ماهى القاديانية للمودى ، الردة ومحاكمة محمود طه د. / مكاشفى الكباشى

المبحث الثالث

التكفير الدولى (١)

معناه نسبة الكفر لإقليم من الأقاليم الإسلامية ، بتحول أهله من دين الإسلام إلى غيره (٢) ، أو بفراغ الإقليم كله من شعائر الإسلام وإستبدالها بغيره ، أو إحلال " شريعة " الكفار محل الشريعة الإسلامية ، إستهانة بها وإجتراء وإفتراء ، وتفضيلا لها عليها .

وقد أخذت الحالة الأخيرة :- التحاكم بغير الشريعة الإسلامية النصيب الأوفر فى تكفير دولة من عدمه ، وقد ظهر ذلك بوضوح عقب جلاء الإستعمار الأجنبى العسكرى عن الدول الإسلامية عقب ثورات التحرر ، وتركه لإستعمار فكرى فى هذه الدول ، مع ما سبق ذلك من سقوط الخلافة الإسلامية ، وتكاثر وتواطى دعاة التغريب وتبوأهم مقاليد الأمور - غالبا - أو شغلهم لمناصب قيادية ، وترتب على هذا أن الأمة الإسلامية أضحت دولا ، لكل دولة نهج مستقل ومتباين ، فمن الدول من نص على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، وبعضها نص على أن الإسلام دين الدولة، وذلك فى دساتير الحكم ، ومنها من قنن الشريعة الإسلامية وطبقها فى كثير من

١- أى نسبة دولة ما إلى من الدولة الإسلامية إلى الكفر .

٢- حدث هذا فى بلاد الأندلس (أسبانيا) ، والجمهوريات الروسية فى العهد الشيوعى وما أشبه ذلك " ولله الأمر من قبل ومن بعد " .

المجالات ، ومنها من مزج بين الشريعة الإسلامية والقوانين
الوضعية فى جل المجالات ، ومنها من أغفل النص على صفة
دين الدولة ، بل منها من نص على أن العلمانية هى دين الدولة
، وهكذا أمست الأمة الإسلامية فى عصرنا الحاضر دولا
وشعوباً لكل فى الإحتكام إلى الشريعة الإسلامية ، سبلاً
ومنهاجاً ، مما أدى إلى ظهور ونشوء جماعات خارجة على
الحاكم ومؤسسات الدولة ترمى الدولة بالكفر ، متذرة
بنصوص وقواعد شرعية ، وتصنف الدولة بأنها دار كفر لا دار
إسلام (١) .

١- دار الإسلام :هى كل بقعة تكون فيها أحكام الإسلام ظاهرة :

بدائع الصنائع ١٣٠:٧ ، حاشية ابن عابدين ٢٥٣/٣ ، المبسوط ١١٤/١٠ ،
المدونة ٢٢/٢ ، الإنصاف ٢١٢/٤ ، كشف القناع ٤٣/٣ .

وفصل الشافعية :هى كل أرض تظهر فيها أحكام الإسلام كتحريم الزنا
والسرقة ، أو يسكنها المسلمون وأقربوها بيد الكفار ، أو كانوا يسكنونها ،
ثم أجلاهم الكفار عنها :

حاشية البجيرمى ٢٢٠/٤ ، نهاية المحتاج ٨١/١ وما بعدها .

ب- دار الحرب : كل بقعة تكون فيها أحكام الكفر ظاهرة :-
المرجع السابق .

ج- دار العهد : (تسمى دار الصلح أو المودعة) : كل ناحية صالح
المسلمون أهلها بترك القتال على أن تكون الأرض لأهلها :
فتح القدير ٣٣٤/٥ ، الأحكام السلطانية للماوردى ص ١٧٨ .

دار البغى : ناحية من دار المسلمين تحيز إليها مجموعة من المسلمين لهم
شوكة خرجت على الإمام بتأويل :

وهذان الأمران (تكفير الدولة ، وجعلها دار كفر) هما أبرز ما يتصل بموضوعنا ، وأتناولهما في مطلبين :

المطلب الأول

هل الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - يعد كفراً ؟
أجمع المسلمون على أن شريعة سيدنا محمد ﷺ مؤبدة إلى يوم القيامة لا تتسخ (١) .
واتفقوا على أن وجوب الحكم بالقرآن والسنة والإجماع ، وعلى أن من حكم بغيرها فقد حكم بباطل في الجملة (٢) .
وأجمعوا على أن من جحد من القرآن حرفاً مجمعاً عليه ، وهو عالم بذلك ، فهو كافر (٣) واتفقوا على أن من أسلم وقامت عليه الحجة بأن الخمر حرام وأن الصلاة فرض - مثلاً - فتمادى حينئذ واعتقد أن الخمر حلال ، وأن ليس على الإنسان صلاة فهو كافر ، أما من لم يعلم شرائع الإسلام ولم يبلغه حكم الله - تعالى - لم يكن كافراً (٤) .
إذا علم هذا :- فإن الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - إما جحداً أو تقصيراً ولكل حكم .

المرجع السابق ص ٣٨ ، فتح القدير ٣٣٤/٥ ، بدائع الصنائع ١٣٠/٧ ، أسنى المطالب ١١١/٤ .

١- شرح صحيح مسلم ٤٠٦/١٠ .

٢- مراتب الإجماع ٤٩ وما بعدها ، فتح الباري ٢١٠/٦ ، المغنى ١٨٩/١٠ .

٣- المجموع ١٨٥/٢ .

٤- المحلى ٤١٩٩ ، المغنى ٥٤٧/٨ ، فتح الباري ٢٣٥/١٢ .

المقصد الأول

الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - جحداً

إتفق الفقهاء على أن من جحد القرآن الكريم أو بعضه ، أو ادعى تناقضه أو إختلافه أو إسقاط حرمة أو الزيادة (١) فيه فقد كفر .

واتفقوا على أن من كذب النبي - ﷺ - فيما جاء به ، أو من أعتقد حل شيء مجمع على تحريمه فقد كفر (٢) .
إذن : الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - إن كان جحداً وإنكاراً لحكم الله - تعالى - فهذا كفر بلا خلاف (٣) .

المقصد الثاني

حكم " الحكم بغير ما أنزل الله " تقصيراً

إتفق أهل السنة على إطلاق الإيمان على من آمن بالله ورسوله وأحل الحلال وحرم الحرام وأوجب الواجب واعتقد بقلبه دين الإسلام إعتقاداً جازماً خالياً من الشكوك ونطق بالشهادتين سواء إستدل أم لم يستدل (٤) .

١- حاشية ابن عابدين ٢٢٢/٤ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، الإعلام بقواطع الإسلام ٤٢/٢ ، فتاوى السبكي ٥٧٧/٢ ، إقامة البرهان ص ١٣٩ ، المغنى ٥٤٧/٨ ، الفروع ١٥٩/٢ .

٢- حاشية ابن عابدين ٢٢٣/٤ ، وما بعدها ، ٢٣٠ ، فتاوى السبكي ٥٧٧/٢ ، الاقناع ٢٩٧/٤ ، المغنى ٥٤٨/٨ .

٣- مضى القول فيما يوجب الكفر من (الإعتقاد والتروك) : أنظر (موجبات التكفير)

٤- شرح صحيح مسلم ١٨٨/١ ، ١٩١ ، فتح الباري ٩٨/١ ، المحلى ٧٧ ، مراتب الإجماع ١٧٦ .

وأجمع الفقهاء على أن الإسلام هو الدين الذي فرضه الله - سبحانه وتعالى - على الإنس والجن ، وأنه لا دين سواه . ، وأنه ناسخ لجميع الشرائع ، ولا ينسخه دين بعده أبداً ، ومن خالف ذلك كفر (١) .

واتفقوا على أن المسلم هو من أعلن أنه متبرئ من كل دين غير دين الإسلام ، وأنه معتقد بشريعة الإسلام كلها كما أتى بها محمد رسول الله ﷺ ، وأظهر شهادة التوحيد - يستوى في ذلك الذكر والأنثى والحر والعبد ، ولا خلاف في إجراء الأحكام الظاهرة على من أظهر الإسلام ولو أسر الكفر (٢) .

واتفقوا على أنه لا يجوز قتل العاصي غير الجاحد بترك أى خصلة من خصال الإسلام (٣) - فى الجملة - .

وأجمعوا على أن الحاكم ينعزل بالكفر ، أما الفسق والظلم وتعطيل الحقوق فلا ينعزل به ولا يخلع (٤) ويحرم الخروج عليه وقتاله ولو فسق أو ظلم أو عطل الحقوق بل يجب وعظه وتخويله (٥) ممن هم أهل لذلك وهم العلماء .

١- فتح البارى ١٩٧/٨ ، المحلى رقم ١٠٥٨ ، مراتب الإجماع ص ١٦٧ ، ١٧٣ .

٢- فتح البارى ٢٣٦/١٢ ، مراتب الإجماع ص ١٣٧ ، المحلى ٩٦٠ ، ١٣٩٨ .

٣- نيل الأوطار ٦/٧ .

٤- فتح البارى ١٠٥/١٣ ، شرح صحيح مسلم ٣٤/٨ وما بعدها .

٥- شرح صحيح مسلم ٣٤/٨ وما بعدها ، فتح البارى ٦/١٣ ، ٩٩ .

واتفقوا على أن من لم يؤمن بالله وبرسوله وبكل ما أتى به
النبي ﷺ مما نقل عنه الكافة ، أو شك في التوحيد أو
النبوة أو في محمد ﷺ أو في حرف مما أتى به ، أو في
شريعة أتى بها مما نقل عنه نقل كافة ، فإن من جحد شيئاً
مما ذكر أو شك في شيء منه ومات على ذلك فإنه كافر
مخلد في النار أبداً (١).

إذا علم هذا : فإن بعض الأصوات في ديار المسلمين في أيامنا
هذه تتأدى بتكفير من يحكم في بعض الأمور بغير ما في
مصادر الشريعة المجمع عليها ، وكان لهذه الأصوات أثر
في نشوء جماعات و فرق منها ما يرمى المسلمين بالكفر
ويؤثر العزلة ، ومنها ما يصطدم مع المؤسسات الحاكمة
إصطداماً مسلحاً ، وبطبيعة الحال فكل وجهة أوثر
عرضها مجرداً عن هوى إستجلاء للحقيقة وتوصلاً إليها
لإتصالها الوثيق بموضوع بحثنا (التكفير) وذلك في
النقاط التالية :

- صفة الحكم بغير ما أنزل الله تعالى .
- نوع ترك الحكم بغير ما أنزل الله تعالى .
- مستند المكفرين - مستند غير المكفرين .
- المناقشة . - الراجع .

أولاً : صفة الحكم بغير ما أنزل الله تعالى :

١ - مراتب الإجماع ص ١٧٧

تمهيد : يجدر بنا إيراد معنى (الحكم) ومصدره ، وحكم ترك

شيء منه

أ- معنى الحكم :

أ- لغة : القضاء وأصل معناه : المنع ، ويقال حكم الله أى قضاؤه بأمر والمنع من مخالفته (١) .

ب- إصطلاحاً : ١- لدى جمهور الأصوليين (٢) : خطاب الله -تعالى- المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تخييراً أو وضعاً .

٢- لدى بعض الفقهاء : أثر خطاب الله -تعالى- المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تخييراً أو وضعاً (٣) .

وعلى هذا : فالحكم معناه إعطاء وصف لشيء ما ، ومالك إعطاء هذا الوصف لأفعال المكلفين هو الله -تعالى- باعتبار إستقلاله -سبحانه- بتشريع الحكم على النحو المذكور ، ثم الحكام والقضاء والعلماء باعتبار الإبلاغ والإرشاد والفتيا والقضاء ، ومن معانى الحكم كذلك الملك والتسلط والإرادة والحكمة ، وكلها معانى تعين على فهم النصوص الشرعية فى المراد من الحكم (٤) .

١- المصباح والقاموس والنهاية لابن الاثير مادة "حكم"

٢- مسلم الثبوت ٥٤/١ ، جمع الجوامع ٣٥/١ ، إرشاد الفحول ص ٦ ،
التوضيح ١٤/١

٣- المراجع السابقة .

٤- مثل : "إن الحكم إلا لله" : سورة يوسف ٤٠ ، ٦٧ ، و "إن الحكم إلا لله" : سورة الأنعام ٦٢ ، "ذلكم حكم الله يحكم بينكم" : سورة الممتحنة ، "إن الحكم إلا لله" : سورة الأنعام ٥٧ .

مصدر الحكم : الحكم الشرعى من جهة أنه خطاب الله -تعالى-
فمصدره الوحي الإلهى بنوعيه القرآن الكريم والسنة
النبوية ، وكذا الإجماع لأنه سبيل المؤمنين الذى حفظهم
الله -تعالى- من الاجتماع على ضلالة (١) .

ثانياً : نوع ترك الحكم بما أنزل الله -تعالى- .
اتفق الفقهاء على أنه منذ مات النبى -ﷺ- فقد انقطع وكمل
الدين واستقر ، وأنه ليس لأحد أن يحلل ولا أن يحرم ،
ولا أن يوجب حكماً بغير دليل من قرآن أو سنة أو إجماع
أو نظر ولا أن ينقص من الدين شيئاً ولا أن يبدل شيئاً
مكان شئ (٢) .

واتفقوا على أنه لا يحل ترك ما صحة من الكتاب والسنة (٣) .
إذا علم هذا : فإن ترك الحكم بما أنزل الله -تعالى- لا يحل من
حيث الجملة ويترتب على الترك المؤاخذه التى تتنوع تبعاً
لنوعية الترك إلى نوعين :-

أولهما : مؤاخذه يترتب عليها الحكم بالتكفير وترتب آثاره وذلك
فى حق الجاحد المنكر شريطة انتفاء موانع التكفير
وتحقق ركنيه وشروطه .

ثانيهما : مؤاخذه يترتب عليها عدم الحكم بالتكفير بل بقاء
الإسلام وعصمة دمه وماله وعرضه مع الحكم بعصيانته
وذلك بإرتكابه كبيرة من الكبائر وقد مضى القول فى الحكم
الأول (الجاحد المنكر) ، وبقي تفصيل القول الثانى وإنقسم

١- مراتب الإجماع ص ١٧٤ وما بعدها

٢- المرجع السابق ص ١٧٥

٣- المرجع السابق

الناس فى هذا الأمر إلى عدة فرق (١) ولكل وجهة وأشهرها :-

- الجمهور من العلماء أهل الذكر على مختلف تخصصاتهم العلمية (٢)

يرون التفصيل فى هذا :- أ- فمن ترك الحكم بما أنزل الله - تعالى - بالكلية فى العقيدة والعبادات وما سواها مما علم من الدين بالضرورة فهو كافر سواء كان جاحداً أو مستهزئاً أو متأولاً أو مفرطاً (٣)

ب- ومن ترك الحكم بما أنزل الله - تعالى - فى بعض الأمور (٤) جحداً وإنكاراً واستهزاءً فهو كافر بالإتفاق (٥)

ج- ومن ترك الحكم بما أنزل الله - تعالى - فى بعض الأمور مع التصديق القلبى والإقرار اللسانى (٦) كسلاً وتقصيراً

١- فى هذه العبارة شئ من التجاوز أن يكون للشذوذ عن الإجماع وصف المذهب أو القول لكن البلاء الذى حل بأحواله على ساحة العمل الدعوى يستدعى ذلك للوقوف على وجهة ومستند كل توصلا للحق .

٢- المفسرون والمحدثون والفقهاء والدعاة بالمؤسسات العلمية المعتمدة بديار المسلمين وأظهرها (الأزهر الشريف) .

٣- لا يتصور "إسلام" من ترك أصول العقيدة وترك العبادات وأصول المعاملات بالكلية وأكتفى بكلمة مسلم فى خانة (الديانة) كفعل بعض الشيوعيين والإشتراكيين ومن على شاكلتهم والتى تنطق كتابتهم بهجر أصول الدين

٤- فى غير العبادات لأنها ثابتة بالنص فلا يزداد عليها ولا ينقص فيها .

٥- سلف القول فى هذا (أنظر : موجبات التكفير)

أو إضطراراً فهو مسلم معصوم الدم والمال والعرض
عاصياً مرتكباً لكبيرة من الكبائر .

بعض العوام (١) يرون الحكم بتكفير التارك لما أنزل الله -
تعالى - على عمومته من غير تفصيل .

سبب الخلاف :- إختلاف الفهم فى نصوص الشرع ، فمن نظر
إلى قول الله - تعالى - ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، و"الظالمون" ، و"الفاسقون" ﴿ (٢) إلى
أنه عام يشمل الجاحد والمنكر والمؤمن المقصر
المفرط قال بالتكفير ، ومن نظر إلى أنه خاص باليهود أو
النصارى إلى التفصيل فحمل النص على الجاحد المنكر
المستهزئ قال بالكفر ، ومن آمن وصدق وقصر وفرط
قال بعدم كفره وحمل الوصف على التغليظ والتشديد
والتفكير (٣) . أو أنه كفر أصغر أو مجازى لا يخرج من
الإسلام .

٦- وبماثله الكتابة كذلك

١- لأن أعضاء تشكيلات الجماعات لا دراية علمية متخصصة لهم بعلوم
الدين حتى من يجند من بعض المنسويين للعلم لاعلم لهم ولا تخصص
بالفقه وعلوم الشريعة الإسلامية الصحيحة المعتمدة .

٢- الآيات ٤٤ وما بعدها من سورة المائدة

٣- والنظائر فى هذا كثيرة منها :- (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) :-
صحيح البخارى ١٩/١ ، فتح البارى ٩٢/١ ، (من حلف بغير الله =

أولاً: شبه من يحكم بالكفر فى ترك (الحكم بغير ما أنزل الله) (١)
إستدلوا بدليل الكتاب والمعقول :

١ - دليل الكتاب :-

أ- قول الله تعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ (٢) وقول الله تعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴾ (٣) وقول الله تعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ﴾ (٤)

وجه الدلالة :- أن الذين يحكمون بأحكام لم ينزلها الله - تعالى
أى يخالفون أمره يكونون كافرين (٥) ظالمين - فاسقين

= فقد كفر أو شرك) :- سنن الترمذى ٤٦/٣ (كتاب النذور) ، (لا
تراجعوا من بعدى كفار يضرب بعضكم رقاب بعض) :- فتح البارى
٣٨١/١٠

١- ذهب إلى ذلك الجماعات المنسوبة إلى الدين كجماعة الجهاد و
(الإسلامية) وغيرها من الجماعات المصطدمة بالسلطات والمجتمعات
والعلماء .

٢- الآية ٤٤ من سورة المائدة

٣- الآية ٤٥ من سورة المائدة

٤- الآية ٤٧ من سورة المائدة

٥- الفريضة الغائبة منسوب للمهندس محمد عبد السلام فرج صورة
ضوئية من أربع وخمسين صفحة ، وانظر :-

* الفريضة الغائبة جمال البنا ص ٤٩ دار ثابت ، الفتاوى الإسلامية من
دار الإفتاء المصرية المجلد الناشر (٣١) ص ٣٧٦٢ طبعة الأهرام
التجارية .

ب- قول الله تعالى ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ
اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ (١)

وجه الدلالة :- ينكر الله - تعالى - على من خرج عن حكم
الله المحكم المشتمل على كل خير الناهى عن كل شر
وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والإصطلاحات
التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله - تعالى
كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات
والجهالات مما يصنعونها بآرائهم وأهوائهم وكما يحكم به
التتار من السياسات الملكية المأخوذة من ملكهم
"جنكيزخان" الذي وضع لهم (الياسق) (٢) فصارت
شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله -تعالى-
وسنة رسوله ﷺ فمن فعل ذلك هو كافر يجب قتاله حتى
يرجع إلى الله - تعالى ورسوله فلا يحكم سواه من كثير
أو قليل. (٣)

* نقص الفريضة الغائبة " هدية مع مجلة الأزهر عدد المحرم سنة
١٤١٤هـ

١- الآية ٥٠ من سورة المائدة .

٢- الياسق : كتاب مجموع من أحكام مقتبسة من شرائع شتى من اليهودية
والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها

٣- تفسير ابن كثير ٥٢٥/١ طبعة دار القرآن الكريم ببيروت ، وقد نقله -
وجه الدلالة - قواد الجماعات في كتيباتهم .

٢- دليل المعقول :- معلوم بالإضطراد من دين المسلمين
وبإتفاق جميع المسلمين أن من ستوغ إتباع غير دين
الإسلام أو إتباع شريعة محمد - ﷺ - فهو كافر وهو
كفر من آمن ببعض الكتاب ، وكما قال - تعالى - ﴿ إن
الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله
ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن
يتخذوا بين ذلك سبيلاً . أولئك هم الكافرون حقاً وأعدنا
للكافرين عذاباً مهيناً ﴾ (١).

المناقشة

يناقش ما سلف على النحو التالى :

أولاً :- مناقشة دليل الكتاب :

أ- قوله - تعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
(الكافرون) ، (الظالمون) ، (الفاسقون) ﴾

لا يسلم ما قالوه وذلك لما يلى :- إن معنى الحكم فى الآيات
المذكورة كما أورد المحققون : من لم يعط حكم شرعياً
لعمل من الأعمال يوافق الحكم الذى أنزله الله - تعالى -
فهو كافر مثل الذى يقول صيام شهر رمضان غير
مشروع أو لا حاجة له ، مع أن الله - تعالى - أوجبه
﴿ كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ﴾ (٢)

١- الآيتان ١٥٠ ، وما بعدها من سورة النساء

٢- الآية ١٨٣ من سورة البقرة

﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ (١) فقد خالف حكم الله - تعالى - .

ومثل من يقول : الربا الثابت بالوصف والحكم حلال . وهناك مصلحة إليه ، مع أن الله - تعالى - حرمه ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ (٢). فقد خالف حكم الله تعالى .
** فالحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - على هذا الوصف والنحو :-

- تحريم ما أحل الله - تعالى ، أو تحليل ما حرم الله - تعالى عمداً . (٣)

- إنكار مشروعية الحكم ، والتكذيب بالتنزيل . (٤) عن (الحكم)

وهذا يعنى أن ما قالوه عن " الحكم " فى غير محل النزاع فلا وجه ولا إعتبار له .

- أن معنى ﴿ فأولئك هم الكافرون ﴾ بناء على صفة (الحكم) فإن الكفر - هنا كفر النعمة وهو غير مخرج عن العقيدة بالإجماع ونظائره (٥) لا تخفى ، ومعنى (الظلم)

١- الآية ١٨٥ من سورة البقرة

٢- الآية ٢٧٥ من سورة البقرة

٣- هذا بيان للناس ١/١٦٢ طبعة مطبعة المصحف الشريف

٤- قضية التكفير .د. محمد المسير ص ٣٨ طبعة دار الطباعة المحمدية

٥- كخبر " لا تراجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض " ، (سباب المسلم فسوق وقتاله كفرا) ، (من حلف بغير الله فقد كفر)

و(الفسق) ولو على أصل معناهما لا يخرجان المسلم عن إسلامه قال الله تعالى - ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين إصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات﴾(١)

فقد بين الله - تعالى - أن القائمين بكتابه الكريم أمة محمد ﷺ - وقسمهم إلى ثلاثة أنواع : ﴿فمنهم ظالم لنفسه﴾ وهو المفرط في فعل بعض الواجبات المرتكب لبعض المحرمات (٢) ، وظالمهم يغفر له كما جاء في الأخبار والآثار (٣) وقال الله تعالى ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ (٤) وصفت الآية الكريمة صحابياً (٥) من صحابة الرسول - ﷺ - كان عاملاً على الصدقات من قبل رسول الله ﷺ (٦) بهذا الوصف ولم يحكم عليه بالخروج من الدين .

ونظائر هذا وأشباهه وأمثاله في النصوص الشرعية كثير وغزير فمنه:- خبر ((سباب المسلم فسوق وقتاله كفر)) (٧)

١- الآية ٣٢ من سورة فاطر

٢- تفسير ابن كثير ١٤٧/٣ (للآية السالفة)

٣- المرجع السابق

٤- الآية ٦ من سورة الحجرات

٥- تفسير ابن كثير ٣٦٠/٣ (للآية السالفة)

٦- المرجع السابق

٧- سبق تخريجه

وجه الدلالة :- ان سب المسلم جريمة يترتب عليها (الفسق) وهو لا يترتب عليه إخراج فاعله من الإسلام ، بل المؤاخذه الأخروية - حسب قضاء الله تعالى ومشيئته واستيفاء الظالم العقوبة الدنيوية غير المقدرة (التعزير) ، ومقاتلته معصية وجريمة لا تترتب عليها " كفر العقيدة " بل " كفر النعمة " دليله :- - قول الله - تعالى -

﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا...﴾ (١)

- قول النبي ﷺ ((إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار ...)) (٢) فقد سماهما الله ورسوله : مؤمنين مسلمين . فتعين أن المراد من لقب " الكفر " في الآية ﴿ومن لم يحكم بنا أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ " كفر النعمة " وليس " كفر العقيدة " .

وهذا يعنى أن :

الفرد (حاكما أو محكوما) والجماعة (إقليما أو دولة أو هيئة) إذا حصل قصور في أحكام الله تعالى المنزلة من غير إنكار ولا جحد فهو مرتكب لكبيرة من الكبائر يوصف بسببها بكفر النعمة ، والفسق ، والظلم ، وهى نعوت كما سبق لا تخرج عن الملة الإسلامية .

وهذا ما قرره أكابر العلماء من المفسرين والمحدثين والمتكلمين ، فمن ذلك :-

١- الآية ٩ من سورة الحجرات

٢- صحيح البخارى ١٥/١ - كتاب الإيمان - .

١ - الإمام القرطبي :- قوله - تعالى - ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، و " الظالمون " و " الفاسقون " نزلت كلها في الكفار ، ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث البراء وقد تقدم ، وعلى هذا فالمراد :

*المعظم ، فأما المسلم :- فلا يكفر وإن ارتكب كبيرة ، وقيل : فيه إضمار : أى ومن لم يحكم بما أنزل الله رداً للقرآن ، وجحداً لقول الرسول - ﷺ فهو كافر ، قاله : ابن عباس ومجاهد ، فالآية عامة ، وقال ابن مسعود والحسن : هي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين واليهود أى معتقداً ذلك ومستحلاً له ، فأما من فعل هذا وهو معتقداً أنه راكم محرم فهو من فساق المسلمين ، وأمره إلى الله ، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له ، وقال ابن عباس في رواية ومن لم يحكم بما أنزل الله فقد فعل فعلاً يضاهي أفعال الكفار وقيل من لم يحكم بجميع ما أنزل الله فهو كافر ، فأما من حكم بالتوحيد ولم يحكم ببعض الشرائع فلا يدخل في هذه الآية ، قال طاوس وغيره : ليس كفر ينقل عن الملة ولكنه كفر دون كفر ، وإذا اختلف ، إن حكم بما عنده على أنه من عند الله ، فهو تبديل يوجب الكفر ، وإن حكم به هوى ومعصية فهو ذنب تدركه المغفرة على أصل أهل السنة

فى الغفران للمذنبين (١) .

٢- الإمام البيضاوى : ﴿ ومن لم يحكم بما ﴾ مستهينا به منكرأ له ، " فأولئك هم الكافرون " لإستهانتهم به وتمردهم بأن حكموا بخيره ، ولذلك وصفهم بقوله ﴿ الكافرون والظالمون والفساقون ﴾ فكفرهم لإنكاره ، وظلمهم بالحكم على خلافه ، وفسقهم بالخروج عنه (٢) .

٣- الإمام الألوسى :- الآية متروكة الظاهر ، فإن الحكم وإن كان شاملا لفعل القلب والجوارح لكن المراد به هنا عمل القلب وهو التصديق ، ولا نزاع فى كفر من لم يصدق بما أنزل الله تعالى (٣) .

٤- الرازى : ذكر فى تفسيره أربعة معان للآية ضعفها- أى المعانى - كلها ثم ذكر رأيا خامسا إرتضاه وحكم عليه بالصحة وهو :

" قال عكرمة : قوله -تعالى- ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله ﴾ إنما يتناول من أنكر بقلبه وجد بلسانه ، أما من عرف بقلبه كونه حكم الله وأقر بلسانه كونه حكم الله ، إلا أنه أتى بما يضاده فهو حاكم بما أنزل الله -تعالى- ولكنه

١- تفسير القرطبى المجلد ٣ ، جزء ١٢٤/٦ وما بعدها طبعة دار الكتب العلمية

٢- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير الآيات محل النزاع)

٣- روح المعانى (تفسير الآيات محل النزاع)

تارك له فلا يلزم دخوله تحت هذه الآية ، وهذا هو
الجواب الصحيح . (١).

٤- الزمخشري : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله ﴾ مستهينا به
﴿ فأولئك هم الكافرون والظالمون والفاسقون ﴾ وصف
لهم بالعتو في كفرهم حين ظلموا آيات الله بالإستهانة ،
وتمردوا بأن حكموا بغيرها ، وعن ابن عباس -رضي
الله عنهما- أن الكافرين والظالمين والفاسقين أهل الكتاب
وعنه ، نعم القوم أنتم ما كان من حلو فلکم ، وما كان من
مر فهو لأهل الكتاب ، من جحد حكم الله كفر ، ومن لم
يحكم به وهو مقر فهو ظالم فاسق (٢).

٥- الكندي :- ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله ﴾ مستهينا به أو
منكرا له ، ولم يرض بحكم الله (٣)

٦- العز بن عبد السلام :- من لم يحكم به جاحداً كفر ، وإن
كان غير جاحد : ظلم وفسق (٤).

٧- القاسمي :- " وعن عطاء : هو كفر دون كفر ، وظلم دون
ظلم ، وفسق دون فسق ، أى أن كفر المسلم وظلمه

١- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ٣٥/٦ طبعة دار الغد العربى

٢- الكشاف ٤٩٦/١

٣- تفسير الكندي (تحقيق أ.د زكى أبو سريع) ص ٣٥٨ طبعة دار
الطباعة المحمدية

٤- هداية الأنام من تفسير العز بن عبد السلام (تحقيق أ.د/ زكى ابوسريع
(٤٢١/١ طبعة دار الطباعة المحمدية .

وفسقه ليس مثل كفر الكافر وظلمه وفسقه ، فإن كفر المسلم قد يحمل على جحود النعمة (١).

٨- الشيخ محمد رشيد رضا :- إن الكفر هنا ورد بمعناه اللغوي للتغليظ لا بمعناه الشرعي الذي هو الخروج عن الملة ، والكفر مشروط بشرط معروف من القواعد العامة ، وهو أن من لم يحكم بما أنزل الله منكرأ له ، أو راغبا عنه لإعتقاده بأنه ظلم مع علمه بأنه حكم الله أو نحو ذلك مما لا يجامع مع الإيمان والإذعان (٢).

٩- الشيخ محمد حسنين مخلوف :- الكفر إذا نسب إلى المؤمنين حمل على التشديد والتغليظ ، لا على الكفر الذي ينقل عن الملة ، والكافر الذي وصف بالفسق والظلم أريد منهما العتو والتمرد في الكفر ، وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - " من لم يحكم بما أنزل الله جاحدا به فهو كافر ومن أقر به ولم يحكم به فهو ظالم فاسق " (٣)

١٠- د / محمد سيد طنطاوى : " والذي يبدو لنا أن هذه الجملة عامة في اليهود وغيرهم ، فكل من حكم بغير ما أنزل الله ، مستهينا بحكمه تعالى أو منكرأ له ، يعد كافرا ، لأن فعله هذا جحود وإنكار وإستهزاء بحكم الله -تعالى-

١- تفسير القاسمى ٢٠٠/١ (الآية ٤٤ من سورة المائدة)

٢- تفسير المنار (الآية ٤٤ من سورة المائدة)

٣- صفوة البيان ص ١٩٤ .

ومن فعل ذلك كان كافرا ، أما الذى يحكم بغير حكم الله مع إقراره بحكم الله وإعترافه به ، فإنه لا يصل فى عصيانه وفسقه إلى درجة الكفر (١)

علم مما تقدم : أن علماء تفسير القرآن الكريم قرروا بوضوح لا لبس فيه : أن الكفر العقائدى المستوجب الخروج من دين الإسلام ، عند عدم الحكم بما أنزل الله -تعالى- يكون للجاحد المنكر له أو المستهزئ به ، أما غيره فلا يكون كافرا ، حتى لو وصف بالكفر فهو من باب التخليط والتفجير والزجر وهذه الشروح والآثار منسوبة لعلماء السلف والخلف - رحمهم الله تعالى - تؤكد أن دلالة هذا النص ظنية وليست قطعية يعتد بها فى العقائد (٢).

ج : إن الآية على فرض الأخذ بظاهرها إلا أنها لها سبب نزول يرتبط بإتكار اليهود لحكم الله -تعالى- فى رجم الزانى المحصن ، وقد نعى القرآن الكريم عليهم هذا الإنكار والجحود (٣)(٤) .

١- التفسير الوسيط ٢٢٢/٦ (الطبعة الثالثة)

٢- هذا بيان للناس .

٣- قال بهذا جمهور المفسرين والباحثين ، وانظر :

قال القرطبي : والشعبى قال : هى فى اليهود خاصة ، واختاره النحاس ، قال : ويدل على هذا ثلاثة أشياء : ١- أن اليهود قد ذكروا قبل هذا فى قوله تعالى ﴿ للذين هادوا ﴾ فعاد الضمير عليهم ، ٢- أن سياق الكلام يدل على ذلك ألا ترى أن بعده ﴿ وكتبنا عليهم ﴾ فهذا الضمير لليهود بإجماع =

**** فبطل إذن مدعى من عدى الحكم من اليهود إلى غيرهم من المسلمين المقصرين في العمل بما أنزل الله تعالى (١).**
أما ما قرره أهل الحديث : فإن الآيات ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ ، " الظالمون " ، " الفاسقون " إنما نزلت في حق اليهود لإنكارهم رجم الزاني المحصن (٢).

= ، ٣- أن اليهود هم الذين أنكروا الرجم والقصاص ، فإن قال قائل " من " إذا كانت للمجازاة فهي عامة إلا أن يقع دليل على تخصيصها ؟ قيل له " من " هنا بمعنى (الذي) مع ما ذكرناه من الأدلة ، والتقدير : واليهود الذين لم يحكموا بما أنزل الله فؤلك هم الكافرون) :
تفسير القرطبي ١٢٤/٦ .

ب- كشف المعاني في المتشابه من المثنى لابن جماعة ص ١٥٠ (تحقيق د. عبد الجواد خلف ، طبعة دار الوفاء بالمنصورة) :
قال ابن جماعة : المراد بالثلاثة (الكافرون ، الظالمون ، الفاسقون) اليهود .

ح- لباب المنقول في اسباب النزول للسيوطي (بهامش تفسير الجلالين ص ٣٣١ وما بعدها طبعة دار المعرفة ببيروت .
د- أسباب النزول عن الصحابة والمفسرين ، جمع واعداد الشيخ / عبدالفتاح القاضي ص ٩١ طبعة دار المصنف .
هـ- مختصر تفسير ابن كثير ٥٧١/١ وما بعدها طبعة دار القرآن الكريم ببيروت .

٤- وهذا على قول من يرى : لاعبرة بعموم اللفظ بل يكون الحكم خاصاً بمن نزلت بسببهم الآية أما من يشابههم فبأدلة أخرى .

١- قلت : ولو كان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فإن علة الحكم هنا بالإتفاق : الجحود والإنكار .

**** وعلة - الحكم كما هو ظاهر - الإنكار والجحود ، وهذا يسرى فى حق المسلمين بالإتفاق ، وتكون الآيات إذن بناء على سبب النزول التى يسوقها الحديث (١) ليست نصاً فى محل النزاع ، وبهذا يندفع ما قاله من يكفر الدولة بمؤسساتها وأفرادها ، فعلى فرض أنها نص فى محل**

- ٢ - يراجع فى هذا :

- فتح البارى لابن حجر ١٧٦/١٢ طبعة السلفية .

- نيل الأوطار ٩٣/٧ (باب رجم المحصن من أهل الكتاب) طبعة دار الحديث .

- زاد المعاد ٣٧/٥ طبعة مؤسسة الرسالة

١ - الحديث : عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : مر النبي ﷺ بيهودى محمم مجلود فدعاهم فقال : أهكذا تجدون حد الزنا فى كتابكم ؟ قالوا : نعم ، فدعا رجلاً من علمائهم فقال : أنشدتك بالله الذى أنزل التوراة على موسى أهكذا تجدون حد الزانى فى كتابكم ؟ قال : لا ، ولولا أنك أنشدتني بهذا لم أخبرك بحد الرجم ، ولكن كثر فى أشرافنا وكنا إذا أخذنا الشريف تركناه ، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد ، فقلنا تعالوا نجتمع على شئ نقيمه على الشريف والوضيع فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم ، فقال النبي ﷺ : اللهم إني أول من أحيا أمرك إذا أماتوه فأمر به فرجم ، فأنزل الله عز وجل ﴿ يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون فى الكفر ﴾ إلى قوله ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ ، ﴿ فأولئك هم الظالمون ﴾ ، ﴿ فأولئك هم الفاسقون ﴾ ، قال : هى فى الكفار كلها " :

فتح البارى ١٧٤/١٢ ، ومسلم من رواية عبدالله بن عمر ١٢٢/٥ باب رجم اليهود أهل الذمة فى الزنا ، وانظر : سنن الترمذى ٤٣/٤ ، موطأ مالك ٨١٩/٢ ، نيل الأوطار ٩٢/٧٠ .

النزاع فعلة الحكم الجحود والإنكار وهو خارج عما نحن فيه .

قرر علماء العقيدة والدعوة :- ما قرره علماء التفسير والحديث
فمن ذلك : أ- قال شارح العقيدة الطحاوية : " وهنا أمر
يجب أن نفطن له وهو أن الحكم بغير ما أنزل الله -
تعالى- قد يكون كفرا ينقل عن الملة ، وقد يكون معصية
كبيرة أو صغيرة ، وقد يكون كفرا إما مجازيا ، وإما
كفراً أصغر وذلك بحسب الحال ، فإنه إن اعتقد أن الحكم
بما أنزل الله غير واجب ، وأنه مخير فيه ، أو إستهان به
مع تيقنه أنه حكم الله ، فهذا كفر أكبر ، وإن اعتقد
وجوب الحكم بما أنزل الله ، وعلمه في هذه الواقعة ،
وعدل عنه مع إقراره بأنه مستحق للعقوبة فهذا عاصي
، ويسمى كافرا كفرا مجازياً أو كفرا أصغر . وإن جهل
حكم الله -تعالى- فيها مع بذل جهده واستقراغ وسعه في
معرفة الحكم وأخطأه فهذا مخطئ ، له أجر على إجهاده
وخطؤه مغفور (١)

ب- قال الشيخ الشنقيطي :- " واعلم أن تحرير المقام في هذا
البحث أن الكفر والظلم والفسق كل واحد منها ربما أطلق
في الشرع مراداً به المعصية تارة ، والكفر المخرج من
الملة الأخرى ، ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله ﴾

١- شرح العقيدة الطحاوية ص ٦٣ طبعة المكتب الإسلامي .

معارضة للرسول وإيطالا لأحكام الله ، فظلمه وفسقه
وكفره كلها كفر مخرج عن الملة ومن لم يحكم بما أنزل
الله معتقدا أنه مرتكب حراما ، فاعل قبيحا فكفره وظلمه
وفسقه غير مخرج عن الملة " (١) .

إذن تضافت أقوال السلف الصالح (٢) ﷺ والمفسرين
والمحدثين وعلماء العقيدة والدعوة على عدم تكفير مسلم
لتقصيره في العمل بحكم الله - تعالى - وبهذا يندفع ما قاله
المكفرون جملة وتفصيلا .

ب- يناقش ما قالوه في قوله - تعالى - ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون
..... ﴾ بأن ما قالوه غير مسلم لأنه محمول بناء على
الآيات السابقة عليها (٣) على من : جحد أو أنكر أو
استهان وليس على من أقر وقصر ، وأمن وصدق وفرط
وقد تم الإيضاح بما قرره المحققون فيندفع ما قالوه وما
فعله التتار إنما هو الإنكار والجحد لأصل الشرع
والإستهانة به فالتشبيه في غير محله (٤) .

١- أضواء البيان في إيضاح القرآن ١٠٤/٢ طبعة السعودية .

٢- مثل ابن عباس وابن مسعود والحسن ومجاهد وطاوس وعكرمة :
أنظر تفاسير : القرطبي ، الرازي ، الزمخشري ، القاسمي ، الوسيط لمعنى
الآية ٤٤ من سورة المائدة وما بعدها .

٣- الآيات ٤٤ وما بعدها من سورة المائدة

٤- السلاجقة والتتار وثنئون زاحفون من المشرق واحتلوا معظم البلاد
الإسلامية وقد جعلوا مساجد بخارى اصطبلات خيل ومزقوا المصاحف
القرآنية الشريفة ، وهدموا مساجد سمرقند وبلخ ، وفعلوا بالمسلمين

ثانيا مناقشة دليل المعقول :- ما قالوه أن من سَوَّغ إِتِّباع غير دين الإسلام أو إِتِّباع غير شريعة سيدنا محمد ﷺ فهو كافر لأن الدين عند الله الإسلام والإلتزام بشرع الله - تعالى - لا خلاف عليه ، وما قالوه خارج عما نحن فيه لأن اتباع غير الإسلام أى عدم التصديق والعمل والإقرار بأركان وقواعد الدين وهجر الشريعة بالكلية كل هذا كفر لا شك فيه ، لكن قياس من قصر أو فرط على من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض قياس مع الفارق لأن المشبه بهم صدقوا وأقروا ببعض الأحكام ولم يصدقوا أو لم يقرروا ببعض ، ولذلك فالإستشهاد بقوله تعالى - ﴿إِنْ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَقُولُونَ نُوْمَنُ بِبَعْضِ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ . . . ﴾ فى غير محله لأن الآية وما بعدها انما تتحدث عن أمر (عقائدى) وهو إيمان أهل الكتاب - من اليهود والنصارى - بالله تعالى - وعدم إيمانهم بنبوة محمد ﷺ فيكون الكفر به كفر بالكل ، فنص على أن التفريق بين الله ورسوله كفر ، كذا التفريق فى الإيمان بالرسول كفر ، فهم يريدون ﴿أَنْ تَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾

الأفاعيل التى لم تعهد من سفك دمائهم واستحلال اعراضهم واحراق كتبهم وتدنيس مساجدهم وتعطيل شعائر دينهم وهؤلاء هم الذين عناهم ابن تيمية وحاربهم وافتنى فى حقهم الفتاوى :-

ابن الاثير حوادث سنة ٦١٧ هـ

أى تتخذوا بين الإيمان والجحد طريقاً أى ديناً مبتدعاً (١)
وهذا غير خارج عما نحن فيه من الإيمان بالشرعية
والإقرار بها وحصول قصور فى الإلتزام ببعض أحكامها
لعارض من العوارض الطارئة .

** إستدل الجمهور على ما ذهبوا إليه من عدم تكفير
المقصر فى العمل ببعض ما أنزل الله -تعالى-
بالنصوص الشرعية التى توجب التحرز من تكفير المسلم
(٢) بغير حق ومنها :

أ- من القرآن الكريم : ١- قوله -تعالى- ﴿ ولا تقولوا لمن
ألقى إليكم السلام لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدنيا
فعد الله مغانم كثيرة ﴾ (٣)

وجه الدلالة : أن الأحكام تناط بالمظان والظواهر ، لا على
القطع وإطلاع السرائر (٤) فالإيمان مع كونه تصديق فهو
قول كذلك (٥) فمن قاله معبراً عما فى نفسه فلا يحكم عليه

١- تفسير القرطبى ٦/٦ ، تفسير الرازى ٥٠٦/١٠ (مجلد ٥) تفسير ابن
كثير ، التفسير الوسيط . وانظر ما شئت من مصنفات التفاسير التراثية
والمعاصرة المعتمدة من ذوى التخصص العلمى الدقيق فى المراد من
معنى الآيتين ١٥٠ وما بعدها من سورة النساء

٢- أنظر مبحث (التحرز من تكفير المسلم)

٣- الآية ٩٤ من سورة النساء .

٤- تفسير القرطبى ٥/٢١٨ .

٥- المرجع السابق ٥/٢١٩ .

بتكفير لأن الواجب التثبت في الأحكام والأقوال وأخذ
الناس بظواهرهم حتى يثبت خلاف ذلك (١) والمقصر في
العمل ببعض ما شرع الله - تعالى - مصدق مقر بكونه
شرع منزل فلا يكفر بتقصيره .

٢- قوله - تعالى - ﴿ ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر فقد ضل ضلالاً بعيداً ﴾ (٢)

وجه الدلالة : أن حقيقة الإيمان التصديق بأصول الإيمان بالله
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر (٣) وحقيقة الكفر
نقيضه أي الجحود والإنكار لهذه الأصول ، والتارك
لبعض الأحكام العملية قصوراً دون جحد ولا إنكار مؤمن
لا يسوغ تكفيره لحصر الآية أسباب الكفر فلا يتعدى إلى
ما عداها .

٣- قوله تعالى ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون
ذلك لمن يشاء ﴾ - ١١٦ من سورة النساء - .

وجه الدلالة :- أن إرتكاب معصية بفعل محرم أو ترك فرض
من الفروض تقصير لا تنزع عن المسلم وصف الإسلام
و حقوقه ، ولأن الأعمال وإن كانت مصدقة للإيمان

١- انظر معنى الآية : المرجع السابق ، تفسير ابن كثير ٤٢٤/١ ، تفسير
الرازي ٣٩٣/٥

٢- الآية ١٣٦ من سورة النساء .

٣- النصوص في هذا معروفة ومنها خبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه :
سنن الترمذي ٧٧/١٠ وما بعدها بشرح القاضي ابن العربي .

ومظهراً عملياً له ، إلا أن التارك لبعضها لا يخرج بذلك عن الإسلام طالما يعتقد صدق النص الشرعي ويؤمن بلزوم الإمتثال له ويكون عاصياً وآثماً فحسب تحت عفو الله تعالى - ومغفرته التي يجعلها بكرمه لكل من لا يشرك به أحداً .

ب- من السنة النبوية :- خبر ((ثلاث من أصل الأيمان : (وعدّ منها) الكف عن قال لا إله إلا الله ، لا نكفره بذنب ، ولا نخرجه من الإسلام بعمل " (١)

وجه الدلالة :- ترك شيء مما أنزل الله تعالى - تفصيلاً ، معصية وهو فعل محرم منهي عنه سواء كان الذنب ترك واجب مفروض أو فعل محرم منهي عنه ، ولا يحل تكفير مسلم بذنب اقترفه على هذا الوصف (٢)

دليل المعقول بوجوه منها :-

أ- أن الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - بحسب حال الحاكم قد يكون كفراً عن الملة إن اعتقد عدم وجوبه ، أو أنه مخير فيه ، واستهان به مع تيقنه أنه حكم الله ، وقد يكون كفراً أصغر أو مجازياً لا ينقل عن الملة وهذا فيمن اعتقد وعلم وأقر أنه حكم الله تعالى وأنه واجب ، وقصر فيه فهو

١- سبق تخريجه .

٢- شرح اصول الاعتقاد وأهل السنة والجماعة ٩/١ ، رسالة السنة ص ٦٧ وما بعدها ، عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ٧١ وما بعدها ، ولوامع الأنوار البهية ٢٦٤/١ وما بعدها ، إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة . ٨١٢/٢

ذنب من الذنوب الكبيرة ، وإن جهل حكم تعالى مع بذل جهده واستفراغ وسعته في معرفة الحكم وأخطأه فهذا مخطئ له أجر على إجهاده وخطؤه مغفور (١).

ب- إن الحكم بغير ما أنزل الله -تعالى- تقصيراً كبيرة من الكبائر ومرتكب الكبيرة مسلم عاص - عند أهل السنة والجماعة - معصوم الدم والمال والعرض (٢) فيحرم قتله بل يجب الكف عنه وإحسان الظن به وأمره في الآخرة إلى الله -تعالى- إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه (٣).

ج- إذا كان الشرع الحنيف أوجب أن نكف عن ظاهريهم الإسلام وإن كان باطنهم خراباً من الإيمان كالمنافقين الذين يقولون بالسنتهم ولم تؤمن قلوبهم أو لم تصدق أعمالهم أقوالهم ، فالمسلم المصدق المقر أولى بعدم تكفيره والكف عنه .

د- إن الإنسان في عمره لا يخلو من قصور في الإلتزام بالطاعة أو المداومة عليها ، فقد يترك واجباً مع علمه

١- شرح العقيدة الطحاوية ٣٦٣/٢ طبعة المكتب الإسلامي ، معالم التنزيل ٤١/٢ .

٢- إلا بحق شرعي (زنا بعد احصان ، قتل النفس عمداً ، الردة) .

٣- يراجع في هذا :

مجموع الفتاوى ٢٤٨/٣ ، شرح العقيدة الطحاوية ٤٣٢/٢ ، متن العقيدة الطحاوية ص ١٥ ، سير أعلام النبلاء ٨٨/١٥ ، الترغيب والترهيب ١٦٢/١ ، شرح الفقه الأكبر ص ٥٧ ، المواقف ص ٣٨٩ ، المنهاج شرح صحيح مسلم ١٥٠/١ / ٤٩/٢ ، لوامع الأنوار ٣٦٨/١ .

بوجوبه ومعرفته بثواب فعله أو عقاب تركه ، أو قد يفعل محرماً مع علمه بتحريمه ومعرفته بعقوبة فعله وثواب تركه فلو قلنا بتكفير من ترك حكم الله تقصيراً في أي من أقسام الحكم الشرعي ما وجد على ظهر الأرض مسلم قط .

هـ- إن العمل بمراتب الإنكار باعتبار المقصر - حاكماً أو محكوماً مسلماً عاصياً أو فاسقاً ، أولى من العمل بإعتباره كافراً ، وهذا ما تشهد له ظواهر النصوص في هذا الخصوص (١)

و- مجرد ترك بعض أوامر الله - تعالى - أو فعل نواهيه مع التصديق بصحة وشرعية ذلك من حيث التشريع يكون إثماً لا كفراً ، لأن ترك بعض المأمور أو فعل بعض المنهى عنه لا يكون كفراً لعدم إستناده على نص شرعي قطعي الورود والدلالة - لعظم هذا الأمر وخطره ، أما ما جاء من أدلة ظاهرها الحكم بالكفر فهي ظنية ومن المعلوم أن الدليل متى تطرق إليه الإحتمال سقط به الإستدلال (٢)

١- سلف في أكثر من موقع في بحثنا هذا إيراد النصوص الشرعية الحاكمة للمسلم بالإسلام والتي تحذر من مسارعة الحكم بتكفيره وانظر أيضاً :

حاشية ابن عابدين ٢٨٤/٣ ، الإعلام بقواطع الإسلام لابن حجر الهيتمي مطبوع مع الزواجر له ٣٥٢/٢ وما بعدها ، شرح منتهى الإرادات ٣٨٦/٣ ، شرح المنهاج مع حاشية قليوبي وعميرة ١٧٥/٤ .

٢- هذا أمر معروف مشهور .

الترجيح :- وبعد عرض وجهة نظر الفريقين (١) بالأدلة والمناقشة فقد إتضح لكل من عنده أثره من علم أو حظ من فقه ، أن ما قرره الجمهور من أن تارك بعض ما أنزل الله - تعالى في مجال (الأوامر والنواهي) تقصيراً مع التصديق القلبي والإقرار (٢) بمشرعيته مسلم لا يكفر مطلقاً بسبب ذلك بل هو إثم أمره الى الله - تعالى - إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه (٣) وذلك لما يلي :-

أولاً :- تضافرت النصوص والقواعد الشرعية على إسلام المقصر فيما أنزل الله تعالى حيث لم ينكر ولم يجحد ولم يستهن بشئ من ذلك ، فأما النصوص من كتاب الله تعالى - والسنة النبوية الصحيحة وآثار السلف الصالح عليهم السلام فواضحة وضوح الشمس في عالية النهار وإشراقة البدر ليلة التمام (٤) وأما القواعد فمنها :-

أ- أن إسلام المسلم باقراره وما يدل على ذلك ويعضده (٥) أمر صار متيقناً ، والحكم بكفره لحصول قصور منه فيه

١- أكرر مع التجاوز لأن ما شذ عن الإجماع والجماعة لا يلتفت إليه ولا يعد فريقاً .

٢- قولاً أو كتابة أو فعلاً .

٣- العفو بكرم الله والعقاب منه بعدله .

٤- راجع مبحث (التحرز من تكفير المسلم بغير حق) .

٥- مثل إقام الصلاة والذهاب للمساجد ، وشهود الجماعات وممارسة شعائر الإسلام وتعظيمها يقول الله تعالى ﴿ ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب ﴾ .

شك (١) والقاعدة أن (اليقين لا يزول بالشك) (٢) و
(الأصل بقاء ما كان على ما كان) (٣) و (الأصل العدم)
(٤) (٥) .

ب- والأصل في المسلم بقاء واستمرار إسلامه حتى يقوم الدليل
القطعي الورود والدلالة على خلافه وعلى فرض أن الظاهر
الحكم بالكفر ، فإن القاعدة الفقهية تقرر إذا تعارض أصل
وظاهر فإن دليل الأصل متى ترجح حكم به بلا خلاف (٦)
وقد ترجح أن الأصل في المسلم بقاء إسلامه .

ج- إن الحكم بتكفير المسلم أو عدم تكفيره لقصوره في شيء مما
أنزله الله - تعالى - بناء على ما تم عرضه خلاف (٧)
والقاعدة الفقهية تقرر (الخروج من الخلاف مستحب) (٨)
يعنى أفضل وأولى ، والأفضلية عدم تكفيره لعموم الإحتياط
والإستبراء للدين وهو مطلوب شرعاً مطلقاً فكان القول بأن

١- حيث نوقشت أدلة من قال بالتكفير .

٢- الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٠ وما بعدها طبعة الحلبي .

٣- الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٠ وما بعدها طبعة الحلبي .

٤- أى الأصل عدم الكفر

٥- المرجع السابق ص ٥٧ .

٦- المرجع السابق ص ٦٤ .

٧- أكرر أن تصور خلاف علمي فيه شيء من التجاوز إلا إذا عدنا

الجماعات المناهضة للإجماع والجماعة من الخوارج فيرد عليها بما يرد

على الخوارج وعلى المعتزلة في مسألة (حكم مرتكب الكبيرة) .

٨- الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٦ وما بعدها .

الخروج من الخلاف أفضل ثابت من حيث العموم وإيماده
على الورع المطلوب شرعاً (١)

د- إن دفع الكفر عن المسلم أهم وأولى وأقوى من رفع الإسلام
عنه ، والقاعدة الفقهية (الدفع أقوى من الرفع) (٢)

ثانياً :- إن الآيات البيّنات ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم (الكافرون) و(الظالمون) و(الفاسقون) ﴾ إذا رجعنا
إلى قواعد اللغة ودلالات الحروف والأسماء للوقوف على
المعنى المراد من نعوت (الكفر) و(الظلم) و(الفسق)
فنجد أن كلمة (من) الواردة في تلك الآيات من أسماء
الموصول ، وهذه الأسماء لم توضع في اللغة للعموم بل
هي للجنس ، فتحتمل الخصوص (٣)، وعلى هذا فالمراد -
والله أعلى وأعلم :-

** أما من لم يحكم بشيء مما أنزل الله أصلاً وتركه نهائياً
وهجره بالكلية هم (الكافرون والظالمون والفاسقون) .
أو أن المراد في هذه الآيات (بما أنزل الله) - تعالى
التوراة ، بدليل السياق ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ ﴾ وإذا أخذنا
بهذا المعنى كانت الآيات موجهة لأهل الكتاب فإذا لم
يحكموا بها كانوا كافرين وظالمين وفاسقين ، وشرعهم في
هذه الحالة ليس شرعاً لنا لورود ما يخالف وهو أن العاصي

١- المرجع السابق ص ١٣٧.

٢- المرجع السابق ص ١٣٨

٣- قاله أهل اللغة والتفسير .

منا وفينا لا يخرج بمعصية عن الإسلام والنصوص في هذا معلومة .

ثالثاً :- قوة ما استدلوا به وسلامتهم عن المعارض وتحقيقهم مصالح شرعية مفيدة منها :-

١- صيانة دم وعرض ومال المسلم لأن الحكم بتكفيره يهدرها ، وصيانتها أدعى وأهم لأنها من المصالح الضرورية (١)

٢- التحرز من الفتن التي هي أكبر وأشد من القتل ذاته ، لاسيما والأمة - حالياً - مستهدفة من المؤامرات الصهيونية والصليبية والإلحادية والعلمانية ، فالأمة ليست بحاجة إلى تحريك فتن تضعف من بنيانها وثباتها أمام تلكم المؤامرات .

٣- العمل بنهج الاسلام الراشد من الدعوة إلى إعمال ما عطل من أحكام شرعية أياً كانت المبررات والعلل والأسباب - بالحكمة والموعظة الحسنة .

٤- اذا كان الواجب يحتم عدم التباهي " بكثرة العقاقير بل بجودة التدابير " فإنها - أي جودة التدابير - إعدار المسلم المقصر وتنبيهه وإرشاده والصبر عليه إستتقاً له من الهلكة ، فلئن يكون مسلماً مقصراً خيراً من أن يكون مرتداً كافراً والقاعدة تقرر (أهون الشرين واجب) .

هذا والله أعلم .

١- من رام الإستزادة في المصالح واقسامها وأحكامها :

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبدالسلام .

- الأشباه والنظائر للسيوطي ، ولابن بخيم .

المطلب الثانى

حكم تحول دار الإسلام الى دار كفر

مَهَيِّدًا هذه المسألة لها صلة وثيقة بموضوعنا (التكفير
الدولى) حيث إن من حكم على دولة من دول المسلمين
أسس حكمه على :-

- أ- الحكم بغير ما أنزل الله تعالى .
- ب- وصف دول الأسلام بأنها (دار كفر)
وقد سبق تفصيل القول فى مسألة (الحكم بغير ما أنزل الله)
وتم دحض الشبه المثارة فى هذا الأمر بحيدة علمية
وموضوعية توصلنا للحق ، وبقي أن نتناول ما أوردوه من
وصف دول الإسلام والمسلمين حاليا بدار الكفر وقد سبق
توضيح أقسام الديار (١) وصفتها .

إذا علم هذا :- فإن الفقهاء اختلفوا فى تحول " دار الإسلام "
إلى " دار كفر ". على ثلاث مذاهب :

- المذهب الأول :- لا تصير دار الإسلام دار كفر بحال من
الأحوال ، وإن استولى عليها الكفار وأجلوا المسلمين
عنها وأظهروا فيها أحكامهم ذهب إلى ذلك الشافعية (٢) .
ومستندهم خبر ((الإسلام يعلو ولا يعلى عليه)) (٣) .

١- انظر بالهامش .

٢- نهاية المحتاج ٨٢/٨ أسنى المطالب ٢٠٤/٤ .

المذهب الثانى :- تصير دار الإسلام دار كفر بظهور أحكام
الكفر فيها . ذهب إلى ذلك المالكية والحنابلة
والصاحبين (١).

مستندهم : إن دار الإسلام ودار الكفر أضيفتا إلى الإسلام وإلى
الكفر لظهور الإسلام والكفر فيهما كما تسمى الجنة " دار
السلام " والنار " دار البوار " ، وظهور الإسلام والكفر إنما
هو بظهور أحكامها ، فإذا ظهرت أحكام الكفر فى دار فقد
صارت دار كفر ، فصحت الإضافة ولهذا صارت الدار
دار إسلام بظهور أحكام الإسلام فيها من غير شريطة
أخرى فكذا تصير دار كفر بظهور أحكام الكفر فيها (٢).

المذهب الثالث :- لا تصير دار كفر إلا بثلاث شرائط :-

١- ظهور أحكام الكفر فيها

٢- أن تكون متاخمة لدار الكفر

٣- أن لا يبقى فيها مسلم ولا ذمى آمنا بالأمان

الأول وهو أمان المسلمين . ذهب إلى ذلك أبو حنيفة (٣) ومن
وافقه (٤).

٣- سنن الدارقطنى ٢٥١/٣ طبعة دار المحاسن ، وحسنه ابن حجر فى
الفتح ٢٢٠/٣ .

١- بدائع الصنائع ١٣٠/٧ وما بعدها ، حاشية ابن عابدين ٢٥٣/٣ ،
المدونة ٢٢/٢ ، الإتنصاف ١٢١/٤ ، كشف القناع ٤٣/٣ .

٢- بدائع الصنائع ١٣٠/٧ ، حاشية ابن عابدين ٢٥٣/٣ .

٣- المرجعان السابقان .

مستنده : أن المقصود من إضافة الدار إلى الإسلام وإلى الكفر ليس هو عين الإسلام والكفر ، وإنما المقصود هو الأمن والخوف ، ومعناه : إن الأمن إن كان للمسلمين في الدار على الإطلاق ، والخوف لغيرهم على الإطلاق ، فهي دار إسلام ، وإن كان الأمن فيها لغير المسلمين على الإطلاق والخوف للمسلمين على الإطلاق فهي دار كفر (١)(٢).

المختار : ما ذهب إليه أبو حنيفة من جعل أساس الدار (الأمان) للمقيمين فيها ، فإن أمن المسلمون فهي دار إسلام ، وإن أمن الكفار فهي دار كفر ، وهذا يتفق مع الواقع العملي (٣).

والناظر في الدول الإسلامية -كمصر- يجد أحكام الإسلام تعلوها وتسودها أو -في بعضها- الغالبة :

التوضيح :- الأحكام إن أريد بها التكليفية من الواجب والمندوب والحرام والمكروه والمباح ، فلم يسمع أن ما نص الشارع عليه وكان آتيا منه إلينا بدليل قطعي الورود قد غير أو بطل على نقيضه جحداً أو إنكاراً ، فلم يسمع أن الزنا (وهو محرم) قد بدل إلى القول بحله ، أو أن الصلاة

٤- كالشيعة الزيدية.

١- الأحكام عنده مبنية على الأمان والخوف لا على الإسلام والكفر .

٢- المرجعان السابقان .

٣- مجلة كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر ١٥/٤ بحث أ.د/ وهبة الزحيلي (أحكام المعاهدات) .

صارت محرمة ، فالأحكام التكليفية الأربعة (الواجب
والمندوب والحرام والمكروه) لا تبديل فيها ، والمباح -
كذلك- على ما يراه الحاكم لمصلحة كسلطته الشرعية في
تقييد المباح لظروف وأحوال معتبرة ، وإن كان المراد
(الأثر) فيها من إلزام الناس بها ، فإن الإلزام من جهة
أن الحكم تشريع إلهي فهم يعتقدون ، أما أن عرض فيه
قصور من ناحية العمل فهذا أمر يتفق وطبيعة البشر لذا
فإن الله تعالى يقول ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ (١) وقول
النبي - ﷺ - ((كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين
التوابون)) (٢)

يضاف إلى ما سبق : إن الأحكام المتعلقة بالعقيدة والعبادات
وأصول المعاملات والأحوال الشخصية إسلامية ومطبقة
-غالباً- ولا تتعارض مع النصوص الشرعية -في
الجملة- حتى ما يثبت منها بطريق الإجتihad ، أما
التشريع الجنائي (القصاص والديات والحدود) فالحق أنه
معطل من جهة التنفيذ مصدق به من جهة التشريع
فيمكن القول بأن الأحكام الإسلامية هي الغالبة مما يعنى
بالضرورة إسلامية الدار ، ويمارس المسلمون الشعائر
بأمن وأمان ولهم الحقوق وعليهم الواجبات بحق المواطنة

١- الآية ١٦ من سورة التغابن .

٢- رواه اصحاب السنن .

وهم آمنون على التمسك بدينهم وعلى دماءهم وأعراضهم
وأموالهم فهذا ومع ما سلف ينهض برهانا ناصعا على أن
الدار دار إسلام ، يحرم فيه الخروج على الحاكم لإقامته
الصلاة وعلى المسلمين لما سلف ولتحريم (البغى)
والنصوص الشرعية في هذا معلومة (١).

١- من هذه النصوص :

قول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
الأمر منكم ﴾ الآية ٥٩ من سورة النساء .

وقوله ﷺ ((سيكون امراء تعرفون وتتكرون فمن أنكره فقد برئ ومن
كره فقد سلم ولكن من رضى وباع . قالوا يارسول الله ﷺ أفلا نقاتلهم ؟
قال : ما صلوا الخمس)) صحيح مسلم ١٤٨٠/٣ ، سنن أبي داود
٣٣٣/١ .

- من رأى من أميره شيئا فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات
مات ميتة جاهلية)) . فتح الباري ٢٤٠/١٦ - كتاب الفتن -

خبر ((سيخرج قوم في آخر الزمان ، حدث الأسنان ، سفهاء الأحلام ،
يقولون من قول خير البرية ، لايجاوز إيمانهم حناجرهم ، يمرقون من
الدين كما يمرق السهم من الرمية ، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم
أجراً لمن قتلهم يوم القيامة)) . فتح الباري ٢٨٣/١٢ ، صحيح مسلم
٧٤٦/٢ وما بعدها.

الفصل الثانى

آثار التكفير (١)

وفيه ثلاثة مباحث

متهَيِّدًا: إذا نسب الكفر لشخص وكان بحق وصحت تلك النسبة بأركانها وشروطها وموجباتها وانتفاء موانعها فإنه يحكم عليه بالردة (٢) وعليه فإن آثاراً تترتب عليها وأهمها :

* ما يرجع إلى نفس المكفر

* ما يرجع إلى ملكه

* ما يرجع إلى ولده

١- غير خاف أن (الفقه الإسلامى) فى مجال العقوبات انما يتحدث عن الدنيوية فقط . أما الأخروية فتطلب فى علم العقيدة - مثلاً - .

٢- الردة لغة : الرجوع : لسان العرب ، المعجم الوسيط
واصطلاحاً : الردة : كفر مسلم بقول صريح أو لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه : تحفة الفقهاء ١٣٤/٧ ، منح الجليل ٤٦١/٤ ، شرح الخرشي ٦٢/٨ حاشية الباجورى ٣٢٨/٢ ، قليوبى وعميرة ١٧٤/٤ ، المغنى ٥٤٠/٨ ، منتهى الارادات ٤٩٨/٢ .

المبحث الأول

ما يرجع إليه نفس المكفر (١)

وفيه ستة مطالب

المطلب الأول

الإستتابة

وفيه ستة مقاصد

مَهَيِّدًا : أجمع الصحابة رضي الله عنهم على إستتابة المرتد (٢) ولا خلاف بين الأمة في قبول الله تعالى توبة المرتد (٣) وأجمعوا على أن العبد إذا إرتد فأستتيب فلم يتب قتل (٤) .

إذا علم هذا : فإن الإستتابة تكون في الجملة - لمن نسب إليه كفر وحكم عليه بالردة (٥) وتكون قبل إيقاع العقوبات الدنيوية عليه ، وأعلهاها القتل وهذا لا خلاف عليه .

١- الإستتابة لغة : طلب التوبة ، والتوبة هي : الرجوع والندم على ما فرط منه ، واستتابة سأل أن يتوب : لسان العرب ٣٢٣/١ طبعة بيروت .

* ولا يخرج المعنى الإصطلاحي عن المعنى اللغوي

٢- شرح صحيح مسلم ١٣/٨ (عن ابن القصار) ، فتح الباري ٢٢٦/١٢ ، نيل الأوطار ١٩٥/٧ .

٣- المغنى ٥٤٤/٨ ، المحلى رقم ١٦٩ ، ٩١٧ .

٤- الإجماع ص ٧٦ رقم ٧١٩

٥- في إستتابة بعض المرتدين خلاف بين الفقهاء وذلك فيما يلي :

أ- إستتابة الزنادقة والباطنية : اختلفت كلمة الفقهاء فى حكم إستتابتهم على رأيين

١- لا يستتابون ولا يقبل منهم : ذهب إلى ذلك المالكية والحنفية فى الظاهر والحنابلة والشافعية فى رأى
ومستندهم : قوله -تعالى- ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيْنُوا﴾ الآية ١٦٠
من سورة البقرة

وجه الدلالة : الزنديق لا تظهر منه علامة تبين رجوعه وتوبته ، لأنه كان مظهراً للإسلام مسراً للكفر ، فإذا وقف على ذلك ، فأظهر التوبة ، ولم يزد على ماكان منه قبلها وهو إظهار الإسلام .
- وأنهم يعتقدون فى الباطن خلاف ما يظهرون .

٢- يستتابون ذهب إلى ذلك الحنفية فى غير الظاهر والشافعية فى رأى
مستندهم : أنه كالمرتد تجرى عليه أحكامه .

حاشية ابن عابدين ٣١/١ ، ٢٦٩/٣ ، جواهر الإكليل ٢٥٦/١ ، نهاية المحتاج ٣٣٩/٧ طبعة المكتبة الإسلامية ، المغنى ٢٩٨/٦ .

ب- الساحر : اختلفت فيه كلمة الفقهاء على قولين :

أولهما : لا يستتاب : ذهب إلى هذا الحنفية فى ظاهر المذهب ، والمالكية فى رأى والحنابلة فى رأى ، وهو ظاهر ما نقل عن السلف الصالحين .
ومستندهم : أ- خبر عائشة ((إن الساحرة سألت أصحاب النبى ﷺ وهم متوافرون هل لها من توبة ؟ فما أفتاها أحد)) أخرجه ابن أبى حاتم
كما فى تفسير ابن كثير ٢٤٩/١ ط دار الأندلس .

ب- لم ينقل عن الصحابة أن واحداً منهم استتاب ساحراً .

ج- أن السحر معنى فى نفسه وليس فيه فى الفساد .

حاشية ابن عابدين ١,٣١ طبعة بولاق (الأولى) ، جواهر الإكليل ٢٦٥/٢ وما بعدها ، المغنى ١٥٣/٨ .

ثانيهما : يستتاب : ذهب إلى ذلك الشافعية والمالكية فى رأى الحنابلة كذلك

مستندهم : أ- السحر ليس بأعظم من الشرك ولأن الله - تعالى - قبل توبة سحرة فرعون .

ب- أن الساحر لو كان كان كافراً فأسلم صح إسلامه وتوبته .

ج- إذا صحت التوبة من الساحر الكافر فتصح من الساحر المسلم بالأولى.

نهاية المحتاج ٣٩٨/٧ ، قليوبي وعميرة ١٦٩/٤ ، جواهر الإكليل ٢٦٥/٢ ،
المغنى ١٥٣/٨ ،

د- تارك الفرض : اتفقوا على إستتابة تارك الفرض من غير جحود ولا إستخفاف حيث تقبل توبته فإن أبى أن يتوب :

- ذهب الحنفية والحنابلة في رأى : يحبس حتى يتوب أو يموت .

- ذهب المالكية والشافعية والحنابلة في رأى : إن أبى يقتل .

حاشية ابن عابدين ٢٣٥/١ ، البيجرمى على الخطيب ٢٠٨/٤ .

والمختار في كل ما سبق : أن الزنديق والساحر وتارك الفرض يستتاب لأنها إن كانت للكافر الأصلى فهي لهم أولى ، ولاستفراغ الوسع وبذل الجهد فى حقن الدماء .

د- ساء الله تعالى أو رسوله: اختلفت كلمة الفقهاء فى قبول توبته أو عدم قبولها على أقوال وتفاصيل :

- يرى الحنفية والحنابلة والمالكية فى الراجح وابن تيمية : قبول توبة

سأب الله - تعالى - : الفروع ١٦٠/٢ ، المغنى ٥٦٥/٨ ، الخرشي

٧٤/٨ ، الصارم المسلول ص ٥٥٠ .

- ويرى الحنفية والحنابلة قبول توبة ساء الرسول ﷺ : ابن عابدين

٢٣٣/٤ ، الصارم المسلول ٥٣ ، ٢٤٥ ، ٢٩٣ ، ٤٢٣ ، ٥٢٧ .

- ويرى الشافعية - فى الأصح - قبول توبته : مغنى المحتاج ١٤١/٤ .

هـ- من تكررت ردتته : اختلفت فيها كلمة الفقهاء على قولين .

المقصد الأول

حكم الإستتابة

اختلفت كلمة الفقهاء فى حكم الإستتابة على قولين :

الأول : إستتابة المرتد واجبة ، ذهب إلى ذلك المالكية ، وهو المعتمد عند الشافعية والحنابلة (١)

الثانى : إستتابة المرتد مستحبة ذهب إلى ذلك الحنفية والشافعية فى قول والحنابلة كذلك (٢)

القول الأول : تقبل توبته ، قال بهذا الحنفية والشافعية والحنابلة فى قول وحجتهم :

أ- قوله - تعالى - ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ - الآية ٣٨ من سورة الأنفال .

ب- خبر ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة . . .)) - سبق تخريجه - .

القول الثانى : لا تقبل توبته . قاله بعض الحنفية والحنابلة فى قول وحجتهم:

أ- قوله - تعالى - ﴿ إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً . . ﴾ - الآية ١٣٧ من سورة النساء -

انظر لما سبق : ابن عابدين ٢٢٠/٤ ، أسنى المطالب ١٢٢/٤ ، الشامل ١٤٨/١٠ ، منار السبيل ٤٠٩/٢ .

١- الخرشي ٦٥/٨ ، منح الجليل ٤٦٥/٤ ، حاشية الدسوقي ٣٠٤/٤ ، تفسير القرطبي ٤٧/٣ ، الإنصاف ٣٢٨/١٠ ، المهذب ٢٢٣/٢ ، مغنى المحتاج ١٣٩/٤ وما بعدها .

الأدلة

إستدل أصحاب القول الأول على ما ذهبوا إليه بدليل السنة والأثر والمعقول :

أولاً : دليل السنة : حديث أم مروان ((أمر النبي ﷺ أن يعرض عليها الإسلام فإن تابت وإلا قتل)) (١)

ثانياً : دليل الأثر : ما روى ((أن رجلاً قدم على عمر رضي الله عنه من قبل موسى رضي الله عنه فقال له عمر : هل من مغربة خبر؟ (٢) قال : نعم رجل كفر بعد إسلامه ، فقال : ما فعلتم به ؟ قال قربناه فضربنا عنقه ، فقال عمر : فهلا حبستموه ثلاثاً فأطعمتموه كل يوم رغيفاً ، واستتبتموه لعله يتوب أو يرجع أمر الله ؟ اللهم إني لم أحضر ولم أمر ولم أرض إذ بلغني)) (٣).

وجه الدلالة : أنه لو لم تجب الاستتابة لما برئ من فعلهم .

ثالثاً : دليل المعقول بوجوه منها :

أ- أنه أمكن إستصلاحه فلم يجز إتلافه قبل إستصلاحه كالثوب النجس (٤).

٢- فتح القدير ٣٨٥/٤ ، ابن عابدين ٢٨٥/٣ ، بدائع الصنائع ١٣٤/٧ ،

المبسوط ٩٨/١٠ ، قليوبى وعميرة ١٧٧/٤ ، المغنى ١٢٤/٨ .

١- سنن الدارقطنى ١١٨/٣ طبعة دار المحاسن

٢- معناه : هل من أخبار جديدة من بلاد بعيدة : نيل الأوطار ١٩٥/٧ .

٣- نيل الأوطار ١٩٣/٧

٤- المغنى ٧٧/٨ .

ب- يحتتمل أن تكون عنده شبهة فتزال .

* إستدل أصحاب القول الثانى على ما ذهبوا إليه بدليل السنة والأثر والمعقول :

أولاً : دليل السنة : خبر ((من بذل دينه فاقتلوه)) (١) .

وجه الدلالة : ذكر القتل ولم يذكر إستتابة (٢) .

ثانياً : دليل الأثر : روى أن معاذ قدم على أبى موسى - رضى

الله عنهما - فوجد عنده رجلاً موثقاً ، فقال : ما هذا ؟ قال :

رجل كان يهودياً فأسلم ثم راجع دينه دين السوء فتهوّد ، قال :

لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ، قال : إجلس ، قال : لا

حتى يقتل قضاء الله ورسوله (ثلاثاً) فأمر به فقتل (٣) .

وجه الدلالة : أمر بقتله ولم يذكر إستتابة .

ثالثاً : دليل المعقول :

أ- أنه يقتل لكفره فلم تجب إستتابته كالأصلى .

ب- لو قتل قبل الإستتابة لم يضمن ولو حرم قتله قبله ضمن (٤)

المناقشة

يناقش أصحاب القول الأول بما يلى :

١- صحيح البخارى ١١١/٢ (باب لايعذب بعذاب الله) ، سنن أبى داود

١٨٠/٤ .

٢- المغنى ٧٧/٨ .

٣- سنن أبى داود ١٨١/٤ .

٤- المغنى ٧٨/٨ .

* مناقشة دليل السنة : خبر أم مروان ضعف إسناده ابن حجر (١)

* يناقش أصحاب القول الثانى بما يلى :

* مناقشة دليل السنة : لا يسلم ما قالوه فالأمر بقتله إنما بعد الإستتابة بدليل ما ذكرنا (٢) .

* مناقشة دليل الأثر : لا يسلم ما قالوه فإن معاذاً جاء وكان قد استتيب (٣) .

المختار : وبعد عرض القولين بالأدلة والمناقشة فقد إتضح أن ما قاله أصحاب القول الأول من وجوب إستتابة المرتد لما يلى :

- إجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك .
- قوة ما استدلوا وسلامته عن المعارض .
- تحقيقه مصالح شرعية منها : إقامة الحجة على المرتد فى إهدار دمه ، وفتح باب التوبة أمامه لإصلاحه .

المقصد الثانى

مدة الإستتابة

اختلفت آراء الفقهاء فى مدتها على أقوال منها :
الأول : أن المدة ثلاثة أيام من يوم ثبوت كفر المرتد لا من يوم الكفر ولا من يوم رفع أمره إلى الحاكم ، ويحبس ويضيق

١- التلخيص ٤/٩ طبعة شركة الطباعة الفنية ، نيل الأوطار ١٩٢/٧ .

٢- المغنى ٨/٧٨ .

٣- المرجع السابق .

عليه في الطعام ، ذهب إلى ذلك الحنفية والمالكية
والحنابلة والشافعي في قول (١)

حجتهم : أ- قول عمر "هلاحبستموه ثلاثاً فأطعمتموه كل يوماً
رغيفاً" (٢)

وجه الدلالة : إعتبار الثلاثة أيام ولأنها مدة كافية لدعوته وإزالة
مالديه من شبهات .

ب- أنها مدة مناسبة لتكرار دعوته لعله يراجع نفسه ويعود لدين
الحق (٣) .

الثاني : لا يمهل بل يستتاب في الحال . ذهب إلى ذلك الشافعي
في أظهر الأقوال وابن المنذر ومن وافقه (٤) ..

حجتهم : ١- خبر ((من بدل دينه فاقتلوه)) (٥) ..

وجه الدلالة : أنه ذكر القتل دون انتظار .

٢- أنه إن أبى التوبة وأصر الكفر فلا جدوى من إستمهاله .

الثالث : يستتاب دون تحديد مدة قلت أو كثرت . ذهب إلى ذلك
بعض أهل العلم (٦) .

الحجة : أ- ما روى عن علي عليه السلام يستتاب شهر (٧) .

١- حاشية ابن عابدين ٢٢٥/٤ ، حاشية الدسوقي ٣٠٤/٤ ، المغنى ٧٨/٨

٢- سبق تخريجه

٣- المغنى ٧٨/٨ .

٤- الأم ٣٢/٦ ، المهذب ٢٢٣/٢ ، مغنى المحتاج ١٣٩/٤ وما بعدها .

٥- سبق تخريجه .

٦- النخعي والزهري : المغنى ٧٨/٨

ب- لا تحدد الإستتابة بعدد مرات ولا بعدد أيام ، لأن العبرة بالتوجيه والإرشاد لا بعدد المرات والأيام فتكرر الإستتابة حتى يكون اليأس فيكون الحد (١) .

المناقشة

يناقش أصحاب القول الثانى بما يلى :

أ- لا يسلم ما قالوه لما يلى : الخبر إنما ذكر القتل بعد الإستتابة للدلالة الواردة فيها وقد وردت أدلة تحددتها بثلاثة أيام .

ب- إن الردة إنما تكون لشبهة ولا تزول فى الحال فوجب أن ينتظروه مدة يرتئى فيها وأولى ذلك ثلاثة ايام للأثر فيها (٢)

* يناقش أصحاب القول الثالث بما يلى :

ما قالوه يفضى إلى أنه لا يقتل أبداً ، وهو مخالف للسنة والإجماع (٣)

المختار : وبعد عرض الأقوال بأدلتها ومناقشتها فقد إتضح لى أن ما قاله الجمهور من تحديد الإستتابة بثلاثة أيام لقوة ما إستدلوا به وسلامته عن المعارض .

٧- المرجع السابق .

١- المرجع السابق

٢- المغنى ٧٨/٨ .

٣- المرجع السابق

المقصد الثالث

كيفية التوبة

المستفاد من أقوال الفقهاء (١) أن توبة المرتد تتحقق بالعدول عما كفر به ، فهي تختلف باختلاف موجبها من اعتقاد أو فعل أو قول أو ترك (٢) ، فإن كان كفره بإنكار وحدانية الله - تعالى - أو نبوة سيدنا محمد ﷺ أو هما معاً ، فإن التوبة تتحقق بأن يأتي بالشهادتين لقوله ﷺ ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأنى رسول الله.....)) الخبر ، ولأنه بها يثبت إسلام الكافر والأصلي فكذا المرتد .

* وإن كان كفره بغير هذا فلا تتحقق التوبة إلا بالإقرار بما أنكره ، فيتبرئ من كل دين يخالف الإسلام ومما جحدته أو أنكره ، وينطق بالشهادتين (٣) .

١- أنظر :

المبسوط ١١٢/١٠ ، حاشية ابن عابدين ٢٢٦/٤ ، شرح فتح القدير ٣٧٨/٤ ، اسنى الطالب ١٢٤/٤ ، الشامل ١٧١/٢ ، الإقناع ٣٠٣/٤ ، الكافي ١٦٠/٣ ، الإنصاف ٣٣٥/١ .

٢- أنظر (موجبات التكفير)

٣- عند الحنفية إن كان ثبوت الردة بالشهادة فيعتبر إنكاره توبة ورجوعاً
ابن عابدين ٢٤٦/٤

وعند الجمهور لابد من الإتيان بما يصير به الكافر مسلماً وهو الراجح :
معنى المحتاج ١٣٨/٤ ، المغنى ١٤٠/٨ .

المقصد الرابع أثر الإستتابة :

أ- إن تاب -وفق كيفية الإستتابة - سقط عنه العقوبات والآثار المترتبة ويعود مسلماً معصوم الدم والمال والعرض (١) وكافة ما للمسلمين وما عليهم .

ب- إن أصر على الكفر استحق القتل لامحالة :

وقد إتفق الفقهاء على أن من كان رجلاً ، مسلماً ، حراً ، بإختياره الإسلام أو بإسلام أبويه كليهما ، أو تمادى على الإسلام بعد بلوغه ذلك ، ثم إرتد إلى دين كفر -كتابى أو غيره- ، وأعلن رده ، وأستتيب فتمادى على كفره وهو عاقل غير سكران ، أنه حلّ دمه (٢) .

١- يجوز للقاضى إيقاع عقوبة غير مقدرة (التعزير) حسب حال الواقعة للردع والزجر فى هذه الحالة أى بعد التوبة وسقوط القتل عن المرتد وتشدد عند من يقول بقبول توبة من تكررت رده :

شرح فتح القدير ٣٨٧/٤ وما بعدها ، ٤٠٦ وما بعدها .

٢- مراتب الإجماع ١٢٧ ، المحلى ٢٢٥٢ ، بداية المجتهد ٤٥٠١٢ ، المغنى ٤٥٠١٨ ، شرح صحيح مسلم ١٣١٨ ، فتح البارى ١٧٠/١٢ (عن ابن دقيق العيد) .

المطلب الثانى القتل

وفيه خمسة مقاصد

المقصد الأول

حكم قتل المرتد (رجلاً أو امرأة)

إتفق الأئمة على أن من إرتد عن الإسلام وجب عليه القتل (١)
الأصل فى ذلك :- أحاديث وآثار صحيحة منها :-

١- ما روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ ((من بدل دينه فاقتلوه)) (٢)

٢- حديث : ((لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس والثيب الزانى ، المفارق لدينه التارك للجماعة)) (٣)

٣- ما روى عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له :- ((إذهب أنت يا أبا موسى إلى اليمن ثم أتبعه معاذ

١- رحمة الأمة ص ٢٦٩ .

٢- أخرجه البخارى : فتح البارى ١٣٧/٦ رقم ٣٠١٧ ، وابوداود فى سننه ١٢٤/٤ رقم ٤٣٥١ ، والترمذى فى سننه ٩٥/٤ رقم ١٤٥٨ ، والنسائى فى سننه ١٠٤/٧ وابن ماجه فى سننه ٨٤٨/٢ رقم ٢٥٣٥ ، وأحمد فى مسنده ٢٨٢/١ وما بعدها ، والدارقطنى ١٠٨/٣ ، والبغوى فى شرح السنة ٢٣٨/١٠ .

٣- رواه البخارى فى كتاب الديات رقم ٦٨٧٨ ، ومسلم فى باب القسامة ١٣٢/٣ رقم ١٦٧٦ ، وابو داود فى كتاب الحدود ١٢٦/٤ رقم ٤٣٥٢ ، والترمذى فى كتاب الديات ١٩/٤ رقم ٤٣٥٢ ، والنسائى فى كتاب تحريم الدم ١٩/٧ ، وابن ماجه فى كتاب الحدود ٨٤٧/٢ ، وأحمد ٣٨٢/١ .

بن جبل فلما قدم ألقى له وسادة قال : فإذا رجل موثق. فقال ما هذا ؟ قال : كان يهوديا فأسلم ثم تهود . قال : لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله - ثلاث مرات - فأمر به فقتل " (١)

٤- ما روى أن علياً عليه السلام حرق قوماً ارتدوا عن الإسلام ، فبلغ ذلك ابن عباس - رضى الله عنهما - فقال : لو كنت أنا لقتلتهم لقول رسول الله ﷺ ((من بدل دينه فاقتلوه)) ولم أكن لأحرقهم قول رسول الله ﷺ ((لا تعذبوا بعذاب الله)) فبلغ ذلك علياً فقال : صدق ابن عباس " (٢)

٥- ما روى عن أبي هريرة عليه السلام : " لما توفى النبي ﷺ وكفر من كفر من العرب ، قال عمر : يا أبا بكر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قالها فقد عصم منى ماله ونفسه إلا بحقها وحسابه على الله ، قال أبو بكر : والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها ، قال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت أنه قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق " (٣)

١- فتح البارى ٢٨٠/١٢ رقم ٦٩٢٣ ، صحيح مسلم ١٤٥٦/٣ ، سنن أبى داود ١٢٦/٤ رقم ٤٣٥٤ ، سنن النسائى ١٠٥/٧ ، مسند أحمد ٤٠٩/٤ .

٢- فتح البارى ٢٧٩/١٢ رقم ٦٩٢٢ ، سنن أبى داود كتاب الحدود باب الحكم فيمن ارتد ، مسند أحمد ٢٨٢/١ .

٣- فتح البارى ٢٦٢/٣ وما بعدها ، رقم ١٣٦٢ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، صحيح مسلم ٥١/١ رقم ٣٢ ، سنن أبى داود ٩٤/٢ رقم ١٥٥٦ ، سنن الترمذى ٣/٥ رقم ٢٦٠٧ ، سنن النسائى ١٤/٥ وما بعدها .

٦- ماروى (شرب نفر من أهل الشام الخمر وعليهم يومئذ يزيد بن أبى سفيان وقالوا : هى حلال ، وتأولوا قول الله - تعالى - ﴿ ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا ﴾ فكتب فيهم إلى عمر ، فكتب عمر إليه أن ابعت بهم قبل أن يفسدوا من قبلك ، فلما قدموا على عمر إستشار فيهم الناس ، فقالوا : يا أمير المؤمنين نرى أنهم قد كذبوا على الله وشرعوا فى دينه ما لم يأذن به الله فاضرب أعناقهم ، وعلى ساكت ، فقال : ما تقول يا أبا الحسن فيهم ؟ قال أرى أن تستيبيهم فإن تابوا ضربتهم ثمانين لشربهم الخمر ، وإن لم يتوبوا فاضرب أعناقهم فإنهم قد كذبوا على الله وشرعوا فى دينه ما لم يأذن به الله ، فاستتابهم فتابوا فضربهم ثمانين (١) واتفقوا على قتل المرتد (الرجل) (٢) ..

واختلفوا فى قتل المرتدة على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : المرتدة تقتل . ذهب إلى هذا جمهور السلف (٣) والمالكية (٤) والشافعية (٥) والحنابلة (٦) .

-
- ١- الدر المنثور للسيوطى ١٧٤/٣ طبع دار الفكر ببيروت .
- ٢- مراتب الإجماع ص ١٢٧ ، المحلى رقم ٢٢٥٢ ، بداية المجتهد ٤٥٠/٢ ، المغنى ٤٥٠/٨ ، شرح صحيح مسلم ١٣/٨ ، فتح البارى ١٧٠/١٢ .
- ٣- روى عن أبى بكر وعلى - رضى الله عنهما - وبه قال الحسن والزهرى والنخعى ومكحول وحماذ ، المغنى ٧٦/٨ طبعة النور .
- ٤- بداية المجتهد ٤٥٩/٢ .

المذهب الثانى : المرتدة تسترق ولا تقتل . ذهب إلى هذا جماعة من السلف وأهل العلم كعلى والحسن وقتادة (١)

المذهب الثالث : المرتدة تحبس حتى تتوب أو تموت . ذهب إلى هذا الحنفية (٢) .

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول وهم الجمهور على ما ذهبوا إليه من قتل المرتدة بدليل السنة والآثار والمعقول :
أولاً : دليل السنة : أ- خبر ((من بدل دينه فاقتلوه)) (٣)
ب- خبر ((لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث : الثيب الزانى ، النفس بالنفس ، التارك لدينه المفارق للجماعة)) (٤) .

وجه الدلالة : دل الخبران بعمومهما على قتل المرتدة و"من" فى الحديث تعم الرجل والمرأة كقوله -تعالى- ﴿ فَمَنْ

٥- الأم ١٥٦/٦ وما بعدها ، المذهب ٢٢٣/٢ ، المنهاج ١٣٢ ، كفاية الأخيار ٢٠٤/٢

٦- المغنى ٧٦/٨ وما بعدها .

١- المرجع السابق .

٢- الهداية مع البناية ٨٥٤/٥ ، تحفة الفقهاء ٥٣٠/٣ ، القدورى ص ١١٧ .

٣- سبق تخريجه .

٤- سبق تخريجه .

شهد منكم الشهر فليصمه ﴿ ولم يرد التفصيل بين رجل وامرأة .

ح- خبر ((تقتل المرأة المرتدة)) (١).

د- خبر ((أن النبي ﷺ لما أرسل معاذاً إلى اليمن قال له " أيما رجل إرتد عن الإسلام فادعه فإن عاد وإلا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة إرتدت عن الإسلام فادعها فإن عادت وإلا فاضرب عنقها)) (٢).

وجه الدلالة : الخبران نص في محل النزاع فيجب المصير إلى قتل المرتدة (٣) .

هـ- ((أن امرأة يقال لها أم مروان إرتدت فأمر النبي ﷺ أن يعرض عليها الإسلام فإن تابت وإلا قتل)) (٤)

ثانياً : دليل الأثر : روى أن أبا بكر ﷺ استتاب امرأة يقال لها أم قرفة كفرت بعد إسلامها فلم تتب فقتلها (٥).

وجه الدلالة : أن الصديق ﷺ قتل مرتدة في خلافته والصحابة ﷺ متوافرون ولم ينكر عليه أحد (٦) (٧).

١- سبل السلام ٢٦٥/٣.

٢- نيل الأوطار ١٩٣/٧

٣- نيل الأوطار ١٩٣/٧

٤- المرجع السابق .

٥- سنن الدارقطني ١١٨/٣ .

٦- المرجع السابق

٧- وهذا كالإجماع من الصحابة -رضوان الله عليهم -

ثالثاً : دليل المعقول بوجوه منها :

أ- أن المرأة شخص مكلف بدل دين الحق بالباطل فتقتل كالرجل (١)

ب- أن الرجل والمرأة يشتركان في الحدود كلها (٢) ومنها :
رجم الزانى المحصن حتى الموت فإن ذلك مستثنى من
النهي عن قتل النساء فيستثنى قتل المرأة المرتدة مثله (٣) .

ج- أن الموجب للقتل تبديل الدين ، لأن مثل هذا فى لسان
الشرع بيان العلة ، وقد تحقق تبديل الدين منها .

* إستدل أصحاب المذهب الثانى على ما ذهبوا إليه بدليل الأثر:

أن أبا بكر رضي الله عنه إسترق نساء بنى حيفة وذراريهم وأعطى علياً
رضي الله عنه منهم امرأة فولدت له محمد بن الحنفية ، وكان هذا بمحضر
من الصحابة رضي الله عنهم فيكون إجماعاً (٤) .

وجه الدلالة : أن المرتدة تسترق ولا تقتل .

* إستدل أصحاب المذهب الثالث (الحنفية) على ما ذهبوا إليه
بدليل السنة والأثر والمعقول :

١- المغنى ٧٦/٨

٢- الزنا - القذف - السرقة إلخ

٣- نيل الأوطار ١٩٣/٧

٤- المهذب ٢٣٦/٢ ، المغنى ١٣٨/٨ ، الخراج لأبى يوسف ص ٦٧

أولاً : دليل السنة : أ- خبر ((لما دخل النبي ﷺ مكة يوم الفتح
فرأى امرأة مقتولة ، فقال هذه ما كانت تقاتل
فأدرك خالداً ، فقل له ((لاتقتلن ذرية ولا عسيفاً))
(١)،(٢)

وجه الدلالة : نهى النبي ﷺ عن قتل الكافرة الأصلية التي
لاتقاتل أو تحرض على القتال ، فتقاس المرتدة
عليها (٣) .

ثانياً : دليل الأثر : ما رواه أبو حنيفة بسنده عن ابن عباس -
رضي الله عنهما - قال ((لا تقتل النساء إذ
إرتددن عن الإسلام ولكن يحبسن ويدعين إلى
الإسلام ويجبرن عليه)) (٤) .

دليل المعقول : بوجوه منها :

أ- الأصل في الأجزية (٥) تأخيرها إلى دار الآخرة ، لأن
تعجيلها يخل بمعنى الإبتلاء ، وكل جزاء شرع في هذه

١- سنن أبي داود ١٢١/٣ وما بعدها ، الحاكم ١٢٢/٢ طبعة دائرة
المعارف العثمانية وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

٢- العسيف : الاجير ، الذرية : الصبيان

٣- المبسوط ١٠٨/١٠ وما بعدها ، البدائع ١٣٥/٧ ، طبعة دائرة المعارف
العثمانية وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

٤- الخراج ص ١٨٠ وما بعدها .

٥- جمع جزاء

الدار ما هو إلا لمصالح تعود إلينا في هذه الدار -
كالقصاص والقذف والزنا والسرقة وتعاطي المسكرات -
شرعت لحفظ النفوس والأعراض والأنساب والعقول
والأموال ، فكذا يجب في القتل بالردة أن يكون لدفع شر
حرابة لأجزاء على الكفر ، لعظم جزائه عند الله -تعالى-
فيختص بما يأتي منه الحراب وهو الرجل ، ولهذا علل
النبي ﷺ نهيته عن قتل النساء بأنها لم تكن تقاتل ، ولهذا
فإن المرتدة إذا كانت ذات رأى وتبع تقتل لا لربتها بل
لأنها حينئذ تسعى في الأرض بالفساد ، وإنما تحبس لأنها
امتنعت عن أداء حق الله -تعالى- بعد أن أقرت به ،
فتجبر على الإيفاء بالحبس كما في حقوق العباد (١).

ب- أن النساء تتبع الرجال في إجابة هذه الدعوة في العادة
فإنهن في العادات الجارية يسلمن بإسلام أزواجهن على ما
روى أن رجلاً أسلم وكان تحته خمس نسوة فأسلمن معه ،
وإذا كان كذلك فلا يتبع شرع القتل في حقها وسيلة إلى
الإسلام ، فلا يفيد بخلاف الرجل فإنه لا يتبع رأى غيره
وخصوصاً في أمر الدين ، بل يتبع أمر نفسه فكان رجاء
الإسلام منه ثابتاً ، فكان شرع القتل مفيداً (٢).

١- شرح فتح القدير ٢٨٨/٤ وما بعدها ، بدائع الصنائع ٤٣٨٥/٩ ،

المبسوط ١٠٩/٩ وما بعدها .

٢- بدائع الصنائع ٤٣٨٥/٩ .

المنافشة

يناقش الجمهور بما يلي :

أ- مناقشة دليل السنة : خبر (أم مروان) فى إسناده ضعف (١) .

يناقش أصحاب المذهب الثانى بما يلي :

ما استدللوا به غير مسلم لأنه لم يثبت أن من إسترق منهم تقدم له إسلام ، ولم يكن بنو حنيفة أسلموا كلهم وإنما أسلم بعضهم ، والظاهر أن الذين أسلموا كانوا رجالاً فمنهم من ثبت عى إسلامه ومنهم ثمانية بن آثال ، ومنهم من إرتد كالدجال الحنفى (٢) .

يناقش أصحاب المذهب الثالث (الحنفية) بما يلي :

مناقشة دليل السنة : لا يسلم ما قالوه لأن الخبر إنما النهى عن قتل النساء على الكافرة الأصلية (٣) إذا لم تباشر القتال بدليل قوله ﷺ ((ما كانت هذه لتقاتل)) فيكون النهى مخصوصاً بما فهم من العلة وهو لما كانت لتقاتل وبقي عموم ما إستدللنا - أى الجمهور - سالماً عن المعارض مريداً بما سلف من أدلة.

١- التلخيص لابن حجر ٤/٤٩ طبعة شركة الطباعة الفنية ، نيل الأوطار . ١٩٣/٨ .

٢- المغنى ٨/١٧٧ .

٣- المرجع السابق .

مناقشة دليل المعقول : أ- ما قالوه معارض بالنصوص الشرعية
الثابتة في قتل المرتدة ويقول رسول الله ﷺ وقول وفعل
الخلفاء من بعده .

ب- وما قالوه يؤدي إلى تعطيل الحدود بالنسبة للنساء فبناء
على قولهم لا ترحم المحصنة في الزنا ، ولا يقتص من
الجانية على النفس عمداً وما أشبهه .

المختار : وبعد عرض المذاهب بالأدلة والمناقشة فقد إتضح لى
أن ما ذهب إليه الجمهور من قتل المرتدة هو الأولى
بالقول لقوة ما إستدلوا به وسلامته عن المعارض .

المقصد الثانى

من يتولى قتل المرتد ؟

قتل المرتد موكول إلى الإمام (١) أو نائبه (٢) سواء كان
المرتد حراً أو عبداً ، وقد إتفق عامة أهل العلم على ذلك ، إلا
الشافعى فى أحد الوجهين يرى أن للسيد قتل عبده المرتد (٣) .

١- الحاكم : الملك أو الرئيس أو الأمير أو السلطان وما أشبهه (إحتراراً
عن القاضى) وكل من تملك ببيعة أو إستخلاف أو مغالبة وبايعة أهل
الحل والعقد .

٢- سواء فرد أو هيئة شرعية بإنابة الحاكم .

٣- المغنى ٥٤٤/٨ وانظر :

المبسوط ١٠٦/١٠ ، الأم ١٥٤/٦ ، الإنصاف ٤٦٢/٩ ، منح
الجليل ٥٠٠/٤ .

والأصل فى هذا - وفى غيره من العقوبات الشرعية - أدلة منها:

أولاً : دليل الكتاب : أ- قوله -تعالى- ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . . . ﴾ (١).

ب- قوله -تعالى- ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ (٢).

وجه الدلالة : الخطاب فى ﴿ فاقطعوا ﴾ و ﴿ فاجلدوا ﴾ لولاية الأمور وهم الذين بيدهم الحكم ومن ينوب عنهم .

ثانياً : دليل السنة : أ- خبر ((. . . . واغدى أنيس إلى امرأة هذا (٣) فإن اعترفت فارجمها . . .)) (٤).

ب- أمره ﷺ ((برجم ماعز ولم يحضره . . .)) (٥).

ج- قوله ﷺ ((إذهبوا فاقطعوا . . .)) (٦).

وجه الدلالة : أن إذن الحاكم لإقامة الحد أمر لابد منه .

١- الآية ٣٨ من سورة المائدة .

٢- الآية ٢ من سورة النور

٣- رجل من أسلم

٤- البخارى ٥٦/٢ ، مسلم ١٣٢١/٥ ، مالك ٨٢٢/٢ ، الشافعى رقم ١٤٨٩ .

٥- البخارى ٦٥/٢ ، مسلم ١١٦/٥ ، أحمد ٤٥٣/٢ .

٦- إرواء الغليل ٣٥٩/٧ .

ثالثاً : دليل المعقول بوجوه منها : أ- أن الحد إستيفاء حق
يفتقر إلى الإجتهد ، ولا يؤمن إستيفائه الجور والحواف ،
فوجب تفويضه إلى خليفة الله تعالى في خلقه (١).

ب- الحد حق شرعى ، والإمام نائب عن الله -تعالى- فاختص
بإستيفائه كالجزية والخراج (٢).

ج- إقامة الحد للحاكم أو من ينوب عنه وذلك لمصلحة العباد
وهى صيانة أنفسهم وأموالهم وأعراضهم ، والحاكم قادر
على الإقامة للحد لشوكته ، ومنعته ، وانقياد الرعية له قهراً
وجبراً ، كما أن تهمة الميل والمحابة منتفية فى حقه -
غالباً- فيقيمها على الوجه المقرر فيحصل الغرض
المشروع بيقين (٣).

د- إن إقامة الحد -وكذلك القصاص للحاكم أو من ينصبه لذلك
، وليس لأحد أن يقتص من أحد حقه دونه وليس للناس أن
يقتص بعضهم من بعض ، وإنما ذلك للحاكم أو من نصبه
لذلك ولهذا جعل الله -تعالى- السلطان ليقبض أيدي الناس
بعضهم (٤) عن بعض .

١- المعتمد فى فقه الإمام أحمد ٣٩٥/٢ طبعة دار الخير بدمشق .

٢- العدة شرح العمدة ص ٥٤٧ طبعة النور الإسلامية .

٣- حاشية ابن عابدين ٣٥٣/٥ ، كشف القناع ٨٠/٦ ، المغنى ٢١٠/٨

٤- تفسير القرطبى للآية (١٧٩) من سورة البقرة : ١٧٢/٢ طبعة دار
الكتب العلمية .

هـ- إذا كان الإمام أو من ينوب عنه ليس له إقامة الحد بعلمه ولو كان علمه علماً يقينياً ، لقوله -تعالى- ﴿ فاستشهدوا عليهن أربعة منكم . . . ﴾ (١) فغير الإمام أولى بعدم إقامة الحد بعلمه (٢) ، وقد اتفق الفقهاء على ذلك (٣) .

١- الآية ١٥ من سورة النساء .

٢- المرجع السابق .

٣- المبسوط ١٠/١٠٦ ، الأم ٦/١٥٤ ، الإنصاف ٩/٤٦٢ ، المغنى ٨/٥٤٤ .

المقصد الثالث

الإفتيات (١) فى إقامة عقوبة القتل للردة

إتفق الفقهاء - كما سلف - على أن الذى يقيم الحد هو الإمام أو نائبه (٢) لكن إذا إفتات غير الإمام أو من أنابه فى قتل المرتد دون إذن الإمام فإن الفقهاء إتفقوا على أن المرتد لو قتله أحد بدون إذن الإمام فإنه يعتد بهذا القتل ولا ضمان على القاتل لأنه محل غير معصوم ، وعلى من فعل ذلك التعزير وذلك لإساءته وافتياته على الإمام (٣) .

* أرى - والله أعلى وأعلم - أن هذا الأمر يحتاج إلى تفصيل ولكل حكم :

* الإفتيات بقتل المرتد إما أن يكون قبل الإستتابة أو بعد الإستتابة ، فإن كان بعد الإستتابة ، فإنه يُعتد بهذا القتل ولا ضمان على القاتل لأن بدن المرتد بعد الإستتابة محل غير معصوم لأنه صار مهدور الدم إلا أن فاعل القتل يستحق

١- الإفتيات : الإستبداد بالرأى ، والسبق بفعل شئ دون استئذان من يجب استئذانه ، أو من هو أحق بالأمر منه ، والتعدى على حق من هو أولى منه :

لسان العرب ، المصباح المنير : مادة (فوت) .

٢- فتح القدير ١١٣/٥ طبعة المكتبة الإسلامية ، منح الجليل ٥٠٠/٤ ، المذهب ٢٧٠/٢ ، منتهى الإرادات ٣٣٦/٣ طبعة دار الفكر

٣- فتح القدير ١١٣/٥ طبعة المكتبة الإسلامية ، منح الجليل ٥٠٠/٤ ، المذهب ٢٧٠/٢ ، منتهى الإرادات ٣٣٦/٣ طبعة دار الفكر

التعزير من الإمام لاجترائه وتعديه على اختصاصات
الحاكم (١).

إن كان الإفتيات قبل الإستتابة :

فأرى أن القاتل ضامن للمقتول المرتد ، لأن الراجح أن
شرط توقييع وتنفيذ عقوبة القتل بالمرتد . الإستتابة وهذا ثابت
بإجماع الصحابة رضي الله عنهم (٢) ، ولا خلاف بين الأمة في قبول الله -
تعالى- توبة المرتد (٣) . وقد أجمعت الأمة على إكراه المرتد
عن دينه حتى يرجع إلى الإسلام (٤) . فلهذه الإعتبارات فإن المرتد
- من وجهة نظري - قبل الإستتابة غير مستحق للقتل لإنعدام
شرط الحكم به (٥) .

١- المراجع السابقة (والمسألة السابقة بمراجعها) .

٢- شرح صحيح مسلم ١٣/٨ ، فتح الباري ٢٢٦/١٢ ، نيل الأوطار
١٩٥/٧ .

٣- المغنى ٥٤٤/٨ ، المحلى رقم ١٦٩ ، ٩١٧

٤- المحلى رقم ٢١٩٥ : الإكراه هنا لإستبقاء بدن أو نفس لمرتد ، وتلمس
أى شبهة لدفع العقوبة البدنية (القتل) عنه ، فالإكراه لمصلحته هو

٥- إنعدام الحكم القضائي فالقاضي لا يحكم بتوقييع أو استحقاق المرتد القتل
إلا بعد الإستتابة ، فيكون حكمه واجب النفاذ ، وإنعدام الحكم التنفيذي
من الحاكم أو نائبه

وعلى هذا : فإن المتعدى عليه بالقتل يكون قاتلاً للنفس دون حق ، يستحق العقوبة^(١) المقررة في هذا الصدد حسب الدوافع والبواعث والمباشرة والعقوبة - والله أعلى وأعلم - الدية كاملة^(٢) مع التعزير كذلك^(٣) . **

المقصد الرابع

ما الذى يفعل بالمرتد بعد قتله ؟

إذا قتل المرتد فإن ثمة أحكام فقهية تتصل به وهى محل اتفاق^(٤) بين الفقهاء :

- * لا يغسل لأن الماء لا يطهر بدن الكافر .
- * لا يكفن الكفن الشرعى بل يلف فى خرقة .
- * لا يصلى عليه لقوله تعالى ﴿ ولا تصل على أحد منهم ﴾^(٥) مات أبداً ﴿ ﴾^(٦) .

١- القصاص أو الدية

٢- باعتبار أن ملابس الواقعة شبهة تدرأ القصاص وهى إسقاط المرتد لعصمته .

٣- لأن التعزير إذا كان فى القتل بعد الإستتابة فقبلها أولى ، ولأنه إذا سقط القتل عن القاتل لأى اعتبار فلا بد من التعزير للردع والزجر .

** - لا يغيب عن البال أن هذا فيمن شرع فى حقه الإستتابة إحتراراً عن لا إستتابة لهم .

٤- كفاية الأخيار ٢٠٤/٢ .

- لا يدعى له بالرحمة والمغفرة لقوله -تعالى- ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قَرَبَىٰ مِنْ بَعْدِ تَبْيِينِ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ (١) .
- يدفن في غير مقابر المسلمين (٢) .

المقصد الخامس

هل القتل للردة مكفر للذنوب

يرى جمهور الفقهاء أن الحد المقدر في ذنب كفارة لذلك (٣) الذنب والأصل في ذلك : أ- خبر عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال " كنا عند النبي ﷺ في مجلس ، فقال : ((بايعوني على ألا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ولا تزنوا ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك فستره الله عليه إن شاء الله غفر له وإن شاء عذبه . . .)) (٤) .

ب- خبر : قال ﷺ ((من أصاب حداً فعجل عقوبته في الدنيا فإله أعدل من أن يثني على عبده العقوبة في الآخرة ، ومن

٥- أي الكفار .

٦- الآية ٨٤ من سورة التوبة .

١- الآية ١١٣ من سورة التوبة .

٢- يلف في خرقة ويطرح في حفرة في غير مقابر المسلمين .

٣- فتح الباري ٨٤/١٢ .

٤- صحيح البخاري ١٩٨/٨ .

أصاب حداً فستره الله -تعالى- عليه ، وعفا عنه ، فالله

أكرم من أن يعود فى شئ قد عفا عنه (((١)

حد- خبر ماعز والغامدية ((. . . . أريد أن تطهرنى من الزنا
... (((٢).

* ويرى الحنفية أن الحد غير مطهر بل المطهر التوبة ، فإذا
حد ولم يتب يتبقى عليه إثم المعصية (٣)

وحجتهم : قوله -تعالى- ﴿ ذلِكَ لَهُمْ ﴾ (٤) خزي فى الدنيا ولهم
فى الآخرة عذاب عظيم ﴿ (٥).

وأرى أن الخلاف فى هذا يسير لأن المحدود إذا أقر وأقيم عليه
الحد لإقراره ، كان إقراره توبة فلا خلاف إذن فى هذا ، أما إذا
أقيم عليه الحد بالشهادة أو بوسيلة أخرى من وسائل الإثبات فإن
رأى الجمهور أصوب لأن ما ورد فى حق قطاع الطرق خاص
بهم لا يتعدى لغيرهم .

وقد أجمع أهل السنة والجماعة على أن من أقيم عليه الحد من
أهل المعاصى كان ذلك كفارة لإثم المعصية (٦) .

١- جامع الأصول لابن الأثير ٣٤٩/٤ .

٢- مختصر صحيح مسلم ٢٧٧/٢ .

٣- البابرتى المطبوع مع فتح القدير ٣/٥ طبعة دار إحياء التراث العربى .

٤- أى أهل الحرابة (قطاع الطرق) .

٥- الآية ٣٣ من سورة المائدة .

٦- فتح البارى ٩٤/١٢ ، شرح صحيح مسلم ٢٢٣/٧ .

إذا علم هذا : فإن ما ذكر فإنه فى الحدود كلها عدا (الردة)

فإن القتل بها لا يعد كفارة لها !! لما يلى :

١- قول الله -تعالى- ﴿إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ...﴾ (١).

٢- قول الله -تعالى- ﴿وَمَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فِيمَتَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (٢).

وجه الدلالة : إن عموم الأخبار القاضية بأن الحدود جواهر للذنوب مخصوصة بالآيتين الكريمتين .

وعلى هذا : فالمرتد إذا قتل فإن قتله لا يكون كفارة له .
ويضاف لما سبق : أن قتل المرتد عقوبة وليس حداً (٣).

المطلب الثالث

التفريق بين المرتد وزوجه

أجمعوا على تحريم نكاح الكافر للمسلمة (٤).

١- الآية ٤٨ من سورة النساء .

٢- الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

٣- يؤيد ذلك : أن ابن حجر ذكر الردة من بين الحدود المتفق عليها ،
وحين أعاد سرد الحدود المتفق عليها ذكر أنه مختلف فى تسمية الردة
حداً :

فتح البارى ٤٧/١٢ ، ١٤٩ .

وعلى هذا فالمسمى العلمى الدقيق (عقوبة الردة) .

إتفق الفقهاء على أن المسلم إذا إرتد ثم تزوج فلا يصح زواجه ، لأنه لا ملة له ، فليس له أن يتزوج مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة (١) .

واتفقوا على أنه إذا إرتد أحد الزوجين ، أو إرتدا معاً إنفسخ النكاح سواء أسلم أثر إسلامها ، أو أسلمت إثر إسلامه ، أو راجع الإسلام أو راجعت الإسلام ، أو راجعاه معاً ، ولا ترجع إليه في كل ذلك إلا برضاها ، وبصداق ، وبولي ، وإشهاد ، ولا تجب أن يراعى في ذلك شيء من عدة وعرض إسلام (٢) .

٤- المغنى ٨٧/٧ .

١- المبسوط ٤٨/٥ ، الذخيرة ٢١٣/٢ ، الأم ٥١/٥ ، ١١٥/٦ ، المغنى ٥٤٦/٨ .

٢- إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح في قول عامة أهل العلم إلا داود قال لا ينفسخ بالردة .
المغنى ٩٨/٧ .

وهناك تفصيلات وفروعيات لدى المذاهب -سوى ما ذكر- أو ردها تنتمي للفائدة أو استيفاء لجوانب الموضوع :

* اتفق الفقهاء على أنه إذا ارتد أحد الزوجين حيل بينهما فلا يقربها بخلوة ولا جماع ولا نحوها .

* يرى الحنفية : أنه إذا ارتد أحد الزوجين المسلمين بانتهى منه امرأته مسلمة كانت أو كتابية ، دخل بها أو لم يدخل لأن الردة تنافي النكاح ويكون ذلك فسخاً عاجلاً لا طلاقاً ولا يتوقف على قضاء ، وإن كانت الردة قبل الدخول وكان المرتد هو الزوج فلها نصف المسمى أو

المتعة ، وإن كانت هي المرتدة فلا شئ لها ، وإن كانت بعد الدخول فلها المهر كله سواء كان المرتد الزوج أو الزوجة :

المبسوط ٤٩/٥ ، بدائع الصنائع ١٣٦/٧ ، ابن عابدين ٣٩٢/٢ .

* يرى المالكية في المشهور : إذا ارتد أحد الزوجين المسلمين كان ذلك طلاقاً بائناً ، فإن رجع إلى الإسلام لم ترجع له إلا بعقد جديد ، مالم تقصد المرأة بردها فسخ النكاح ، فلا يفسخ ، معاملة لها بنقيض قصدها ، وقيل : أن الردة فسخ بغير طلاق .

الشرح الكبير والدسوقي ٢٧٠/٢ ، الشامل لبهرام ١٧١/٢ .

* يرى الشافعية : إذا ارتد أحد الزوجين المسلمين فلا تقع الفرقة بينهما حتى تمضي عدة الزوجة قبل أن يتوب ويرجع إلى الإسلام ، فإذا انقضت بانتهائه ، وبينونتها منه فسخ لا طلاق ، وإن عاد إلى الإسلام قبل انقضائها فهي امرأته :

الأم ١٤٩/٦ ، ١٥٠

* يرى الحنابلة : إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح فوراً وتتصف مهرها إن كان الزوج هو المرتد ، وسقط مهرها إن كانت هي المرتدة ، ولو كانت الردة بعد الدخول ففي رواية تنجز الفرقة ، وفي أخرى تتوقف الفرقة على انقضاء العدة .

المحرر ٣٠١٢ ، المغني ٩٩/٨ ، منتهى الإرادات ١٩٨/٢ .

الخلاصة : إن الفرقة للردة تعتبر فسخاً عند المالكية - في غير المشهور - والشافعية والحنابلة وتعتبر فسخاً عند الحنفية فيما لو كانت الردة من امرأة بلا خلاف ، أما ردة الرجل فهي فسخ عند أبي حنيفة وأبي يوسف .

* والمشهور لدى المالكية أن الفرقة طلاق بائن .

المختار : أن الفرقة للردة فسخ مطلقاً :

والأصل في ذلك : قوله -تعالى- ﴿لَا هُنَّ حُلٌّ لَهُمْ﴾ (١) وَلَا هُمْ يَحُلُّونَ لَهُنَّ﴾ (٢).

- قوله -تعالى- ﴿وَلَا تَتَكَبَّوْا الْمَشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ (٣).
وما روى (أن رجلاً من تغلب أسلمت زوجته وأبى أن يسلم
ففرق عمر بينهما) كذلك قال ابن عباس (إذا أسلمت النصرانية
قبل زوجها بساعة حرمت عليه) (٤).
فعلم من هذا : أن الرجل إذا ارتد فسخ نكاحه لأنه لا ولاية له
عندئذ ولإن شرط بقاء العصمة دوام الإسلام ، وإن
المرأة إذا ارتدت فيحرم إمساكها للنهي عن ذلك (٥).

لأنها فرقة بحكم الشرع لا بإرادة الزوج ، وأنه لا يمكن جعلها طلاقاً
لأنها بمنزلة الموت -لكونها سبب له- وفرقة الموت لا تكون طلاقاً
لأنه تصرف يختص بما يستفاد بالنكاح والفرقة الحاصلة بالردة فرقة
واقعة بطريق التنافي ، لأنها تنافي عصمة الملك ، وما كان طريقة
التنافي لا يستفاد بملك النكاح فلا يكون طلاقاً :

بدائع الصنائع ١٥٥٩/٣ ، حاشية ابن عابدين ١٤٦/٤ .

- إن المرأة لو ارتدت بغرض فسخ النكاح لا يكون طلاقاً ، إما إذا كان
قصد الرجل للغرض ذاته - وإن كان نادر الحدوث- فيعتد بقصده
لأن العصمة بيده :

مواهب الجليل ٤٤٧/٣ ، وما بعدها ، الدسوقي ٢٧٠/٢ .

١- أي الكفار .

٢- الآية ١٠ من سورة الممتحنة .

٣- الآية ٢٢١ من سورة البقرة

٤- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ٢٧٢/٢٠ طبعة دار الفكر بيروت

٥- ومنه ﴿وَلَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوَافِرِ﴾

المطلب الرابع سلب ولاية (١) المرتد

اتفقت كلمة الفقهاء على أن من شروط الولاية :الإسلام (٢) فلا يكون الكافر ولياً (٣) .

والأصل فيه : قوله -تعالى- ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون ﴾ (٤) .
إذا علم هذا : فإن المرتد إذا كان له ولاية تزويج غيره فإنها تسلب منه بردته ، فلا يكون له حق تولى عقد تزويج بناته ، ولا أبنائه الصغار ، ولا أن يعقد زواج قاصر أو قاصرة كان في ولايته ، وتبطل عقود بالنسبة لهم ، لأن الزواج لا بد له من ولاية صحيحة ثابتة مستمرة ، ذلك لأن الفاسق الما جن تسلب عنه ولاية التزويج فلأن تسلب من المرتد أولى (٥) .

١- الولاية شرعاً : نفاذ القول على الغير شاء أو أبى .

شرح العناية على الهداية ٣٥٢/٢ المطبعة الأميرية .

٢- بداية المجتهد ٨/٢ طبعة الحلبي ، المغنى والشرح الكبير ٣٥٥/٧ وما بعدها طبعة المنار

٣- بداية المجتهد ١٢/٢ ، المغنى ٤٩٦/٦ ، ٥٠٢ ، نيل الأوطار ١٢٣/٦ .

٤- الآية ٢٣ من سورة التوبة .

٥- بدائع الصنائع ٤٣٨٧/٩ ، الأم ١٧٧/٦ ، المغنى ٨٣/١٠ .

المطلب الخامس تحريم ذبيحة المرتد

إتفق الفقهاء على أن كل من أمكنه الذبح من المسلمين ، وأهل الكتاب ، إذا ذبح ، حل أكل ذبيحته رجلاً كان أو امرأة ، بالغاً أو صبيّاً ، حراً كان أو عبداً (١) .

واتفقوا على أن من جمع خمس شروط صحت زكاته :

الإسلام ، الذكورية ، البلوغ ، العقل ، ترك تضييع الصلاة (٢) .

واتفقوا على أن ذبيحة المرتد لا يجوز أكلها ، لأنه لا ملة له ، ولا يقر على دين إنتقل إليه ، حتى لو كان دين أهل الكتاب (٣) (إلا ما نقل عن الأوزاعي وإسحاق فيما لو تدين بدين أهل الكتاب) (٤)

١- المغنى ٣٩٩/٩ ، مراتب الإجماع ١٤٧ ، المجموع ٧٩/٩ ، ٨١ .

٢- بداية المجتهد ٤٣٥/١ .

٣- المبسوط لمحمد ص ١٤٢ ، الأم ١٥٥/٦ ، ٢٣١/٧ ، المغنى ٥٤٩/٨ الإئصاف ٣٨٩/١٠ .

٤- المغنى ٥٤٩/٨

وحجة اسحاق والأوزاعي أثر على : ((من تولى قوماً فهو منهم)) .
وجه الدلالة : إن تدين بدين أهل الكتاب حلت ذبيحته .

يناقش : إن قول الإمام على ؓ ((منهم)) لم يرد أنه منهم فى جميع الأحكام بدليل أنه لا يقر بالجزية ولا يحل له نكاح المرتدة ، وقولهما لا يخرق الإتفاق لعامة أهل العلم :

وعليه : فالمرتد ولو لدين أهل الكتاب لا يقر على الدين الذى
انتقل إليه فهو كالوثقى لا تؤكل ذبيحته .

المطلب السادس إحباط العمل

اتفق الفقهاء - فى الجملة - على أن الردة لها أثر فى إحباط
العمل .

والأصل فيه : قوله - تعالى - ﴿ ومن يرد منكم عن دينه فيمت
وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا
والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ (١) .

وجه الدلالة : أن معنى الحبوط هو الفساد (٢) وهذا لمن رجع
عن دين الإسلام وأصر على الرجوع ومات مرتداً
، وعمله هذا ليس فيه فائدة بل مضرة ، وتبين أن
أعماله السابقة لم يكن معتداً بها شرعاً (٣) .

واختلف الفقهاء فى صفة الحبوط على أقوال منها :

* الحبوط يكون بإبطال الثواب دون الفعل . قاله الحنفية (٤) .

* ومجرد الردة يوجب الحبط . قاله الحنفية والمالكية (٥) .

المغنى ٥٤٩/٨ .

١- الآية : ٢١٧ من سورة البقرة

٢- روح المعانى ١٥٧/٢ .

٣- التفسير الكبير ١٤٨/١١ ، غرائب القرآن ٣١٩/٢

٤- حاشية ابن عابدين ٤٠٠/٤

حجتهم : قوله - تعالى - ﴿ ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله ﴾ (١) .

* وقيل أن الوفاة على الردة شرط في حبوط العمل . قاله الشافعي (٢) والحنابلة (٣) .

حجتهم : قوله - تعالى - ﴿ . . . فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم ﴾ (٤) .

وثمرة الخلاف فيما سبق - هل حبوط العمل لنفس الأعمال أو لثواب الأعمال - تظهر في العبادات من جهة الحكم بإعادتها (٥) أم لا ؟

٥- تفسير القرطبي ٤٨/٣ عمدة القارى ٧٩/٢٤ ، إرشاد السارى ٧٦/١٠ .

١- الآية ٥ من سورة المائدة .

٢- قليوبى ١٧٤/٤ .

٣- كشف القناع ١٨١/٦ .

٤- الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

٥- العبادة من جهة وصفها بالأداء أو القضاء أو الإعادة :

* إن كان لها وقت محدود الطرفين ، ووقعت فى الوقت ولم يسبق فعلها مرة أخرى فى الوقت : فأداء ، وإن سبق فعلها فيه : فإعادة ، وإن وقعت بعد الوقت : فقضاء ، وإن وقت قبله : تعجيل

وعلى هذا :

فالصلوات الخمس ، وصوم رمضان ، والحج والعمرة ، والنوافل

المؤقتة كلها توصف : بالأداء والقضاء والإعادة ..

* والزكاة توصف : بالأداء والقضاء والتعجيل والإعادة .

وتفصيل ذلك فى مقصدين .

المقصد الأول

أثر التكفير على العبادات

* وسائل العبادات (١)

المسألة الأولى : تأثير الردة على الوضوء :

أجمع العلماء على أن إسلام الكافر لا يرفع الحدث الأصغر ،
ولذلك يلزمه الوضوء (٢)

واختلفوا فى نقض الوضوء بالردة وذلك على مذهبين :

المذهب الأول : الوضوء ينتقض بالردة . ذهب إلى ذلك المالكية
فى المشهور (٣) والحنابلة (٤) ومن وافقهم (٥) .

= * وإن لم يكن للعبادة وقت محدود الطرفين فلا توصف بأداء ولا
قضاء وذلك مثل الوضوء والغسل :

أنظر لما سلف مباحث الأداء والقضاء والإعادة فى مصنفات أصول
الفقه

١- أعنى بوسائل العبادات : الوضوء ، الغسل ، التيمم .

٢- المغنى ١/١٠٠

٣- الخرشي ١/١٥٧ ، جواهر الإكليل ١/٢١ ، الحطاب ١/٢٩٩ ،
القوانين الفقهية ص ٢٢ .

٤- المغنى ١/١٠٠ ، الإنصاف ١/٢١٩ ، نيل المأرب ١/١٧ .

٥- الأوزاعي وأبو ثور : المغنى ١/١٠٠ ، المجموع ٢/٦٦ .

المذهب الثانى : الوضوء لا ينتقض بالردة . ذهب إلى ذلك
الحنفية (١) ومالك (٢) والشافعية (٣) .

الأدلة

* إستدل أصحاب المذهب الأول على ما ذهبوا إليه بدليل الكتاب
والسنة والأثر والمعقول :

أولاً : دليل الكتاب : أ- قوله -تعالى- ﴿لئن أشركت ليحبطن
عملك﴾ (٤) .

وجه الدلالة : الطهارة عمل وهى باقية حكماً تبطل بمبطلاتها
فيجب أن تحبط بالشرك (٥) .

ثانياً : دليل السنة : خبر ((لايقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث
حتى يتوضأ)) (٦) .

وجه الدلالة : الردة حدث فتنفسد الوضوء (٧)

ثالثاً : دليل الأثر : ما روى عن ابن عباس -رضى الله
عنهما- ((الحدث حدثان : حدث باللسان وحدث
بالفرج وأشدّهما حدث اللسان)) (٨)

١- لم يذكر الحنفية (الردة) من نواقض الوضوء : الإختيار ١٣/١ .

٢- راجع المالكية فيما مر والمغنى ١٠٠/١ .

٣- نهاية المحتاج ٤٧/١

٤- الآية ٦٥ من سورة الزمر .

٥- المغنى ١٠٠/١ .

٦- فتح البارى ٣٢٩/١٢ ، صحيح مسلم ٢٠٤/١

٧- المغنى ١٠٠/١

رابعاً : دليل المعقول : أن الطهارة عبادة يفسدها الحدث فأفسدها
الشرك كالصلاة والتميم .

* إستدل أصحاب المذهب الثانى بدليل الكتاب والمعقول :
أولاً : دليل الكتاب : قوله - تعالى - ﴿ وَمَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ
فَإُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ (١)
وجه الدلالة : شرط الموت بعد الردة لحبوط العمل (٢) ومنه
الطهارة لأنها عمل بالإتفاق .
ثانياً : دليل المعقول : أنها طهارة فلا تبطل بالردة كالغسل من
الجنابة (٣) .

المناقشة

يناقش أصحاب المذهب الثانى بما يلى :

١ - مناقشة دليل الكتاب : ما ذكرتموه تمسك بدليل الخطاب
والمنطوق مقدم عليه ولأنه شرط الموت لجميع
المذكور فى الآية وهو حبوط العمل والخلود فى
النار (٤) .

٢ - مناقشة دليل المعقول : ما قالوه غير مسلم لأن غسل
الجنابة لا يتصور فيه الإبطال ، وإنما يجب الغسل

٨ - المرجع السابق ،

١ - الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

٢ - المغنى ١/ ١٠٠ .

٣ - المرجع السابق .

٤ - المرجع السابق .

بسبب جديد يوجبه وهنا يجب الغسل أيضاً على من
أسلم (١) .

المختار: وبعد عرض المذهبين بالأدلة والمناقشة فقد اتضح لى
أن ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول من أن
الردة تنقض الوضوء لقوة ما استدلوا به وسلامته
عن المعارض

المسألة الثانية

أثر التكفير على الغسل

اختلفت كلمة الفقهاء فى أثر الردة على الغسل وذلك بناء على
اختلافهم فى مسألة (حكم الكافر إذا أسلم هل عليه غسل
أم لا ؟) وذلك على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يجب عليه الغسل قال بهذا مالك (٢) وأحمد (٣)
وأبو ثور (٤) وابن المنذر (٥) والشافعى فيما
لوحصلت فيه جنابة فى كفره (٦) .

القول الثانى : يستحب الغسل . قاله الشافعى فى غير ما ذكره
وبعض الحنابلة (٧) .

١- المغنى ١/١٠٠

٢- جواهر الإكليل ١/٢٢

٣- المغنى ١/١١٦ .

٤- المرجع السابق .

٥- المرجع السابق .

٦- المجموع ٢/١٦٥ ، المغنى ١/١١٦ .

القول الثالث : لا يجب عليه الغسل . قاله أبو حنيفة (١) .

الأدلة

* أستدل أصحاب القول الأول على ما ذهبوا إليه بدليل السنة والأثر والمعقول :

أولاً : دليل السنة : ١- خبر ما روى عن قيس بن عاصم قال : (أتيت النبي ﷺ أريد الإسلام فأمرني أن أغتسل بماء وسدر) (٢)

وجه الدلالة : : قوله (أمرني) يدل على وجوب الغسل من الكفر سواء كان أصلياً أو مرتداً اغتسل قبل إسلامه أو لم يغتسل وجد منه في زمن كفره ما يوجب الغسل أم لم يوجد (٣) .

ب- ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن ثمانية أسلم ، فقال النبي ﷺ ((اذهبوا إلى حائط بني فلان فمروه أن يغتسل)) (٤) .

وجه الدلالة : ظاهر أن الكافر إذا أسلم يجب عليه الغسل .
ثانياً : دليل الأثر : ما روى أن سعد بن معاذ وأسيد بن حضير حين أراد الإسلام سأل مصعب بن عمير وأسعد بن

٧- كآبي بكر : المرجعان السابقان .

١- لم تذكر مصنفات الحنفية - على ما تيسر لي - الردة من موجبات الغسل .

٢- سنن أبي داود ٨٦/١ ، سنن الترمذي ٥٠٢/٢ وما بعدها رقم ٦٠٥ .

٣- المغنى ١١٦/١ .

٤- السنن الكبرى ١٧١/١ .

زرارة كيف تصنعون إذا دخلتم في هذا الأمر (١)
قالا : " نغتسل ، ونشهد شهادة الحق " (٢).

وجه الدلالة : هذا يدل على أن الكافر إذا أسلم يغتسل كان مستقيضاً (٣) .

ثالثاً : دليل المعقول : بوجوه منها : أن الكافر لا يسلم غالباً من نجاسة تلحقه ونجاسة تصيبه ، وهو لا يغتسل ولا يرتفع حدثه إذا اغتسل ، فأقيمت مظنه ذلك مقام حقيقته كما أقيم النوم مقام الحدث وإلتقاء الختانين مقام الإنزال (٤) .

* إستدل الشافعي على ماذهب إليه بعموم الأدلة القاضية بوجوب غسل الجنب لأنها لم تفرق بين مسلم وغيره (٥) .
إستدل أصحاب القول الثاني بدليل السنة : خبر ((الإسلام يجب ما قبله)) (٦) .

وجه الدلالة : أن الدخول في الإسلام يلغى ما سبقه فلا يجب عليه الغسل ، فإذا انتفى القول بالوجوب فإن الإستحباب مبنى على أنه سنة لم يأمر كل من أسلم

١- أي الإسلام .

٢- وله نظائر مستقيضة في كتب والسنن الآثار .

٣- المغنى ١/ ١١٦ .

٤- المرجع السابق .

٥- نيل الأوطار ١/ ٢٢٦ .

٦- سبق تخريجه .

بالغسل ولو كان واجباً لما خص بالأمر به بعضاً
دون بعض فيكون ذلك قرينة تصرف الأمر إلى
التدب (١) .

* إستدل أبو حنيفة على ما ذهب إليه بدليل السنة والمعقول :
أولاً : دليل السنة : خبر معاذ لما أرسله النبي ﷺ إلى اليمن
قال ((ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن
محمداً رسول الله فإن هم أطاعوك لذلك فاعلمهم
أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على
فقرائهم (٢)) .

وجه الدلالة : لو كان الغسل واجباً لأمرهم به لأنه أول واجبات
الإسلام (٣) .

ثانياً : دليل المعقول : أن العدد الكثير والجمع الغفير أسلموا
فلو أمر كل من أسلم بالغسل لنقل نقلاً متواتراً أو
ظاهراً (٤) .

المناقشة

يناقش أصحاب القول الثاني بما يلي :

خبر ((الإسلام يجب ما قبله)) خارج عن محل النزاع (٥) .

١- نيل الأوطار ٢٢٦/١ .

٢- فتح الباري ٢٦١/٣ طبعة السلفية .

٣- المغنى ١١٦/١ .

٤- المرجع السابق .

* يناقش أبو حنيفة بما ناقشه العلماء^(١) كابن قدامة ، وغيره :

١ - مناقشة دليل السنة : الخبر إنما في الدعوة للإسلام لا في كيفية الدخول للإسلام .

يجاب : قوله ((فاعلمهم)) أو ((ادعهم)) يتبين كيفية تركهم للكفر ودخولهم الإسلام بدليل قوله ((فإن هم أطاعوك)) مناقشة دليل المعقول : ما ذكر من قلة النقل فلا يصح فمن أوجب الغسل على من أسلم بعد الجنابة في شركه .
فإن الظاهر أن البالغ لا يسلم منها^(٢) .

المختار : وبعد عرض الأقوال بأدلتها والمناقشة فقد اتضح لي أن ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من وجوب الغسل على الكافر - الأصلي والمرتد - إذا أسلم لقوة ما استدلوا به وسلامته من المعارض .

المسألة الثالثة

أثر الردة على التيمم

اتفق العلماء على أن هذه الطهارة هي بدل عن الطهارة الصغرى^{(٣)(٤)} .

= ٥ - سبل السلام ١/١٤٠ .

١ - المغنى ١/١١٦ .

٢ - المغنى ١/١١٦ .

٣ - التيمم اصطلاحاً : مسح الوجه واليدين بتراب طهور على وجه مخصوص : كشف القناع ١/١٦٠ طبعة الرياض . وانظر تعريفه لدى الحنفية : ابن عابدين ١/١٥٣ وما بعدها ، ولدى المالكية : =

وذهب عامة الفقهاء إلى أنها بدل عن الطهارة الكبرى (١).

والأصل فيه : قوله - تعالى - ﴿ فَم تَجِدُوا مَاء فَتَيَمُّوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ (٢).

واتفقوا على أنه ينقضها ما ينقض الأصل الذى هو الوضوء والطهر (٣)

إذا علم هذا : فحيث قد تبين فيما سلف من نقض الوضوء بالردة ، ووجوب غسل الكافر - الأصل - حال دخوله الإسلام ، فإن التيمم - وهو بدلاً منها - ينتقص كذلك للإتفاق بين الفقهاء على أن ما ينقض الأصل (الوضوء والغسل) ينقض التيمم .

المقصد الثانى

أثر التكفير على مقاصد (٤) العبادات

اختلفت كلمة الفقهاء فى أثر الردة على الصلاة والزكاة والصيام والحج من جهة هل يعيدها المرتد إذا تاب ورجع للإسلام أم لا ؟

الخطاب ٣٢٥/١ ، ٣٤٥ ، ولدى الشافعية : معنى المحتاج ٧٨/١ ، والتعاريف كلها متقاربة المبنى والمعنى .

٤- بداية المجتهد ٦٤/١ .

١- المرجع السابق .

٢- الآية ٤٣ من سورة النساء

٣- بداية المجتهد ٦٤/١

٤- يعنى بها : الصلاة والزكاة والصيام والحج .

للفقهاء فى هذا تفريعات وتفاصيل أقتصر على أهمها فيما يلى :-

المسألة الأولى

حكم إعادة العبادات

١- ذهب الشافعية والحنابلة وهو المذهب لديهم أن المرتد إذا أسلم لا يجب عليه أن يعيد عباداته التى فعلها فى إسلامه من صلاة وحج وغيرها (١) .

وحجتهم : أ- أنه فعلها على وجهها وبرئت ذمته منها فلا تعود إلى ذمته كدين الأدمى .

ب- أن الحبوط إنما للثواب لا نفس الأعمال (٢) .

٢- ذهب الحنفية والمالكية : إلى أن ما بقى سببه من العبادات فعليه إعادته كالحج والصلاة ما دامت فى وقتها ، أما إذا خرج وقته من العبادات فلا يعيدها (٣) .

حجتهم : أنه بالردة صار كالكافر الأصلى فإذا أسلم وهو غنى فعليه بالحج .

١- مغنى المحتاج ١٣٠/٤ وما بعدها ، قليوبى ١٢١/١ وما بعدها ، الإنصاف ١٣٨/١٠ ، كشف القناع ١٨١/١٦ .

٢- مغنى المحتاج ١٣٣/٤ .

٣- حاشية ابن عابدين ٣٠٣/٣ ، حاشية الطحطاوى على الدر المختار ٤٨٠/٢ ، الخرشي ٦٨/٨ ، الذخيرة ٢١٤/٢ ، الشامل لبهرام ١٧١/٢ .

ب- أن وقته -الحج- متسع إلى آخر العمر فيجب عليه بخطاب مبتدأ كما يجب عليه الصلاة والصيام والزكاة للأوقات المستقبلية.

ح- إن إعادة ما بقى وقته إنما هو لبقاء السبب وهو الوقت .
المختار : ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة من أن المرتد إذا أسلم فلا يعيد العبادات التي فعلها لأنه إذا أداها حال إسلامه مستوفية أركانها متحققة شروطها فهي صحيحة ، وعليه فقد برئت منها ذمته فلا تعود وبعودته للإسلام زال عنه الحبوط والإثم والمؤاخذه ، وإذا كانت حقوق الأدميين الموافاة لا تعود فحقوق الله الكريم أولى أن لاتعود ، أما ما قيل عن الإعادة لبقاء السبب وهو الوقت فغير مسلم لما مر .

المسألة الثانية

قضاء العبادات

إذا كان على المرتد الذى تاب عبادة فائتة - كصلاة أو صيام أو حج أو نذر - فهل يلزم القضاء أم لا ؟
اختلفت فى هذا كلمة الفقهاء على مذهبين :
أولهما : وجوب القضاء ، ذهب إلى هذا الحنفية (١)
والشافعية (٢) والحنابلة (٣) .

١- ابن عابدين ٣/٣٠٢ .

٢- مغنى المحتاج ١/١٣٠ .

٣- الإنصاف ١/٣٩١ .

حجتهم : أن ترك العبادة معصية والمعصية تبقى بعد الردة (١).

ثانياً : لا يجب عليه القضاء . ذهب إلى هذا المالكية (٢) .

حجتهم : خبر ((الإسلام يجب ما قبله)) .

وجه الدلالة : أنه بتوبته أسقط ما قبل ردته (٣) .

يناقش : الخبر خارج عن محل النزاع لأن معناه محو الذنوب

والآثام التي فعلها الكافر خلال كفره وعلى إعتبار عدم

مخاطبته بفروع الشريعة ، أما المرتد فقد خوطب بها

قبل كفره وذلك حال إسلامه فصارت واجبة عليه لا يبرأ

منها إلا بفعلها .

المختار : وبعد عرض المذهبين بالأدلة والمناقشة فقد اتضح لى

أن ما ذهب إليه الجمهور أصحاب المذهب الأول ومن

وجوب قضاء الفوائت التي كانت على المرتد حال

إسلامه لقوة ما استدلوا به وسلامته عن المعارض .

١- المراجع السابقة

٢- الذخيرة ٢/٢١٤ ، الخرشي ٩/٦٨ .

٣- الشامل لبهرام ٢/١٧١ .

المبحث الثانى أثر التكفير على مال المكفر

تَهَيَّئْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ -عز وجل- حَرَّمَ أَخْذَ مَالِ
أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ أَوْ مُعَاهِدٍ بَغِيرِ حَقِّ إِذَا كَانَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ مَالَهُ
غَيْرَ طَيِّبٍ النَّفْسِ بِأَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مَا أَخْذَ ، وَأَنْ أَخْذَهُ عَلَى
هَذَا السَّبِيلِ آثِمٌ وَظَالِمٌ (١) .

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ تَصْرَفَ الْإِنْسَانُ فِي كُلِّ مَا مَلَكَهُ نَافِذُ النَّصِّ ،
إِنْ شَاءَ بَاعَهُ ، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهُ ، وَإِنْ مَاتَ فَهُوَ مَوْرُوثٌ
عَنْهُ ، لِأَنَّهُ مَالُهُ يَتَصْرَفُ فِيهِ كَمَا أَحَبَّ (٢) .

إِذَا عَلِمَ هَذَا : فَإِنْ مَا يَرْجِعُ إِلَى مَالِ الْمَكْفَرِ أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ :

- حُكْمُ الْمَلِكِ وَالتَّصَرُّفَاتِ

- حُكْمُ الدِّيُونِ

- حُكْمُ الْمِيرَاثِ

وَيَتَضَحُّ هَذَا فِي ثَلَاثَةِ مَطَالِبٍ هِيَ :

١- مراتب الإجماع ٥٩ ، المحلى ٢٢٦٤ ، بداية المجتهد ١٦٦/٢ ، فتح

البارى ٤٧٠/٩ ، نيل الأوطار ٣١٧/٥ ، اختلاف الفقهاء ١١٤٦ .

٢- مراتب الإجماع ١١٣ ، المحلى ١٤٢١ .

المطلب الأول

ملك المكفر وتصرفاته (١)

اختلفت كلمة الفقهاء في حكم ملك المرتد وتصرفاته على :
القول الأول : ملك المرتد لا يزول عن ماله بمجرد رده وإنما هو موقوف على ماله (٢) فإن مات أو قتل على الردة زال ملكه وصار فيئاً ، وإن عاد إلى الإسلام عاد إليه ماله . ذهب إلى ذلك أبو حنيفة والمالكية والشافعية في الأظهر وجمهور الحنابلة (٣).

١- التصرف : ما يصدر عن الشخص برادته ويرتب الشرع عليه أحكاماً

مختلفة : الموسوعة الفقهية الكويتية ١٧/١٢

وهو قسمان : قولي وفعلی ، ويندرج فيهما شتى أنواع التصرفات :
تملكات ومعاولضات : كالبيع والإقالة ، والصلح والقسمة ، والإجازة ،
والمزارعة والمساقاة ، والنكاح ، والخلع والإجازة والقراض .
تبرعات : كالوقف ، الهبة ، الصدقة ، الإبراء عن الدين .
تقييدات : كالحجر ، عزل الوكيل .

إلتزامات : كالضمان ، الكفالة ، الحوالة .

إسقاطات : كالطلاق ، الخلع ، التدبير .

إطلاقات : كالإذن للوكيل بالتصرف .

ولايات : كالقضاء والإمارة والإيصاء .

إثباتات : كالإقرار والشهادة .

جنايات : على النفس وما دونها والأموال .

٢- أى مصيره وما ينتهى إليه .

٣- بدائع الصنائع ١٣٦/٧ وما بعدها ، المدونة ٣١٨/٢ ، جواهر الأكليل

٣٥/١ ، ٢٧٩/٢ ، الدسوقي ٣٠٧/٤ ، الخطاب ٢٨٤/٦ ، المهذب

٢٢٤/٢ ، مغنى المحتاج ١٤٢/٤ وما بعدها ، المغنى ٨٠/٨ .

القول الثانى : لا يزول ملك المرتد بردته فتصرفاته جائزة .
ذهب إلى ذلك الصحابان أبويوسف (١) ومحمد (٢)
والشافعية فى قول (٣) .

القول الثالث : يزول ملك المرتد بردته ، وإن راجع الإسلام
عاد إليه تملكاً مستأنفاً ، ذهب إلى هذا بعض الحنابلة
كأبى بكر والشافعية فى قول (٤) .

القول الرابع : ملكية المرتد لا تزول زوالاً تاماً بل تزول زوالاً
موقوفاً على ما يظهر من حاله فيكون موقوفاً أثناء مدة
ردته ، فإن تاب بقيت ملكيته له ، وإن قتل أو مات على
ردته زالت عنه ملكيته من حين ردته ، ذهب إلى ذلك
جمهور الحنفية - غير الصحابين وأحمد فى ظاهر
الرواية عنه والشافعية فى قول (٥) .

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول بدليل المعقول بوجوه منها :
١- أن الردة سبب يبيح دم المرتد ولم يزل ملكه كزنا المحصن
والقتل لن يكافئه عمداً (٦) .

-
- ١- يرى أبو يوسف أن تصرف المرتد كتصرف الصحيح .
 - ٢- يرى محمد أن تصرف المرتد كتصرف المريض مرض الموت .
بدائع الصنائع ١٣٦/٧ وما بعدها .
 - ٣- المذهب ٢٢٤/٢ ، مغنى المحتاج ١٤٢/٤ وما بعدها .
 - ٤- المرجعان السابقان ، المغنى ٨٠/٨ .
 - ٥- المراجع السابقة للحنفية والحنابلة والشافعية .
 - ٦- المغنى ٨٠/٨ .

ب- زوال العصمة لا يلزم منه زوال الملك (١) ، وإحتمال عودته إلى الإسلام .

ج- إن ملكه باق كالكافر الأصلي .

إستدل أصحاب القول الثانى بدليل المعقول بوجوه منها :-

أ- إن الملك كان ثابتاً له حالة الإسلام لوجود سبب الملك وأهليته (٢) .

ب- الكفر لا يتنافى الملك كالكفر الأصلي .

* إستدل أصحاب القول الثالث بدليل الأثر والمعقول :

أ- دليل الأثر : ما رواه طارق بن شهاب أن أبا بكر الصديق

رضي الله عنه قال لو فد بزاحة وغطفان : نغتم ما أصبنا منكم

، وتردون إلينا ما أصبتم منا وتودون قتلانا وقتلاكم

في النار) الأثر (٣) .

وجه الدلالة : أن ملك المرتد يزول بردته ويملك المسلمون على

سبيل الفئ (٤) .

٢- دليل المعقول : أ- أن المسلمين ملكوا دمه بالردة فملك ماله

أولى (٥) .

١- المرجع السابق

٢- بدائع الصنائع ١٣٦/٧ .

٣- بذلت جهدى فيما تيسر لى من مصنفات معتمدة لتوثيق هذا الأثر فلم

أعثر عليه وقد ذكر بتمامه فى المذهب ٢٢٤/٢ .

٤- الفئ : مال يأخذه المسلمون من أعدائهم بغير قتال ، وتقسيمه موكول

للإمام بنظره حسب المصلحة : تفسير القرطبي ١١/٨

ب- إن عصمة نفسه وماله إنما تثبت بإسلامه فزوال إسلامه يزيل عصمتها كما لو لحق بدار الحرب (١) .

* إستدل أصحاب القول الرابع على ما ذهبوا إليه بدليل المعقول: أن ماله موقوف ، فإن أسلم تبينا ملكه ، وإن مات أو قتل على رده تبينا زواله من حين رده (٢) .

المناقشة

يناقش أصحاب القول الثانی بما یلی :

لا یسلم قولهم بقاء الملك لثبوته له حال إسلامه لزواله بزوال العصمة فإن لم یقل بزوالها بالكلية فعلى الأقل القول بأنه موقوف .

يناقش أصحاب القول الثالث بما یلی :

زوال العصمة لا یلزم منه زوال الملك بدلیل الزانى المحصن والقاتل فى الحراية وأهل الحرب ، فإن ملكهم ثابت مع عصمتهم ، ولو لحق المرتد بدار الحرب لم یزل ملكه لكن یباح قتله لكل أحد من غیر استتابة ، وأخذ ماله لمن قدر علیه لأنه صار حربياً حکمه حکم أهل الحرب (٣) .

يناقش أصحاب القول الرابع بما یلی :

٥- المغنى ٨/ ٨٠ .

١- المغنى ٨/ ٨٠ .

٢- بدائع الصنائع ٧/ ١٣٦ وما بعدها ، المغنى ٨/ ٨٠ .

٣- المرجع السابق .

أن ملكه زال بردته لزوال العصمة ، والقول بأنه موقوف
يجعل تصرفاته مضطربة وهذا يتنافى مع الأصول العامة
للمعاملات والتصرفات .

المختار : بعد عرض الأقوال بالأدلة والمناقشة فقد اتضح لى أن
ما قاله أصحاب القول الأول من أن المرتد لا يحكم
بزوال ملكه بمجرد ردته بل يوقف فإن قتل أو مات
بالردة زال ملكه بموته ، وإن راجع الإسلام فملكه باق
له . ، وذلك لقوة ما استدلوا به وسلامته عن المعارض
وتحقيقه مصلحة معتبرة وهى حماية الملكية من
الاضطراب فتكون سليمة ، وأما بالنسبة للتصرفات فإنه
بناء على ما سلف فإن تصرفاته نافذة مالم يحجر عليه
الحاكم(١)**.

١- هذا الحكم يستوى فيه الرجل والمرأة ، خلافاً للحنفية الذين يرون بعدم
زوال ملك المرتدة عن أموالها وجواز تصرفاتها لأنها لا تقتل فلم تكن
ردتها سبباً لزوال ملكها عن أموالها :

بدائع الصنائع ٤٣٨٩/٩

وقد سبق توفية هذه المسألة حقها .

** - أى يمنع من التصرف فيشبه السفیه -مثلاً- ومنع الحاكم له من
التصرف لمصلحة معتبرة يراها ومنها صيانة العقود من الإضطراب
لاسيما ولها تعلق بآخرين كالبيع والهبة وما اشبهه .

المطلب الثانى

ديون (١) المكفر

أجمع : أهل العلم على أن كل من لزمه حق فى ماله أو ذمته لأحد ، ففرض عليه أداء الحق لمن هو له عليه إذا أمكنه ذلك (٢) .

واتفقوا على وجوب رد مثل الشئ المستقرض (٣) .
وأجمعوا على أن الدين من رأس المال (٤) .

واتفقوا - فى الجملة - على أن المرتد إذا مات أو قتل على رده ابتدىء من تركته بتسديد ديونه (٥) .

واختلفوا فى صفة سداده هل من كسبه فى الإسلام ؟ أم من كسبه فى الردة ؟ أم منهما معاً ؟

أولاً : الحنفية لهم روايات (٦) فى قضاء ديونه وذلك على النحو التالى :

-
- ١- الذين إصطلاحاً : لزوم حق فى الذمة :
فتح الغفار شرح المنار ٢٠/٣ طبعة الحلبي ، العناية شرح الهداية ٣٤٦/٦ طبعة الميمنية .
 - ٢- مراتب الإجماع ص ٥٨ .
 - ٣- مراتب الإجماع ص ٩٤ ، المغنى ٢٨٤/٤ .
 - ٤- نيل الأوطار ٢٨٧/٤ .
 - ٥- المبسوط لمحمد ١٤٢ ، المهذب ٢٢٤/١ ، مغنى المحتاج ١٤٢/٤ ، الإنصاف ٣٤٢/١٠١ .

أ- روى أبو يوسف عن أبي حنيفة : أن تقضى ديونه من كسب الردة ، فإن لم يف ذلك فحينئذ من كسب الإسلام ، لأن كسب الإسلام حق ورثته ولا حق لورثته في كسب ردته ، بل هو خالص حقه ، فلهذا كان فيئاً إذا قتل ، فكان وفاء الدين من خالص حقه أولى .

ب- روى الحسن عن أبي حنيفة : يبدأ بكسب الإسلام في قضاء ديونه ، فإن لم تف بذلك فحينئذ من كسب الردة ، لأن قضاء الدين من ملك المديون ، فأما كسب الردة لم يكن مملوكاً له ، فلا يقضى دينه منه إلا إذا تعذر قضاؤه من محل آخر .

ج- روى زفر عن أبي حنيفة : أن ديون إسلامه تقضى من كسب الإسلام ، وما استدان في الردة يقضى من كسب الردة ، لأن المستحق للكسبين مختلف ، وحصول كل واحد من الكسبين إعتبار السبب الذي وجب به الدين ، فيقضى كل دين من الكسب المكتسب في تلك الحالة ، ليكون الغرم بمقابلة الغنم ، وإن لم يكن له مال اكتسبه في ردته ، كان ذلك كله فيه ، لأن كسبه فيكون مصروفاً إلى دينه ، ككسب المكاتب (١) .

^٦- اختلاف الروايات لدى الحنفية بناء على الاختلاف في تصرفات المرتد

^١- المبسوط للسرخسي ١٠٦/١٠ ، بدائع الصنائع ١٣٩/٧ ، حاشية ابن

ولعل رواية الحسن هي الراجحة لدى الحنفية (١) .

ثانياً : وذهب المالكية والحنابلة إلى أن المرتد إن قتل أو مات على رده ، أخذ من ماله أرش جنايته ، ورد عليه من الديون الثابتة ، ونفقة زوجته وقريبه ، لأن هذه الحقوق لايجوز تعطيلها وأولى ما يوجد من ماله (٢) .

ثالثاً : وذهب الشافعية إلى أن ديون المرتد تقضى من ماله التي لزمته قبل الردة بإتلاف أو غيره ، أو في الردة ، إما على بقاءه ملكه أو أنه موقوف ، وإما على زوال ملكه فالردة لا تزيد على الموت ، والدين مقدم على حق الورثة (٣) .

والواضح من أقوال الفقهاء - على ما يبدو - أنهم مع اتفاقهم في وجوب سداد ديون المرتد إلا أن نظرتهم تعددت من جهة صفة القضاء فالجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة يرون قضاء ديونه من ماله مطلقاً - دون إعتباراً لكسب في الإسلام أو الردة ، بينما فصل واختلقت الروايات في المذهب الحنفى - كما سلف بيانه .

١- يقول الكاسانى عن ما روى عن الحسن ((وهو الصحيح لأن دين الإنسان يقضى من ماله لا من مال غيره . . .)) :

بدائع الصنائع ١٣٩/٧ .

٢- الدسوقي على الشرح الكبير ٣٠٥/٤ ، المغنى والشرح الكبير ٨١/١٠ .

- الأم ١٧٥/٦ ، نهاية المحتاج ٤٢١/٧ .

المطلب الثالث

إرث المكفر ووصيته

اتفق الفقهاء على أن التوارث لا يكون إلا إذا كان دين الوارث والمورث واحداً ، وأجمعوا على أن الكافر لا يرث المسلم ، وإن المسلم لا يرث الكافر (١)(٢) .

واتفقوا على أن المرتد لا يرث أحداً (٣) .

والأصل فيه : خبر ((لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)) (٤) ، وخبر ((لا يتوارث أهل ملتين)) (٥) .

والمرتد لا يعد ذا دين ولا تقطع الصلة بأقاربه المسلمين فلا يرثه أحد من المسلمين ، ولا من الكفار لأنه لا يقر على الدين الذي صار إليه ، ولا يرث مرتداً مثله (٦) .

١- مراتب الإجماع ١٠٩ ، بداية المجتهد ٣٤٦/٢ وما بعدها ، المغنى ٣٤٠/٦ ، وما بعدها ، شرح صحيح مسلم ٥١/٦ ، ٥٣/٧ ، فتح الباري ٤٢/١٢ ، نيل الأوطار ٧٤/٦

٢- خرج عن الإجماع اسحاق بن راهوية وبعض السلف في تجويزهم أن المسلم يرث الكافر : أنظر المراجع المذكورة .

٣- شرح صحيح مسلم ٥٣/٧ ، المغنى ٣٤/٦ ، نيل الأوطار ٧٤/٦ .

٤- رواه البخاري ومسلم في الفرائض : فتح الباري ٥٠/١٢ ، صحيح مسلم ٣٥٨/٥

٥- سنن أبي داود ٨٥/٣ ، ابن ماجه رقم ٢٧٣١ / مسند أحمد ١٧٨/٢ ،

١٩٥ طبعة الميمنية .

واتفقوا على بطلان وصيته لأنها من القرب وهى تبطل بالردة (١) .

واختلفوا فى مال المرتد هل يورث أم لا ؟ وذلك على أربعة مذاهب :

المذهب الأول : المرتد لا يرثه أحد من المسلمين أو غيرهم بل ماله كله إن مات أو قتل على رده فيئاً لبيت مال المسلمين ، ذهب إلى ذلك المالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) فى صحيح مذهبهم ومن وافقهم (٥) .

المذهب الثانى : المرتد يرثه ورثته من المسلمين . ذهب إلى ذلك الصحابان أبويوسف ومحمد وأحمد فى رواية (٦) ومن وافقهم (٧) .

المذهب الثالث : ما اكتسبه المرتد حال إسلامه لورثته من المسلمين ، وما اكتسبه فى حال رده لبيت المال . ذهب إلى ذلك أبوحنيفة (٨) ومن وافقه (٩) .

٦- المغنى ٣٤٢/٦ ، الإنصاف ٣٥١/٧ .

١- المبسوط لمحمد ١٤٢ ، المغنى ٥٤٦/١ ، الخرشي ٦٨/٨ .

٢- منح الجليل ٤٦٩/٤ ، الخرشي ٦٦/٨ ، الشامل لبهرام ١٧١/٢ .

٣- الأم ١٥١/٦ ، ٣٣٠/٧ ، الشامل لابن الصباغ ١٠١/١ .

٤- الإنصاف ٣٣٩/١٠ .

٥- كابن ابى ليل وأبى ثور وابن المنذر : المغنى ١٧٦/٦ .

٦- المبسوط ١٠٤/١٠ ، المغنى ١٧٦/٦ .

٧- جماعة من السلف والشعبي والثوري والأوزاعي وابن شبرمة .

المذهب الرابع : ان ماله لأهل دينه الذى اختاره إن كان له
ورثة ، وإلا فهو فى لبيت المسلمين . ذهب إلى
ذلك الظاهرية (١) وأحمد فى رواية (٢) .

الأدلة

* إستدل أصحاب المذهب الأول القائلون بأن مال المرتد فى
لبيت المال بدليل السنة والمعقول :

أولاً : دليل السنة : أ- خبر ((لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر
المسلم)) (٣) .

ب- خبر ((لا يتوارث أهل ملتين شتى)) (٤) .

وجه الدلالة : إذا كان المرتد لا يرثه أحد لإختلاف الدين كما هو
ظاهر النص فإن أمواله تكون فيئاً لبيت المال .

ثانياً : دليل المعقول : بوجوه منها :

أ- أنه كافر فلا يرث المسلم كالكافر الأصلى (٥) .

ب- أن ماله مال مرتد فأشبهه الذى كسبه فى رده (٦) .

٨- المبسوط ١٠/١٠١ ، بدائع الصنائع ٧/١٣٨ .

٩- الثورى واسحاق : المغنى ٦/١٧٦ .

١- المحلى ١١/١٩٧ وما بعدها ، المغنى ٦/١٧٦ .

٢- المرجع السابق .

٣- سبق تخريجه .

٤- سبق تخريجه .

٥- المغنى ٦/١٧٦ .

٦- المرجع السابق .

* استدل أصحاب المذهب الثانى على ما ذهبوا إليه من أن ماله يرثه أقاربه المسلمون بدليل الأثر والمعقول :

أولاً : دليل الأثر : ما روى عن زيد بن ثابت قال : " بعثنى أبوبكر عند رجوعه إلى أهل الردة أن أقسم أموالهم بين ورثتهم المسلمين " (١) .

٢- دليل المعقول : إن رده ينتقل بها ماله ، فوجب أن ينتقل إلى ورثته المسلمين كما لو انتقل بالموت (٢) .

* استدل أصحاب المذهب الثالث على ما ذهبوا إليه بدليل المعقول بوجوه منها :

أ- أنه برده صار فى حكم الميت فتكون الخلافة فى الملكية قد تحققت حكماً من وقت الردة ، وتزول ملكيته عن ماله وتؤول إلى ورثته .

ب- إن ما اكتسبه حال رده فإن الخلافة فى الملكية لم تتحقق فلا يكون لورثته بل فيئاً للمسلمين يوضع فى بيت المال (٣)

* استدل أصحاب المذهب الرابع على ما ذهبوا إليه بدليل المعقول :

أنه كافر فورثه أهل دينه كالحربى وسائر الكفار (٤) .

١- بذلت جهدى لتوثيقه فلم أعثر على عليه ولكن ذكر فى المغنى لابن

قدامة ١٧٦/٦ .

٢- المغنى ١٧٦/٦ .

٣- شرح فتح القدير ٣٩١/٤ .

المنافشة

- يناقش أصحاب المذهب الأول بما يلي :
- إذا جعلتموه فيئاً فقد ورثتموه للمسلمين (١) .
- يجاب : لا يأخذونه ميراثاً بل يأخذونه فيئاً ، كما يؤخذ مال الذمي إذا لم يخلف وارثاً وكالعشور (٢) .
- يناقش أصحاب المذهب الثاني بما يلي :
- دليل الأثر : لم يثبت .
- يجاب : جاء وثبت ما يماثله : روى أن علياً - رضي الله عنه - قتل المستور العجلي حين أرتد وجعل ميراثه لورثته المسلمين .
- دفع الجواب : يخاف أن يكون الذي زاد هذا غلط (٣) .
- يجاب : قد رواه ثقة (٤) .
- دفع الجواب : أليس إذا ثبت عن النبي ﷺ شيء لم يكن في أحد معه حجة ؟ (٥) .
- يناقش أصحاب المذهب الثالث بما يلي :
- التفرقة معارضة بعموم النصوص والآثار في انه لا توارث بين المسلمين وغيره دون تفصيل لما اكتسب حال كفر أو اسلام .

٤- المغنى ١٧٦/٦ .

١- المرجع السابق .

٢- المرجع السابق .

٣- معرفة السنن والآثار ٢٦١/١٢ .

٤- المرجع السابق .

٥- المرجع السابق .

يناقش أصحاب القول الرابع بما يلي :

ما قُتِمُوهُ غير مسلم : لأنه لا يمكن جعله لأهل دينه لأنه لا يرثهم ، فلا يرثونه كغيرهم من أهل الأديان ، ولأنه يخالفهم في حكمهم فإنه لا يقر على ما انتقل إليه ، ولا تؤكل نبيحته ولا يحل نكاحه إن كان امرأة فأشبهه الحربى مع الذمى (١) .

المختار : وبعد عرض المذاهب بالأدلة والمناقشة فقد إتضح أن ما ذهب أصحاب المذهب الأول من أن المرتد لا يرثه أحد بل ماله في بيت المسلمين لقوة ما استدلوا به وسلامته عن المعارض وقد أبانت السنة النبوية (٢) والآثار والآثار الصحيحة عن الصحابة رضي الله عنهم (٣) أن ماله مال كافر ولا وارث له وإنما هو في ** .

١- المغنى ١٧٦/٦ .

٢- كالأحاديث التي استدلت بها أصحاب المذهب الأول .

٣- ومثل ما روى أن معاوية كتب إلى ابن عباس وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - يسألهما عن ميراث المرتد ، فقالا : لبيت المال :

السنن الكبرى ٢٠٨/٨ ، الأم ١٦١/٦ ، معرفة السنن والآثار رقم ١٦٦٣٢ ، ٢٦٢/١٢ .

** - هذا إن وجد للمسلمين في زماننا هذا بيت مال يصرف الفيء في مصارفه الشرعية ، فإن عدم فإنه يصرف لورثته من المسلمين وذلك إعمالاً للمصلحة لهم

المبحث الثالث

مصير أولاد المكفر

أولاد المرتد عل أحوال منها :

الأولى : إن كانوا ولدوا قبل الردة فإنه محكوم بإسلامهم تبعاً لأبائهم ولا يتبعونهم فى الكفر ، فإذا بلغ أولاد المرتد فثبتوا على إسلامهم ، فهم مسلمون ، وإن بلغوا كافرين فهم مرتدين لهم أحكام المرتدين ، وهذا لاخلاف عليه لدى الفقهاء (١) .

الثانية : من حمل به فى الإسلام ، ومن حمل به فى حالة ردة أحد أبويه والآخر مسلم :

فذهب الحنفية (٢) والشافعية (٣) إلى أنه مسلم.

حجتهم : إن بداية الحمل كان لمسلمين فى دار الإسلام وإن ولد خلال الردة (٤) .

الثالثة : من كان حملة خلال ردة أبويه كليهما :

١- المبسوط ١١٥/١٠ ، بدائع الصنائع ٤٣٩٥/٩ ، حاشية الدسوقي ٣٥/٤ ، المهذب ٢٤٠/٢ ، نهاية المحتاج ٤٢٠/٧ ، المغنى ٤٣/١٠ ، ٩٤ .

٢- بدائع الصنائع ١٣٩/٧ .

٣- الشامل لابن الصباغ ٦٠١/٦ .

٤- المرجعان السابقان .

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في الأظهر ، وهو
المذهب عند الحنابلة إلى أنه يكون مرتد تبعاً لأبويه
فيستتاب إذا بلغ (١) .

وذهب الشافعية في قول والحنابلة في رواية أنه يقر على دينه
بالجزية كالكافر الأصلي (٢) .

واستثنى الشافعية مالو كان في أصول أبويه مسلم فإنه يكون
مسليماً تابعاً له (٣) .

واستثنى المالكية أيضاً مالو أدرك ولو المرتد قبل البلوغ
فإنه يجبر على الإسلام (٤) .

-
- ١- بدائع الصنائع ١٣٩/٧ ، الخرشي ٦٦/٨ ، الشامل لبهرام ١٧١/٢ ،
أسنى الطالب ١٢٣/٤ ، الإتحاف ٣٤٧/١٠ .
 - ٢- مغنى المحتاج ١٢٤/٤ ، الإتحاف ٣٤٧/١٠ .
 - ٣- الشامل لابن الصباغ ٦٠١/٦ .
 - ٤- الخرشي ٦٦/٨ .

المبحث الرابع

آثار أخرى متنوعة

مضى القول فى الآثار المترتبة على التكفير إن كان بحق
التى منها ما يرجع إلى نفس المرتد وما يرجع إلى أمواله
وتصرفاته ومصير أولاده ومنها ما يرجع إلى عبادته ، وبقيت
آثار أخرى متنوعة وذلك فى أربعة مطالب

المطلب الأول

سقوط حقوقه على المسلمين

فمن المعروف أن للمسلم حقوقاً على إخوانه المسلمين
أنت بها نصوص شرعية معلومة (١) ، وهذه الحقوق يشترط فيها

١- منها : قال الله - تعالى - ﴿ إنما المؤمنون أخوة ﴾ من الآية ١٠
سورة الحجرات ، و ﴿ رحماء بينهم ﴾ من الآية ٢٩ سورة الفتح ،
و ﴿ لا يسخر قوم من قوم ﴾ ، و ﴿ اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض
اثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً ﴾ من سورة الحجرات
الآيتان ١٢، ١١ . ويقول النبى ﷺ ((حق المسلم على المسلم خمس :
رد السلام ، وعيادة المريض ، واتباع الجنائز ، واجابة الدعوة ،
وتشميت العاطس)) : صحيح البخارى ٩٠/٢ صحيح مسلم رقم
١٧٠٤ ، مسند أحمد ٥٤٠/٢ ، السنن الكبرى ٣٨٦/٣ .

* ((المسلم أخو المسلم : لا يظلمه ولا يُسلمه ومن كان فى حاجة أخيه كان
الله فى حاجته ومن فرّج عن مسلم كربة فرّج الله عنه بها كربة من
كرب يوم القيامة . ومن ستر مسلماً ستره الله تعالى يوم القيامة)) .
صحيح البخارى ١٦٨/٣ ، صحيح مسلم باب (البر والصلة)

إستدامة الإسلام فإذا خرج الإنسان عنه وفارقه إلى الكفر سقطت
هذه الحقوق ومنها :

** عدم عيادته ولا إتباع جنازته ولا إجابة دعوته ولا
تشميته حين عطاسه ، وعدم نصرته ، ووجوب مقاطعته
، وعدم تعزيته ، وعدم الدعاء له بالرحمة والمغفرة ولا
الإستغفار له أو الصدقة عليه ، يقول الله -تعالى- ﴿ ما
كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو
كانوا أولى قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب
الجحيم ﴾ (١) .

ففى الجملة كل ما يثبت للمسلم على المسلم من حقوق
فإنها تسقط فى حق المرتد .

المطلب الثانى

تحريم دخوله مكة المكرمة

يقول الله -تعالى- ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس
فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴾ (٢) .

المطلب الثالث

أجزية أخروية

منها :أ- توبيخ الملائكة له : يقول الله -تعالى- ﴿ ولو ترى
إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة يضربون وجوههم

١- الآية ١١٣ من سورة التوبة .

٢- الآية ٢٨ من سورة التوبة .

وَأَذِيبْهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ . ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ
وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴿١﴾ .

ب- حشره مع أهل الكفر والشرك : يقول الله تعالى ﴿ احشروا
الذين ظلموا وَاَزْوَاجَهُمْ ﴾ (٢) وما كانوا يعبدون من دون
الله فاهدوهم إلى صراط الجحيم ﴿٣﴾ .

المطلب الرابع

استحقاقه لعنة الله -تعالى- والخلود فى النار
يقول الله -تعالى- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ
عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ . خَالِدِينَ فِيهَا
لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ (٤) .

١- الآيتان ٥٠ ، ٥١ من سورة الأنفال .

٢- أى صنفهم ومن على شاكلتهم .

٣- الآية ٢٢ وما بعدها من سورة الصافات

٤- الآيتان ١٦١ وما بعدها من سورة البقرة .

المبحث الخامس

التكفير بغير وجه حق (١)

لما كان التكفير من الأمور الخطيرة فقد جعل الشرع فيه بالنسبة للمكفر إن كان بغير حق الإثم والمؤاخذه الأخروية ، والعقوبة الدنيوية -كذلك- ومنها :

أولاً : ما قاله النبي ﷺ ((إذا قال الرجل لأخيه ياكافر فقد باء بها أحدهما فإن كان كما قال ، وإلا رجعت عليه)) (٢) .
ثانياً : التعزير : فمن نسب أحداً إلى الكفر (٣) ، أو قذفه بوصف يتضمن معنى الكفر كيهودى ونصرانى ومجوسى وما أشبه فإنه يعذر ، وقد اتفق الفقهاء على هذا (٤) .

١- يراجع مبحث (التحرز من تكفير المسلم) فى ((التمهيد))

٢- أخرجه البخارى ومسلم : فتح البارى ١٠/٥١٤ طبعة السلفية ، صحيح

مسلم ١/٧٩ طبعة الحلبي . من حديث أبى هريرة رضي الله عنه .

٣- وهو معنى التكفير اصطلاحاً -كما مر-

٤- حاشية ابن عابدين ١/٥٨٢ ، ٣/١٨٣ ، مواهب الجليل ٦/٣٠٣ ،

حاشية العدوى ١/٣٧٣ ، مغنى المحتاج ١/٣٤٠ ، كشف القناع

٢/١١٧ وما بعدها ، ٦/١١٢ .

الخلقة

فقد طوفنا حول قضية القضايا " التكفير " بعرض
موجباته وموانعه !! ، أركانه وشروطه ، مجالاته
ومواطنه!! مظاهره وآثاره ، من وجهة (الفقه الإسلامى
المقارن) بحيدة علمية مقصودها الأعظم المنافحة والمدافعة
عن (الإسلام) و (المسلمين) من عوادي وغوائل أهل
الإجتراء والإفتراء معاً !! وإذا كان القلم قد نفذ عن كاهله
عناء الكد فى تأصيل وتحقيق هذه المسائل والأحكام وفق
القواعد العلمية المعتمدة المعتبرة فإنه قبل أن يرسو على
الشاطئ بعد طول إبحار يلخص هذا السفر فى نتائج
وتوصيات ذاكرة ثبت المسائل الفقهية والمراجع والفهرست
وهذا جهد المقل فإن يكن صواباً وهو ما تصبو إليه نفسى
فإن الفضل لله - تعالى - وحده ، وإن كانت الأخرى فمن
نفسى والشيطان .

﴿ ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا
تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا
ولا تجعلنا مالا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا
أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين .
﴿ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ﴾

وجزى الله -تعالى- شيوخنا وكل من له حق علينا
وكل من أعان على نشره خير الجزاء فى الدنيا والآخرة.
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

العيّاط سنة ١٤١٧هـ

خادم الشريعة الإسلامية

الموافق ١٩٩٦

أبو إسلام ومحمد

د./ أحمد محمود كريمه

النتائج والتوصيات

١ - النتائج **

التمهيد :

١ - الإسلام : الإمتثال والإنقياد لما جاء به النبي محمد ﷺ مما علم من الدين بالضرورة .

٢ - الإيمان : تصديق النبي محمد ﷺ في كل ما جاء به وعلم من الدين بالضرورة .

٣ - الإسلام هو الدين الحق ولا دين سواه .

٤ - الإسلام يثبت بالطرق الآتية :

أ- الإسلام بالنص في حق المسلم بالأصالة وفي حق الداخل فيه .

ب- الإسلام بالتبعية في حق من كان أبواه أو أحدهما مسلماً ، كذا اللقيط في دار الإسلام ولم يكن معه أحد أبويه .

ج- الإسلام بالدلالة في حق المسلم وغيره وهو فعل شعائر الإسلام خاصة .

٥ - الكافر يلزمه الإسلام باختياره أو بإسلام أبويه قبل بلوغه ، أو وقوعه في الأسر قبل بلوغه منفرداً عن أبويه .

٦ - أثر الإلتزام بالإسلام :

** مرتبة على حسب ورود المسائل الفقهية وغيرها بترتيب البحث .

- أ- المسلم معصوم الدم والمال والعرض .
- ب- المسلم المكلف مخاطب بأصول وفروع الشريعة الإسلامية .
- ج- المسلم يستحق الحقوق الشرعية للمسلمين .
- ٧- الآثار اللاحقة لدخول الإسلام :
- أ- الإلزام بالتكاليف الشرعية .
- ب- ثبوت عصمة الدم والمال والعرض .
- ج- صحة ما كان ممنوعاً من قبل .
- د- بطلان التصرفات المحرمة بشرعنا .
- ٨- الكفار مخاطبون بفروع الشريعة المأمور بها والمنهى عنها.
- ٩- الإسلام يجب ما قبله (من حقوق الله - تعالى -) .
- ١٠- لا يكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن أو كان في كفره خلاف أو صدر عنه ما يحتمل الكفر وغيره.
- ١١- يجب التحرز من تكفير المسلم .
- ١٢- الإعتداء على الدين من أعظم الجنايات لأنه عدوان على النظام العام للمجتمع .
- الباب الأول : الفصل الأول :
- ١٣- معنى التكفير : نسبة أحد من أهل القبلة إلى الكفر .
- ١٤- حكم التكفير :
- أ- التحريم في حق المسلم الباقي على إسلامه .

ب- الوجوب فى حق المسلم المكلف المختار عند صدور ما هو مكفر منه ، ممن له صلاحية إصدار الحكم ، لمصلحة شرعية معتبرة ، تترتب على الحكم بتكفيره .

١٤- الرجوع عن الإسلام بإحدى مظاهر ثلاثة :

* القول : صدور قول عن المسلم هو كفر بطبيعته أو يقتضى الكفر .

* الفعل : أن يأتى المسلم فعلاً يحرمه الإسلام تعمداً أو استخفافاً ، أو عناداً أو مكابرة .

* الإمتناع عن الفعل : الإمتناع عن إثيان فعل يوجبه الإسلام مما علم من الدين بالضرورة إنكاراً أو جحوداً.

١٥- لابد للحكم بالتكفير ثوافر : القصد الجنائى وتكيفه : صدور قول أو فعل كفرى عمداً سواء كان جاداً أو مازحاً أو مستهزئاً أو مستخفاً .

١٦- شروط الحكم بالتكفير : الإسلام ، التكليف ، الإختيار .

١٧- الكافر إذا كان كتابياً وانتقل إلى دين كتابى آخر يترك ولا يتعرض له ، أما إذا تحول إلى دين غير كتابى فلا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل .

١٨- المجنون الأصلى أو التام أو الملجئ لا يحكم عليه بالكفر ، والجنون المتقطع كسابقه إلا حال الإفاقة والصحو .

١٩- النائم والمغمى عليه يسقط عنهما المؤاخذه .

٢٠- يحكم بتكفير الصبي المميز إذا صدر منه مكفر .

٢١- يحكم بتكفير المختار إذا صدر منه مكفر .

الفصل الثانى

٢٢- موجبات التكفير :

أ- الإعتقاد : نواقض العقيدة : (الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر) التى جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة ومما هو معلوم للعوام والخواص متى استقرت تلك النواقض فى القلب ودل عليها القول .

٢٣- الذمى إذا سب النبى ﷺ انتقض عهده .

٢٤- التكفير بسبب الأقوال :

- كل ما يتقضى أصول الإيمان .

- من سب أزواج النبى ﷺ كلهن أو بعضهن يكفر .

٢٥- من كفر أحد الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم يكفر ، ومن كفر غيرهم لا يكفر .

٢٦- من سب الصحابة - رضي الله عنهم - كلهم أو بعضهم بما لا يقدح فى دينهم أو عدالتهم لا يكفر ، ومن رماهم بما يقدح فى عدالتهم فكذلك لا يكفر بل يكون فاسقاً ، ومن سب الشيخين لا يكفر بل يعذر (يؤدب) .

٢٧- من قال لمسلم يا كافر فسق وعذر قائله .

٢٨- من سب الدين أو ملة الإسلام قاصداً إيّاه أو الأحكام الشرعية يكفر ، ومن قصد أخلاق المشتوم الرديئة فلا يكفر .

٢٩- من أنكر معلوماً من الدين بالضرورة ومن أنكر شيئاً من الدين مجمعاً عليه ، وقد علم مجيئه قطعاً ولم يكن جاهلاً ولا مكرهاً : يكفر .

٣٠- كل فعل متعمد يستهزئ به صراحة من الدين ، أو جحوداً له : يكفر .

٣١- مرتكب الكبيرة غير المستحل لها لا يكفر .

٣٢- الساحر كافر .

٣٣- ترك شهادة التوحيد إن كان جحداً أو نطق بنواقضها : كفر .

٣٤- ترك الصلاة المفروضة جحداً لها : كفر .

٣٥- تارك الصلاة المفروضة كسلاً وتقصيراً : ليس كافراً وإن استحق القتل بشروطه جحداً بأمر الحاكم .

٣٦- من ترك ركناً من أركان الصلاة أو ترك شرطاً مجمعاً عليه من غير عذر فهو كتارك الصلاة .

٣٧- من ترك الزكاة المفروضة جحداً لها يكفر ، ومن تركها بخلاً ومقراً لها لا يكفر .

٣٨- من ترك صوم شهر رمضان جحداً له يكفر ، ومن تركه كسلاً فلا يكفر بل يأتّم ويعذر ويكون فاسقاً .

٣٩- من ترك اقامة الحدود الجزائية (التشريع الجنائي الاسلامي) جحداً لمشروعيته وكان أمراً مجمعاً عليه ، دون جهل من المنكر ، وأن يكون المجحود ضرورياً بين المسلمين لا شبهة فيه : يكفر

٤٠- من ترك اقامة الحدود الجزائية تقصيراً مع الاقرار بمشروعيتها وصلاحياتها لا يكفر بل يكون عاصياً .

٤١- موانع التكفير : لا يحكم بالتكفير للموانع التالية : الجنون ، العته ، الإكراه ، الخطأ ، الجهل التأويل السائغ .

الفصل الثالث

٤٢- وسائل اثبات التكفير : أ- اقراره باللفظ الصريح ممن هو أهل التصرف مع القصد والاختيار .
ب- الشهادة من عدلين .

٤٣- يحكم بالتكفير الهيئة القضائية فقط ولا يحكم به آحاد الناس

الباب الثاني

الفصل الأول

٤٤- ترك الحكم بما أنزل الله - تعالى - إن كان جحوداً أو إنكاراً فهو كفر بلا خلاف وإن كان تقصيراً فليس بكفر ويستحق وصف العصيان .

٤٥- أساس الدار الأمان للمقيمين فيها فإن أمن المسلمون فهي دار اسلام ، وان أمن الكفار دون المسلمين فهي دار كفر .

الفصل الثاني

٤٦- إذا صحت نسبة الكفر لمسلم فإن آثاراً تترتب على تلك النسبة من الحكم بردته واستحقاقه العقوبات الشرعية المترتبة عليها .

٤٧- الزنديق والساحر وتارك الفرض وساب الله ورسوله ومن تكررت رده : يستتابون .

٤٨- يجب استتابة المرتد .

٤٩- مدة الاستتابة ثلاثة أيام .

٥٠- تتحقق توبة المرتد لعدول عما كفر به ، وإعلان العودة إلى الاسلام .

٥١- أثر الاستتابة يظهر في : إن تاب وفق ما ذكر سقطت عنه عقوبات (الردة) وترجع إلى التائب عصمة الدم والمال والعرض وكافة ما للمسلمين وما عليهم ، وإن أبى وتمادى فالقتل لا محالة وسائر العقوبات المقررة للمرتدين .

٥٢- المرتد يقتل بعد الاستتابة رجلاً كان أو امرأة .

٥٣- المكفر متى حكم برده واستتيب ولم يرجع إلى الاسلام واستحق القتل فإن تنفيذ القتل موكل للإمام أو نائبه فقط .

٥٤- من تعدى على الحاكم أو نائبه بقتل المرتد فإن كان قبل الاستتابة فإن القاتل يكون ضامناً للمقتول (المرتد) ، وإن كان بعدها فيعتد بهذا القتل لأن المرتد والحالة هذه - صار مهدور الدم ، إلا أن قاتله يعذر لافتيائه على الحاكم .

٥٥- من قتل للردة : لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدعى له بالرحمة ولا يدفن فى مقابر المسلمين ، بل يلف فى خرقة ويطرح فى حفرة فى غير مقابر المسلمين .

٥٦- الحدود اذا كانت كفارات للجرائم الموجبة لها إلا أن القتل للردة ليس كفارة لها لأنه عقوبة مجردة وليس حداً .

٥٧- اذا ارتد أحد الزوجين أو ارتدا معاً انفسخ النكاح .

٥٨- المرتد يسلب ولايته .

٥٩- المرتد تحرم نبيحته .

٦٠- الردة تنقض الوضوء .

٦١- الردة تنقض الغسل .

٦٢- الردة تنقض التيمم .

٦٣- المرتد لا يعيد العبادات التى أداها قبل رده .

- ٦٤- المرتد يقضى الفوائت التي كانت عليه حال إسلامه .
- ٦٥- المرتد لا يحكم بزوال ملكه بمجرد رדתه بل يوقف فإن قتل أو مات بالردة زال ملكه بموته ، وإن راجع الإسلام فملكه باق له .
- ٦٦- يجب سداد ديون المكفر .
- ٦٧- المكفر لا يرث أحداً ووصيته باطله .
- ٦٨- المكفر لا يرثه أحد بل ماله في بيت مال المسلمين .
- ٦٩- أولاد المكفر إن كانوا ولدوا قبل التكفير فإنه محكوم بإسلامهم فهم مسلمون ، وإن كفروا فهم مرتدون ، ومن حمل به في الإسلام أو في حالة ردة أحد أبويه والآخر مسلم ، ومن حمل خلال ردة أبويه فهو مرتد يستتاب إذا بلغ .
- ٧٠- المكفر متى ثبت كفره وحكم به تسقط حقوقه على المسلمين ويحرم من دخوله مكه ، واسحقاقه توبيخ الملائكة له ، ولعنة الله - تعالى - والخلود في النار .
- ٧١- المكفر : من اتهم غيره بالكفر بغير حق آثم ويعذر (يؤدب)

التوصيات

أولاً : لعلاج تكفير المسلمين بغير حق من بعض الجماعات المنسوبة إلى الدين أوصى بما يلي :

أ- الإسراع ببدء انفاذ الأحكام الشرعية المعطلة فى مناحى الحياة العملية .

ب- توحيد مؤسسات الدعوة الإسلامية العاملة لا سيما فى مجال (الوعظ) و (الإفتاء) تجنباً للتضارب والتناقض الذى يستفيد منه أرباب جماعات الحكم على المجتمع بالكفر والجاهلية .

ج- ترشيد أداء الجمعيات الثقافية العاملة فى الحقل الدعوى وذلك باخضاع أنشطتها الثقافية لمجلس أعلى للدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف .

د- إنشاء مجلس للدعوة بعاصمة كل مركز ومحافظة يضم فى عضويته أساتذة جامعة وشيوخ معاهد أهلية ومسئولى الدعوة بالأزهر والأوقاف المحالين للتقاعد يكون مهمته وضع خطة الوعظ والإرشاد الملائم لكل منطقة والتنسيق مع الأجهزة المعنية .

هـ- العناية بإعداد الخطباء والدعاة وذلك بجعل نظام مالى خاص لهم وقصر تعيينهم على الإختبار والمسابقة وحسن السمعة والكفاءة العلمية وتيسير مهمة ممارسة أعباء الدعوة بالمنطقة التى يوجد بها المسجد المعين به وعلى أن يتصل اتصالاً وثيقاً بشرائح المجتمع فى دائرة مسجده ويحاول المشاركة فى حل مشاكلهم .

و- إفساح المجال فى الوسائل الإعلامية للمواد الدينية لاسيما من العلماء والدعاة (الأمناء) .

و- إعداد قوافل وندوات التوعية من العلماء وخاصة الفقهاء الذين يتمكنهم من عرض الأدلة والبراهين واستتباط الأحكام إزالة الشبهات ودحض المزاعم .

ح- التوسع فى إنشاء معاهد إعداد الدعاة والدراسات الحرة بمساجد عواصم المراكز والمحافظات لنشر الوعى الإسلامى الصحيح واستفراغ الجذوة المتقدة فى نفوس الشباب لخدمة الدعوة من خلال المؤسسات المعتمدة .

ط- إسناد المناصب القيادية فى مؤسسات العلم والدعوة إلى شخصيات لها قبول جماهيرى تتسم بالوسطية لا المهادنة لسد باب فقد الثقة بين الشباب وبعض العلماء .

ى- عمل استتفار على شتى المستويات العلمية لمجابهة فكر التكفير والخروج والمروق وذلك بجعل من شروط الترقى فى الوظائف العلمية المشاركة فى الدعوة (تحدثاً وكتابة) ولاسيما فى جامعة الأزهر والكليات المناظرة والمعاهد الأزهرية .

ك- عمل استطلاع بين فئات المجتمع من الأجهزة الإدارية والعلمية المعنية لحصر شبه وأسباب ومعالجة فكر التطرف المنسوب إلى الدين ، وعرضها بأمانة على لجنة علمية

متخصصة مشكلة من نوى الخبرة لعمل دراسة وأسلوب معالجة .

ل- عمل حوارات مستمرة بين لجنة (كبار العلماء) والشباب المنخرط في هذه الجماعات وعدم تسفيه أقوالهم ولا السخرية من معتقداتهم وعدم التعالي من قبل الأجهزة المعالجة عليهم .

م- أسلمة الشارع بإزالة ملصقات الإباحية وتحجيم أماكن اللهو ومنع نشر أبحاث ومقالات الطعن في الدين والسخرية منه .

ن- تغليظ العقوبات على المكفرين ردعاً وزجراً لهم .
** هذا إن أردنا بحق تجفيف منابع التكفير والتجهل والخروج والمروق .

ثانياً : علاج جرائم الإعتداء على الدين :

أ- إمضاء وتنفيذ أحكام الشريعة في المرتدين .
ب- حسن عرض المواد العلمية في المدارس والجامعات والمساجد .

ج- عمل استقصاء من نوى الخبرة لبواعث ومقاصد الإعتداء على الدين والمجابهة الفكرية أولاً ، قبل إقامة العقوبات المقررة .

د- منع الوسائل الإعلامية من عرض ونشر ألفاظ الغمز واللمز والسخرية من الدين التي تولد جرأة وخروج ومروق وكراهية من الغيورين على حرمان الدين وشعائره لاسيما من أصحاب الحمية والغيرة

ثبت المسائل الفقهية

* التمهيد :-

- ١- مسألة : من هو المسلم ؟
- ٢- مسألة : من هو المؤمن ؟
- ٣- مسألة : لا دين إلا الإسلام ؟
- ٤- مسألة : الإسلام بالنص ؟
- ٥- مسألة : الإسلام بالتبعية ؟
- ٦- مسألة : الإسلام بالدلالة ؟
- ٧- مسألة : من يلزمه الإسلام ؟
- ٨- مسألة : عصمة دم ومال وعرض المسلم
- ٩- مسألة : تكليف المسلم بأصول وفروع الشريعة الإسلامية
- ١٠- مسألة : إستحقاق المسلم الحقوق الشرعية للمسلمين
- ١١- مسألة : الآثار اللاحقة لدخول الإسلام
- ١٢- مسألة : هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ؟
- ١٣- التحرز من تكفير المسلم

الباب الأول :-

الفصل الأول :-

- ١٤- الحكم التكليفي للتكفير
- ١٥- مسألة : بم يكون الرجوع عن الإسلام ؟
- ١٦- مسألة : تكييف القصد الجنائي للحكم بالتكفير

- ١٧- شروط الحكم بالتكفير .
- ١٨- حكم من خرج من كفر إلى كفر .
- ١٩- حكم تكفير المجنون .
- ٢٠- مسألة : حكم تكفير النائم والمغمى عليه .
- ٢١- مسألة : حكم تكفير السكران ، وضابط السكر .
- ٢٢- مسألة : حكم تكفير الصبي .
- ٢٣- مسألة : تكفير المختار .

الفصل الثانى

- ٢٤- مسألة : نواقض الإيمان بالله تعالى .
- ٢٥- مسألة : نواقض الإيمان بالملائكة .
- ٢٦- مسألة : نواقض الإيمان بالكتب السماوية .
- ٢٧- مسألة : نواقض الإيمان بالأنبياء والرسل .
- ٢٨- مسألة : نواقض الإيمان باليوم الآخر .
- ٢٩- مسألة : فى أمور متفرقة فى مجال (الاعتقاد) .
- ٣٠- مسألة : حكم الذمى إذا سب النبى ﷺ .
- ٣١- مسألة : التكفير بسبب الأقوال .
- أقوال تناقض أصول الإيمان .
- ٣٢- مسألة : حكم من سب أزواج النبى ﷺ .
- ٣٣- مسألة : حكم مكفر الصحابة رضي الله عنهم وسابهم .
- ٣٤- مسألة : حكم من قال لمسلم ياكافر .
- ٣٥- مسألة : حكم من سب الدين أو الملة .

- ٣٦- مسألة : حكم إنكار معلوم من الدين .
- ٣٧- مسألة : التكفير بسبب أفعال .
- ٣٨- مسألة : حكم مرتكب الكبيرة غير المستحل لها .
- ٣٩- مسألة : حكم السحر .
- ٤٠- مسألة : ترك شهادة التوحيد .
- ٤١- مسألة : ترك الصلاة المفروضة جحداً أو كسلاً .
- ٤٢- مسألة : ترك ركن أو شرط من الصلاة عمداً .
- ٤٣- مسألة : ترك الزكاة المفروضة .
- ٤٤- مسألة : ترك صيام شهر رمضان دون عذر .
- ٤٥- مسألة : ترك حجة الفريضة دون عذر .
- ٤٦- مسألة : التكفير لترك إقامة الحدود الجزائية (التشريع الجنائي الإسلامي) : جحداً ، وتقصيراً .
- ٤٧- مسائل : موانع التكفير :
- الجنون ، الإكراه ، الخطأ ، الجهل ، التأويل .

الفصل الثالث :

- ٤٨ - مسألة : الاقرار من وسائل اثبات التفكير
- مسألة : الشهادة من وسائل اثبات التفكير
- ٤٩ - مسألة : من يحكم بالتكفير ؟

الباب الثاني الفصل الأول

- ٥٠ - مسألة : الحكم بما أنزل الله تعالى .
- ٥١ - مسألة : حكم حول دار الاسلام إلى دار الكفر .

الفصل الثانى

- ٥٢ - مسألة : حكم إستتابة الزنديق .
- ٥٣ - مسألة : حكم إستتابة الساحر .
- ٥٤ - مسألة : حكم إستتابة تارك الفرض .
- ٥٥ - مسألة : حكم إستتابة ساب الله ورسوله
- ٥٦ - مسألة : حكم إستتابة من تكررت رده
- ٥٧ - مسألة : حكم الإستتابة .
- ٥٨ - مسألة : مدة الإستتابة .
- ٥٩ - مسألة : كيفية التوبة .
- ٦٠ - مسألة : أثر الإستتابة .
- ٦١ - مسألة : قتل المرتد (رجلاً أو امرأة) .
- ٦٢ - مسألة : من يتولى قتل المرتد .
- ٦٣ - مسألة : الإفتيات على الحاكم فى قتل المرتد .
- ٦٤ - مسألة : ما الذى يفعل بالمرتد بعد قتله .
- ٦٥ - مسألة : هل القتل للردة مكفر لها .
- ٦٦ - مسألة : التفريق بين المرتد وزوجه .
- ٦٧ - مسألة : سلب ولاية المرتد .
- ٦٨ - مسألة : تحريم ذبيحته .
- ٦٩ - مسألة : أثر الردة فى الوضوء .
- ٧٠ - مسألة : أثر الردة فى الغسل .
- ٧١ - مسألة : أثر الردة فى التيمم .

- ٧٢- مسألة : حكم إعادة العبادات .
- ٧٣- مسألة : حكم قضاء العبادات .
- ٧٤- مسألة : حكم ملك المكفر .
- ٧٥- مسألة : حكم ديون المكفر .
- ٧٦- مسألة : حكم ارث المكفر ووصيته
- ٧٧- مسألة : مصير أولاد المكفر .
- ٧٨- مسألة : حكم المكفر غيره بغير حق .

**** ثبت المراجع**

القرآن الكريم :

*** التفسير وعلوم القرآن الكريم :**

- ١- تفسير ابن كثير طبعة دار القرآن ببيروت
- ٢- تفسير الرازي طبعة دار الغد العربي
- ٣- تفسير الألوسي طبعة المنيرية .
- ٤- جامع البيان في تفسير القرآن الحلبي
- ٥- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي طبعة دار الكتب العلمية

السنن النبوية وعلومها :

- ٦- سنن ابن ماجه طبعة الحلبي
- ٧- سنن أبي داود طبعة استنبول
- ٨- سنن الترمذي طبعة دار الفكر
- ٩- سنن الدارمي طبعة مطبعة الاعتدال
- ١٠- السنن الكبرى طبعة حيدر آباد
- ١١- شرح صحيح مسلم طبعة الأميرية بالقاهرة
- ١٢- صحيح البخاري طبعة دار إحياء الكتب العربية
- ١٣- صحيح مسلم طبعة الحلبي
- ١٤- فتح الباري لابن حجر طبعة السلفية
- ١٥- مسند أحمد طبعة الميمنية

**** - اقتصر على أهمها وذكرت ما عداها بالحواشي بطبعها**

* الفقه :

** الفقه الحنفى :

- ١٦- الروضة الندية طبعة المنيرية
١٧- الإختيار للموصلى طبعة الأميرية
١٨- الأشباه والنظائر لابن نجيم طبعة الكتب العلمية .
١٩- المبسوط طبعة السعادة
٢٠- بدائع الصنائع للكاسانى طبعة دار الكتب العلمية
٢١- رد المحتار لابن عابدين طبعة الحلبي
٢٢- حاشية ابن عابدين طبعة الحلبي
٢٣- فتح القدير وشروحه طبعة الحلبي
* الفقه المالكي :

- ٢٤- بداية المجتهد لابن رشد طبعة الحلبي
٢٥- جواهر الإكليل لصالح الأزهري طبعة الحلبي
٢٦- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير طبعة الحلبي
٢٧- منح الجليل طبعة ليبيا
٢٨- مواهب الجليل طبعة السعادة
٢٩- المدونة الكبرى للإمام مالك طبعة السعادة

* الفقه الشافعى

- ٣٠- الأم للإمام الشافعى طبعة دار الشعب
٣١- روضة الطالبين نشر المكتب الإسلامى بدمشق

** عند اختلاف الطبعة للمرجع الواحد أشير إلى ذلك فى الهامش .

- ٣٢- قلوبى وعميرة
٣٣- المجموع للنوى
٣٤- المذهب للشيرازى
٣٥- نهاية المحتاج
* الفقه الحنبلى :
- ٣٦- الشرح الكبير بهامش المغنى لابن قدامة طبعة الرياض
٣٧- العدة
٣٨- الإنصاف
٣٩- كشف القناع للبهوتى
٤٠- نيل المآرب للشيبانى
* الفقه الظاهرى :
- ٤١- المحلى لابن حزم
كتب فقهية متنوعة :
- ٤٢- الإجماع لابن المنذر
٤٣- الفروق للقرافى
٤٤- رحمة الأمة
٤٥- مراتب الإجماع
* أصول الفقه :
- ٤٦- الإحكام للآمدى
٤٧- تهذيب شرح الأسنوى
٤٨- المستصفى للغزالى
- طبعة الحلبي
نشر زكريا يوسف
طبعة الحلبي
طبعة المكتبة الإسلامية
طبعة دار الفكر
طبعة صبيح بالقاهرة
نشر مكتبة الجمهورية العربية
طبعة دار الكتب العلمية
طبعة الحلبي
طبعة القدسى
طبعة دار الكتب العلمية
طبعة الكليات الأزهرية
طبعة الأميرية

٤٩- فواتح الرحموت طبعة بولاق

* كتب اللغة العربية

٥٠- تاج العروس طبعة دار ليبيا بينغازى

٥١- كشف الإصطلاحات للتهانوى طبعة استنبول

٥٢- مختار الصحاح طبعة الأميرية

٥٣- المصباح المنير طبعة المعارف

* كتب متنوعة :

٥٤- الإقتصاد فى الإعتقاد طبعة دار الكتب العلمية

٥٥- المختار من شرح البيجورى طبعة العربية الحديثة

٥٦- الفريضة الغائبة صورة ضوئية

٥٧- حولى الدراسات الإسلامية القاهرة (مجلد ١٤)

٥٨- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية . الكويت ، ودبى

بالإمارات

٥٩- هذا بيان للناس طبعة دار المصحف

تنبيه وتنويه

* المسائل الفقهية المتفق عليها والمجمع عليها استقيت من

مراجع طبعتها واحدة على النحو التالى :

* فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى

طبعة المطبعة البهية - مصر - (١٣٤٨هـ)

* المجموع شرح المذهب للنووى طبعة مطبعة العاصمة القاهرة

نشر زكريا يوسف

* المحلى لابن حزم الظاهرى . مطبعة الإمام بمصر
* مراتب الإجماع لابن حزم الظاهرى مكتبة القدسى
(١٣٥٧هـ)

* المغنى لابن قدامة مطبعة الإمام مصر
* نيل الأوطار للشوكانى . الطبعة الأولى بالعثمانية المصرية
(١٣٥٧هـ) وطبعة الحلبي (الأخيرة) .
* أكتفى فى الإحالة للمحلى بذكر رقم المسألة .

٣	* الإفتتاحية
٩	* التمهيد
١٠	* المبحث الأول : " معنى الإسلام وما يتصل به " ..
١٠	المطلب الأول : معنى الإسلام لغة واصطلاحاً
١١	المطلب الثاني : ألفاظ ذات صلة
١٧	المبحث الثاني : " آثار الإلتزام بالإسلام "
١٧	المطلب الأول : الطرق التي يحكم بها بالإسلام
٢١	المطلب الثاني : ثبوت ووجب العصمة
٢٨	المطلب الثالث: جريان أحكام الشريعة الإسلامية
٢٩	المطلب الرابع : استحقاق حقوق ما للمسلمين
٣١	المبحث الثالث : الآثار اللاحقة لدخول الإسلام
٣٢	المطلب الأول : الإلزام بالتكاليف الشرعية
٣٧	المطلب الثاني : ثبوت العصمة
٣٧	المطلب الثالث : ثبوت وصحة ما كان ممنوعاً

من قبل

٣٨	المطلب الرابع: بطلان التصرفات المحرمة شرعاً
٤٠	المبحث الرابع : التحرز من تكفير المسلم
٥٣	المبحث الخامس : التحذير من الإعتداء على الدين

الباب الأول

- ٦١ الفصل الأول : معنى التكفير وحكمه وأركانه وشروطه
- ٦١ المبحث الأول : " معنى التكفير "
- ٦١ المطلب الأول " " معنى التكفير "
- ٦٣ المطلب الثانى : ألفاظ ذات صلة
- ٦٧ المبحث الثانى : " الحكم التكليفى للتكفير
- ٦٧ المبحث الثالث : " أركان التكفير "
- ٦٧ المطلب الأول : الرجوع عن الإسلام
- ٦٩ المطلب الثانى : القصد الجنائى
- ٧٢ المبحث الرابع : شروط التكفير
- ٧٢ المقصد الأول : الإسلام
- ٧٤ المقصد الثانى : حكم من خرج من كفر إلى كفر
- ٨٠ المطلب الثانى : التكليف
- ٨٠ المقصد الأول : حقيقة التكليف
- ٨١ المقصد الثانى : حكم تكفير المجنون
- ٨٢ المقصد الثالث : حكم تكفير النائم والمغمى عليه
- ٨٣ المقصد الرابع : حكم تكفير السكران
- ٨٨ المقصد الخامس : حكم تكفير الصبى
- ٩٤ المطلب الثالث : الإختيار
- ٩٦ الفصل الثانى : " موجبات التكفير وموانعه "
- ٩٦ المبحث الأول : موجبات التكفير

- المطلب الأول : التكفير بسبب الاعتقاد ٩٧
- المقصد الأول : نواقض الإيمان بالله - تعالى - ٩٧
- المقصد الثاني : نواقض الإيمان بالملائكة ١٠٠
- المقصد الثالث : نواقض الإيمان بالكتب السماوية ١٠١
- المقصد الرابع : نواقض الإيمان بالأنبياء والرسل ١٠٢
- المقصد الخامس : نواقض الإيمان باليوم الآخر ١٠٤
- المقصد السادس : مسائل متفرقة في الاعتقاد ١٠٥
- المطلب الثاني : التكفير بسبب الأقوال ١٠٧
- المقصد الأول : أقوال تناقض أصول الإيمان ١٠٧
- المقصد الثاني : حكم سب أزواج النبي ﷺ ١٠٨
- المقصد الثالث : حكم مكفر الصجابة ﷺ وسابهم ١١٠
- المقصد الرابع : حكم من قال لمسلم يا كافر ١١٥
- المقصد الخامس : حكم سب الدين أو الملة ١١٨
- المقصد السادس : حكم انكار معلوم من الدين ١١٩
- المطلب الثالث : التكفير بالعمل ١٢١
- المقصد الأول : ما يوجب التكفير من الأفعال ١٢١
- المقصد الثاني : حكم تكفير مرتكب الكبيرة ١٢٢
- المقصد الثالث : حكم تكفير الساحر ١٢٤
- المطلب الرابع : التكفير بسبب الترك ١٢٨
- المقصد الأول : التكفير لترك العبادات ١٣٠
- المسألة الأولى : التكفير لترك شهادة الإسلام ١٣١

١٣٣	المسألة الثانية: التكفير لترك الصلاة المفروضة
	المسألة الثالثة : التكفير لترك ركن أو شرط
١٤٤	من الصلاة عمداً
١٤٥	المسألة الرابعة: التكفير لترك الزكاة المفروضة
	المسألة الخامسة : التكفير لترك صوم شهر
١٤٦	رمضان دون عذر
	المسألة السادسة: التكفير لترك حجة الفريضة
١٤٧	دون عذر
١٤٨	المقصد الثاني : التكفير لترك الحقوق الجزائية
١٥١	*المبحث الثاني : موانع التكفير
١٥١	المطلب الأول : الجنون والعتة
١٥٣	المطلب الثاني : الإكراه
١٥٨	المطلب الثالث : الخطأ
١٥٩	المطلب الرابع : الجهل
١٦١	المطلب الخامس : التأويل
١٦٩	الفصل الثالث : اثبات التكفير والحكم به
١٦٩	المبحث الأول : وسائل اثبات التكفير
١٧٠	المطلب الأول : الإقرار
١٧٢	المطلب الثاني : الشهادة
١٧٢	المقصد الأول : صفتها
١٧٣	المقصد الثاني : عدد الشهود

١٧٦	المبحث الثانى : من يحكم بالتكفير
	الباب الثانى
١٧٨	مظاهر التكفير وآثاره
١٧٨	الفصل الأول : مظاهر التكفير
١٧٨	المبحث الأول : التكفير الفردى
١٨١	المبحث الثانى : التكفير الجماعى
١٨٦	المطلب الأول : هل الحكم بغير ما أنزل الله كفر ؟
١٨٧	المقصد الأول : الحكم بغير ما أنزل الله جحداً
١٨٧	المقصد الثانى : الحكم بغير ما أنزل الله تقصيراً
٢١٩	المطلب الثانى : حكم تحول دار الإسلام إلى دار كفر
٢٢٤	الفصل الثانى : آثار التكفير
٢٢٥	المبحث الأول : ما يرجع إلى نفس الكافر
٢٢٥	المطلب الأول : الإستتابة
٢٢٨	المقصد الأول : حكم الإستتابة
٢٣١	المقصد الثانى : مدتها
٢٣٤	المقصد الثالث : كيفيتها
٢٣٥	المقصد الرابع : أثرها
٢٣٦	المطلب الثانى : القتل
٢٣٦	المقصد الأول : حكم قتل المرتد
٢٤٥	المقصد الثانى : من يتولى قتل المرتد
٢٤٩	المقصد الثالث : الإفتيات فى قتل المرتد

٢٥١	المقصد الرابع : ما الذى يفعل بالمرتد بعد قتله
٢٥٢	المقصد الخامس : هل القتل للردة مكفر لها
٢٥٤	المطلب الثالث : التفريق بين المكفر وزوجه
٢٥٨	المطلب الرابع : سلب ولاية المكفر
٢٥٩	المطلب الخامس : تحريم ذبيحة المكفر
٢٦٠	المطلب السادس : إحباط العمل
٢٦٢	المقصد الأول : أثر التكفير على العبادات
٢٦٢	المسألة الأولى : أثر التكفير على الوضوء
٢٦٥	المسألة الثانية : أثر التكفير على الغسل
٢٦٩	المسألة الثالثة : أثر التكفير على التيمم
٢٧٠	المقصد الثانى : أثر التكفير على مقاصد العبادات
٢٧١	المسألة الأولى : حكم إعادة العبادات
٢٧٢	المسألة الثانية : حكم قضاء العبادات
٢٧٤	المبحث الثانى : أثر التكفير على المكفر
٢٧٥	المطلب الأول : حكم ملك المكفر وتصرفاته
٢٨٠	المطلب الثانى : حكم ديون المكفر
٢٨٣	المطلب الثالث : حكم ارث المكفر ووصيته
٢٨٩	المبحث الثالث : مصير أولاد المكفر
٢٩١	المبحث الرابع : آثار أخرى متنوعة
٢٩٤	المباحث الخامس : آثار التكفير بغير حق
٢٩٥	* الخاتمة

٢٩٧	النتائج والتوصيات
٣٠٩	ثبت المسائل الفقهية
٣١٤	ثبت المراجع
٣١٩	الفهرس

هذا الكتاب :

* يوضح بحيدة وأمانة علمية قضية

القضايا "التكفير" ببيان : حقيقته ،

موجباته ، أركانه ، شروطه ، موانعه ،

مظاهره ، آثاره ، من وجهة الفقه

الإسلامي المقارن في سفر متناسق

* يفند دعاوى الذين غالوا في الإسلام

الحق فشوّهوه !! ، والذين فرطوا فيه

فعابوه !!

* ينافح ويدافع عن جوهر الإسلام وشرف

المسلمين ويصد اجتراء الأعداء

وإفتراء الفرقاء !!

والله ولي التوفيق

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٩٦/١٠٢٩٧

I. S. B. N.

977 - 5524 - 44 - X


حقوق الطبع محفوظة للمؤلف فقط

وعنوانه : مصر - محافظة الجيزة - مركز العياط

ت : ١٨/ ٦٠١٢٨٨

نسخ بمركز علماء الدين للكمبيوتر

الجيزة - العياط

 Bibliotheca Alexandrina



0744728

السعر ٨ جنيه